الكيانات التعليمية الوهمية :دراسة تحليلية لعوامل الانتشار, وسبل التصدى من منظور القيادات الجامعية "جامعة الإسكندرية أنموذجاً"

إعداد

د.شيماء جبر عبدالله جبر الحبشي

أستاذ أصول التربية المساعد- كلية التربية- جامعة الإسكندرية .

مستخلص:

سعت الدراسة إلى البحث في ظاهرة الكيانات التعليمية الوهمية؛ من حيث التعريف بنشأتها، وتطورها، مع ذكر العوامل التي ساهمت في انتشارها، والإشارة إلى الآثار والتداعيات المجتمعية المترتبة عليها، وسُبُل التصدي لها من منظور القيادات الجامعية بجامعة الإسكندرية. وكشفت الدراسة الميدانية عن أولوية العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والتشريعية، والتقنية - في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية بنسبة موافقة تتراوح ما بين(٨٤,٠٩-٨٩,٧٧٪)، في حين تراجع دور العوامل التعليمية ذات الصلة بالكيانات الشرعية؛ لتتراوح نسبة الموافقة بها ما بين(٤٦,٥٩-٥٢,٢١٪). **كما** تصدّرت الآثار السلبية للكيانات التعليمية الوهمية الترتيب، وحظيت بنسبة موافقة تتراوح ما بين(٩٢,٠٥-١٠٠٪)؛ في حين تراجعت الآثار الإيجابية للكيانات التعليمية الوهمية؛ لتحظى بنسبة موافقة تتراوح ما بين (٥٣,٤١-٥٧,٩٥٪). **كما** وافقت العينة بنسبة تتراوح ما بين(٨٥,٢٣-٩٤,٣٢٪) بأنه لا يزال هناك مجالات تحتاج إلى تحسين؛ لتعزيز جهود وزراة التعليم العالي والبحث العلمي؛ للتصدى للكيانات الوهمية؛ بسبب وجود نقص في المعلومات المتاحة للجمهور حول الظاهرة؛ ولذلك احتل **النهجان: الاستباقي، والتوعوي** الأولوية في التصدي للكيانات التعليمية الوهمية بنسبة موافقة تتراوح بين(٩٧,٧٣- ١٠٠٪). في ظل عدم دعم العينة **للنهج التعويضي**؛ فلم يحظ سوى بنسبة موافقة بلغت (٥٤,٥٥٪) سواء فيما يتعلق بوجود سياسات لدعم الفئات الأكثر حرمانًا من الدراسة، أو فيما يتعلق بتقديم الدعم المادي، والأكاديمي للفئات المرشحة؛ للالتحاق بالكيانات الوهمية .

الكلمات المفتاحية : الكيانات التعليمية الوهمية– مطحنة الدرجات- مطحنة الدبلوم- الكيانات الشرعية - القيادات الجامعية.

Fake educational entities: An analytical study of the factors of spread and ways to confront them from the point of view of university leaders "Alexandria University as a model"

Abstract:

The study sought to investigate the phenomenon of fake educational entities; in terms of defining their origin and development, mentioning the factors that contributed to their spread, and pointing out the societal effects and repercussions resulting from them, and ways to address them from the perspective of university leaders at Alexandria University. The field study revealed the priority of social, economic, legislative, and technical factors - in the spread of fake educational entities with an approval rate ranging between (84.09-89.77%), while the role of educational factors related to legitimate entities declined; with an approval rate ranging between (46.59-52.21%). The negative effects of fictitious educational entities also topped the ranking, with an approval rate ranging between (92.05-100%); while the positive effects of fictitious educational entities declined; with an approval rate ranging between (53.41-57.95%). The sample also agreed, with a percentage ranging between (85.23-94.32%), that there are still areas that need improvement to enhance the efforts of the Ministry of Higher Education and Scientific Research to confront fake entities, due to the lack of information available to the public about the phenomenon. Therefore, the proactive and awareness-raising approaches took priority in confronting fake educational entities, with an agreement percentage ranging between (97.73-100%). In light of the sample's lack of support for the compensatory approach, it only received an agreement percentage of (54.55%), whether in relation to the existence of policies to support the most deprived groups from studying, or in relation to providing financial and academic support to the groups nominated to join fake entities.

Keywords:

Fake educational entities - degree mill - diploma mill - legitimate entities - university leadership.

الكيانات التعليمية الوهمية :دراسة تحليلية لعوامل الانتشار, وسبل التصدى من منظور القيادات الجامعية "جامعة الإسكندرية أنموذجاً"

إعداد
د.شيماء جبر عبدالله جبر الحبشي
أستاذ أصول التربية المساعد- كلية التربية- جامعة الإسكندرية .

تمهيد :

يمثل قطاع التعليم العالي دعامة رئيسة من دعامات التقدم والرقي لأي مجتمع, وهو - ككيان- يكتسب مصداقيته؛ من خلال ما يُكسبُه لطلابه من معارف, ومهارات, وقِيَم, واتجاهات, تُؤهّلهم لأن يُكونوا أكثر كفاءة وفعالية. وفي سبيل ذلك, يبذل هذا القطاع كُلَّ جُهد مُمكن؛ لإعْداد خريجين مُؤهلين تأهيلًا مُميَّزًا, يُمكنّهم من المساعدة في قيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية, والمُنافسة في السوق الدولية .

ويُعدُّ المُؤهّل الأكاديمي بمثابة وَكيل مَوْثوق للمَسارات المهنية الناجحة, ووسيلةً للحراك الاجتماعي, والعمل في بيئة أعمال تنافسية. ومن هنا كان لابُدَّ من الاطمئنان إلى مدى نزاهة الإجراءات, ومِصْداقية المهارات.

وعلى صعيد آخر, يُواجه التعليم العالي في جميع أنحاء العالم تحديات كثيرة, تتعلق بضمان الوصول, والإنصاف, والجودة, والكفاءة, ومحدودية الحصول على تدريب عالي المستوى مع ارتفاع تكلفته خاصة في المجالات التخصصية " الصحية , والهندسية, والتكنولوجية .., وغيرها, بالإضافة إلى قلة وجود معايير, ومؤهلات قابلة للمُقارنة في جميع أنحاء العالم؛ مِمَّا يُشكّل ظروفًا مواتيةً لأولئك الذين يشعرون بالاستبعاد من النظام التعليمي؛ فيبحثون عن طرقٍ بديلة؛ للحصول على المؤهلات المطلوبة من مقدمي الخدمة الوهميّين.

(Jimu, 2018: 118)

وقد انتشرت الكيانات التعليمية الوهمية بشكل واسع النطاق؛ فصارت ظاهرة عالمية, عابرة للحدود؛حيثُ تُتيح لخريجيها فُرصة للحصول على مؤهلات, مع ضمان الاستفادة مجانًا بالحقوق والمزايا المُرتبطة– عادةً- بالشهادات الشرعية, دون الاستثمار الحقيقي لرأس المال البشري؛ الأمر الذي يجعل هذه الكيانات ظاهرة مضللة, ومثيرة للقلق, وضارة

بالمجتمع؛ لإن الأفراد حاملي المؤهلات الوهمية لا يفتقرون فقط إلى الكفايات, وما يرتبط بها من خبرات يزعمون أنهم يمتلكونها , ولكنهم يظهرون أيضًا افتقارًا واضحًا إلى الصدق, والنزاهة .

ولقد أضحت هذه الكيانات مظهرًا من الغش Fraud , والتزوير Falsification, وخيانةَ الأمانة Dishonesty؛ حيث يحدث الاحتيال في المؤهلات؛ نتيجة ادعاء درجة علمية يعلم الفرد أنها مزيفة؛ في محاولة للحصول على واحدة من الفوائد: (الوظائف– الترقيات-... أو غيرها من أشكال الرقي, والتقدم) بطريقة غير عادلة؛ ممَّا يؤدي إلى انتهاك نظام الجدارة merit system.

(Guidance for Adjudicating Bogus or Inflated Education Credentials, https://www.bie.edu/sites:3-4)

ومن ناحية أخرى, ربما لم يُدرك الفرد أن المؤسسة مُزيَّفة ويعتقد أنها كيان شرعي, وبالتالي لا توجد نِيَّة عند الفرد هنا للاحتيال, لكنهُ تأهَّل دون متطلبات التعلم المطلوبة. ومن ثَمَّ يأتي هذا الاحتيال؛ بوصفه تحريفًا لأوراق الاعتماد الأكاديمية التي حصل عليها الشخص من كليات غير حسنة السُّمعة, مُنخفضة الجودة, وبرامج غير مُعتمدة, يتمُّ خداع الطلاب المُرشحين, وتجنيدهم للتسجيل فيها, وغالبًا ما يُشار إليها بمصانع الدرجات degree mills, أو مطاحن الدبلومات Diploma Mills .

(Freeman; Douglas, 2020: 4)

وعليه, تُمثل الكيانات التعليمية الوهمية مؤسسات غير تقليدية, ودون المستوى المطلوب, وتنطوى على أنشطة احتيالية؛ حيث تقدم درجات علمية للطلاب الذين لا يقومون إلا بالقليل من العمل على مستوى المؤسسة, أو لا يقومون بأي عمل أكاديمي على الإطلاق. كما أن بعض هذه الكيانات يقوم بإرسال الدرجات العلمية لأي فرد قادرٍ على دفع الرسوم, بل قد يُتاح شراء المُعدل التراكمي, والمرتبة الشرفية الأكاديمية, أو قد يتمُّ الحصول على الدرجة العلمية في وقت أقل بكثير ممَّا يتمُّ في المؤسسة أو الجامعة التقليدية.

(DiplomaMills: https://www.tn.gov/content/dam/tn/thec/bureau/slian.pdf)

فهي مُؤسسات تُقدِّم شهادات غير معتمدة مقابل رسوم, مستغلةً القيمة, والهيبة المرتبطة بالمؤهل الجامعي, وفي كثير من الأحيان دون تقديم أي تعليم, أو أي مؤهلات ذات معنى.

وقد أكدت العديد من الدراسات تصاعُد المخاوف بشأن ظاهرة الكيانات التعليمية الوهمية, خاصةً مع عولمة المعلومات, وتكنولوجيا الاتصالات, وضغط الزمان, والمكان, وسهولة تكوين الكيانات على شبكة الإنترنت؛ حيث أكدت **دراسة : جاروي، إيفلين. (٢٠١٥) الموسومة بعنوان: الاحتيال في المؤهلات والجوائز والتقدير في التعليم العالي في زيمبابوي. Garwe, Evelyn. (2015) Qualification, Award and Recognition Fraud in Higher Education in Zimbabwe.**

زيادة حالات الاحتيال في أوراق الاعتماد, وتصدُّر الدرجات الفخرية قائمة أوراق الاعتماد المُكتسبة عن طريق الاحتيال, تليها جوائز الأستاذية, والدكتوراه, والماجستير, ودرجات البكالوريوس, وشهادات المستوى الثانوي بهذا الترتيب, وأوصت بضرورة مكافحة الاحتيال الأكاديمي بشكلٍ شامل, من خلال تسريع عملية تنفيذ إطار عام للمؤهلات في زيمبابوي, وتنفيذ أنشطة تنظيمية, واستشارية تستهدف بيئة تعليمية تتسم بالجودة, والشفافية, والمُساءلة, والنزاهة.

كما أكدَّت دراسة" دادخاه، مهدي وبيانكاردي، جورجيو".(٢٠١٦). الموسومة بعنوان: الجامعات الوهمية كقضية ناشئة.

Dadkhah, Mehdi & Bianciardi, Giorgio. (2016). Fake Universities as an Emerging Issue.

التأثير السلبي للجامعات الوهمية على التنمية الاقتصادية, والتماسُك الاجتماعي, والبحث العلمي, فضلًا عن مُمارسة البعض منها لأساليب التصيُّد الاحتيالي, واقترحت الدراسة- لمنع الضرر, والآثار السلبية المترتبة على الجامعات الوهمية- ضرورة الإبلاغ بشكل دوري عن قائمة الجامعات الوهمية, واستخدام تقنيات أمن تكنولوجيا المعلومات؛ للكشف بشكلٍ عام عن جميع مواقع الويب الخاصة بالجامعات الوهمية, والعمل على زيادة وعي الباحثين, والطلاب بالظاهرة.

بينما تناولت دراسة "جيمو" (٢٠١٨) الموسومة بعنوان : المؤهلات الوهمية وتحدي التنظيم: التعليم العالي في جنوب إفريقيا .

Jimu, I. (2018). Fake Qualifications and the Challenge of regulating Higher Education in Southern Africa

مدى انتشار المؤهلات الوهمية بوصفها ظاهرة تتحدَّى النزاهة الأكاديمية, والمعايير الأخلاقية, والتوقعّات المشروعة من نظام التعليم, وتنطوي على عنصر من عناصر الإجرام an element of criminality, وجزء من الفساد الأكاديمي المتنامي؛ حيث تُمثل - في جانب منها - القُدرة على دفع المال, وشراء الذِّمم , وإساءة استخدام القوة, والنفوذ, والتكنولوجيا؛ ممَّا يتطلب الحاجة إلى نظام تعليمي فعَّال لاحتوائها, بغض النظر عن مصدر الحصول عليها , سواء من كيانات غير شرعية, أو كيانات شرعية عبر وسائل غير مشروعة, وأوصت الدراسة بضرورة البحث في الأبعاد السياسية؛ لتحقيق النزاهة, والشفافية, والمُساءلة في إدارة التعليم, والتدريب والتعاوُن بين مؤسسات التعليم, والهيئات التنظيمية, والرقابية, وأرباب العمل, والنقابات المهنيَّة, وعامة الناس؛ لاحتواء الظاهرة , وتجنُّب عواقبها .

وعالجت دراسة: " فريمان، س.، كاركوتي، آي إم، ودوغلاس، تي". (٢٠٢٠). الموسومة بعنوان:تجنب الشهادات الوهمية من مطاحن الدبلومات: توصيات للمعلمين, والإداريين, والأكاديميين .

Freeman, S., Karkouti, I. M., & Douglas, T. (2020). Avoiding fake degrees from diploma mills: Recommendations for educators and academic administrators

مسألة الاحتيال في الدرجات العلمية؛ بتقديم طرق لتحديد المؤسسات ذات السمعة الطيبة, وبرامج الدرجات العلمية المعتمدة, وإعلام الإداريين والمعلمين؛ حتى يتمكنوا من تقديم المشورة للطلاب بشكلٍ أفضل حول كيفية تجنُّب التسجيل في المؤسسات, والبرامج غير ذات السمعة الطيبة. وتمكينهم من اتخاذ خيارات سليمة عند اختيار المؤسسة الأكاديمية, ومتابعة المؤهلات, والدرجات العلمية.

كما سعت **دراسة "مصطفى الكيالي". (٢٠٢٢). الموسومة بعنوان: تصنيف الجامعات كأداة لمواجهة مطاحن الدبلوم .**

Kayyali, Mustafa. (2022). University Rankings as a tool to fight Diploma Mills.

نحو التأكيد على التصنيف الجامعي؛ كأداة لمجابهة الكيانات التعليمية الوهمية؛ من خلال توفير وسيلة لتقييم جودة, وسمعة الجامعات, وتعزيز الشفافية, والمساءلة, وزيادة الوعي حول مخاطر الكيانات الوهمية, وتحديد الكيانات ذات المصداقية, مع إدراك القيود المفروضة على تصنيف الجامعات, والتأكد من أنها دقيقة, ونزيهة, وشفافة؛ لتحقيق أقصى قدر من التميُّز.

أما دراسة إيتون، إس.إي.، كارمايكل، جي.جي. (٢٠٢٣) الموسومة بعنوان : الدرجات العلمية المزيفة والاحتيال في أوراق الاعتماد , والغش في العقود ومطاحن الشهادات : نظرة عامة , ووجهات نظر , وتاريخية .

Eaton, S.E., Carmichael, J.J. (2023). Fake Degrees and Credential Fraud, Contract Cheating, and Paper Mills: Overview and Historical Perspectives

فقد قدمت نظرة عامة, ووجهات نظر تاريخية حول الاحتيال في أوراق الاعتماد , والتي تعددت مظاهره بين الجامعات الوهمية Fake University والدرجات المزيفة, ومطاحن الدرجات العلمية, و الدبلومات, والغش في العقود, ...وغيرها. والتي وُصِفَت بأنها" النتيجة المتقيحة في المشهد الأكاديمي", واستهدفت الدراسة توضيح التهديدات المتزايدة التي تتعرَّض لها المؤهلات الأكاديمية المشروعة, ودعم هيئات إنفاذ القانون , والهيئات التشريعية؛ حتى تتمكَّن من اتخاذ إجراءات واضحة, وحاسمة ضدَّ الأفراد , والمنظمات التي تدْعَم صِناعة الاحتيال الأكاديمي العالمية, وتوصلت الدراسة أنهُ من الصعب وضْع تقدير كافٍ عن هذه الصناعة, كما أن التشريعات ليست الأداة الوحيدة لاتخاذ إجراءات ضد الاحتيال الأكاديمي , ولا يُمكن اعتبارها الحل الوحيد.

وتناولت دراسة إيتون، إس.إي.، كارمايكل، جي.جي. (٢٠٢٣). الموسومة بعنوان : هل أنت حقيقي؟ دروس للأكاديمية حول الأساتذة الحاصلين على درجات وهمية أو احتيالية.

Eaton, S.E., Carmichael, J.J. (2023). Are You for Real? Lessons for the Academy about Professors with Fake or Fraudulent Degrees

ظاهرة الاحتيال في المؤهلات الأكاديمية؛ من خلال عرض أربع قضايا رئيسة؛ هي: السمعة المؤسسية, وأوراق الاعتماد المُزيفة, والآثار النفسية على الطلاب, والتكاليف المادية التي تتحملها المؤسسة, واقترحت الدراسة التوصيات التالية: تطوير قواعد السلوك المؤسسي؛ لتشمل مُتابعة عمليات ضمان الجودة الداخلية للدورات, والبرامج , والمناهج الدراسية , ووضع سياسات, وإجراءات واضحة؛ لمنع الاحتيال في المؤهلات, والتحقيق فيه, ومعالجته في السياقات التعليمية.

وعَرضَت **دراسة "أوتانى, العبداللات".(٢٠٢٣). الموسومة بعنوان: الجامعات الوهمية: المفهوم, وإستراتيجيات المواجهة**, التوجهات التشريعية, والآليات القانونية, والأكاديمية المقارنة في التصدي لظاهرة الجامعات الوهمية, وتوصلت نتائجها إلى ضرورة تبنى آليات قانونية تقوم على تجريم مُمارسات الجامعات الوهمية بنصوصٍ صريحة, مع اتخاذ تدابير أكاديمية تقوم على اعتماد نهج إيجابي, يرتكز على نشر قيم التحصيل الأكاديمي, والعمل الرصين؛ لتوطين وترسيخ أسُس النزاهة العلمية في المجتمع, فضلًا عن تبني إجراءات الاعتماد للجامعات والبرامج الأكاديمية, ومعادلة الدرجات, وضَبْطها ضمن قواعد صارمة, واشتراط الامتحانات الوطنية " اختبار القدرات" لمعادلة الدرجات العلمية الخارجية, وبالإضافة إلى نشر قاعدة بيانات دولية بأسماء الجامعات الوهمية, وتحديثها باستمرار.

مشكلة الدراسة, وأهدافها:

شهدت الكيانات التعليمية الوهمية توسُّعًا كبيرًا, سَمحت به الأسواق المعولمة, والتقدم التكنولوجي, فصارت صناعة مُربحة, وسريعة النمو, الأمر الذي شكل تهديدًا لأمن, واستقرار المجتمعات, وخروجًا على التنمية, من زوايا متعددة.

فضلا عن ذلك, تؤثر الكيانات التعليمية الوهمية على مِصْداقية, وسُمعة Reputational المؤسسات الشرعية Legitimate Colleges , وتُهدِّد جودة, ونزاهة, ومصداقية مؤسَّسات التعليم العالي؛ فوجود هذه الكيانات, واستمرارها مع عدم اتخاذ إجراءات صارمة

حيالها, سوف يُوفِّر بديلًا جذّابًا للطلاب الآخرين نظرًا إلى أنَّ المزيد من الأفراد سوف يكونوا عرضة للكذب بشأن مؤهلاتهم؛ حيث يبدأ الأفراد في الاعتقاد بأنه إذا أفلت أحد من العقاب, فلن يكون هناك سببٌ كافٍ لعدم اتباع نفس النهج , وهذ ما تمَّ وصفُهُ بعقلية " أنا أيضًا " me - too ؛ الأمر الذي يستدعي اتخاذ تدابير مُتعدّدة للتعامل مع هذه الظاهرة . (Garwe, 2015:130)

وتُعدُّ الكيانات التعليمية الوهمية ظاهرة قديمة, بدأت في المجتمع المصري منذ سبعينيات القرن الماضي بجامعات تدَّعي أن لها أفرع في مصر, مثل: الجامعة الأمريكية فرع بيروت, ثم توسع الأمر إلى جامعات ليست مُعتمدة في مصر, ولا حتى في دُولِها , وخاصة دُول أوروبا الشرقية.

(هجرس , ٢٠٢٣: www.gomhuriaonline.com)

ولقد أعلن المركز الإعلامي التابع لوزارة التعليم العالي عبر موقع وزارة التعليم العالي, والبحث العلمي, وصفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي عن قائمة من الكيانات الوهمية, بلغ عددها ٤١١ كيانًا وهميًّا في مصر, تمَّ غلقها إداريًّا في عام ٢٠٢٣ م.

(المركز الإعلامى لوزارة التعليم العالى , والبحث العلمي . قائمة سوداء للكيانات الوهمية المضبوطة https://mohesr.gov.eg/ar-eg/MediaCenter/)

ويقوم نشاط الكيانات الوهمية على استنساخ مُزيَّف للدرجات العلمية, وَبيْعها لمن يدفع رسومها, دون أن يكون لها هدفٌ سوى تحقيق الربح المادي, ودون استيفاء مشتريها لأيٍّ من مُتطلبات نَيْلها , ومن ثمَّ " تسليع التعليم", وتحويلِهِ إلى سلعة تُباع , وتُشترى.

(أوتانى ؛ العبداللات , ٢٠٢٣: ١٠٥)

ومن مُنطلق أنَّ الكيانات التعليمية الوهميَّة تُمثل مشكلةً خطيرة, يُمكن أن تُلحق الضَّرر بسُمعة الكيانات الشرعية؛ كان لا بُدَّ من سُرعة اتخاذ إجراءات استباقية؛ لمكافحتها, والتصدى لها , ومنعها من الانتشار, والازدهار.

وفي العصر الرقمي, ومع زيادة تكنولوجيا الاتصال, والمعلومات, تزداد الحاجة إلى حماية الأمن, والخصوصية للمؤهلات العلمية, مع ضرورة تتبُّع التهديدات التي قد تتعرَّض

لها الكيانات التعليمية الشرعية, خاصة وأنَّ هذه التهديدات مُستمرة, ومُتغيرة, ومُتعددة الأوجُه, ولها آثار بعيدة المدى.

(Carmichael, Eaton, Security Risks, Fake Degrees, 2023: 228)

وهذا يؤدى بدوره إلى تكبد الكيانات التعليمية الشرعية تكاليفًا غير مُباشرة إضافية؛ لتخفيف المخاطر الناجمة , خاصة إذا ما شارك في إدارة الموقف القيادات الجامعية من رؤساء جامعات, وعمداء الكليات, ووكلائهم, ... وغيرهم؛ لضمان جودة الدورات, والبرامج الدراسية, أو تطوير وتحديث خطط إدارة الأزمات؛ لتشمل إرشادات حول كيفية التعامل مع مُحاولات تزوير أوراق اعتمادها, أو مؤهلاتها, واستغلال اسمها, أو شِعاراتها من قبل الكيانات الوهمية, أو غيره.

(Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023: 260)

وبناءً عليه, تأتي هذه الدراسة كمحاولة للبحث في ظاهرة الكيانات التعليمية الوهمية, من حيث تعرف نشأتها, وتطورها, والعوامل التي ساهمت في انتشارها, والآثار, والتداعيات المجتمعية المترتبة عليها, وسُبُل التصدي لها من منظور القيادات الجامعية؛ بوصفهم أكثر دراية بالتغيرات المستقبلية الناشئة, وتأثيرها على مؤسسات التعليم العالي, وما أفرزتهُ من كيانات تعليمية وهمية, وما يجب عليهم فِعلهُ للتكيف مع هذه المتغيرات؛ لضمان حماية , ونزاهة الكيانات التعليمية الشرعية, **وذلك من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس: كيف السبيل نحو الحدّ من انتشار الكيانات التعليمية الوهمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر؟**

ويتطلب ذلك الاجابة عن التساؤلات التالية:

- **ما طبيعة الكيانات التعليمية الوهمية؟ وما أهم ملامحها بمؤسسات التعليم العالي في مصر؟**
- **ما العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية ؟**
- **ما الآثار, و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية؟**
- **ما الاتجاهات المعاصرة لحماية الكيانات التعليمية الشرعية؟**

- **ما سُبل التصدي للكيانات التعليمية الوهمية من منظور القيادات الجامعية بجامعة الإسكندرية؟**
- **ما الرؤية المقترحة لتعزيز تنفيذ سبل التصدي للكيانات التعليمية الوهمية , والحد من انتشارها مستقبلا؟**

وفي ضوء ذلك , تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الملامح الرئيسة لطبيعة الكيانات التعليمية الوهمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر.
- الكشف عن الآثار, والمخاطر المُترتبة على الكيانات التعليمية الوهمية, وما يرتبط بها من تهديدٍ للجودة الأكاديمية بالمؤسسات الشرعية, يضرُّ بسمعتها, ويُهدِّد الاستثمار في رأس المال البشري, ويُؤثِّر على التنمية المجتمعية.
- نشر الوعي المجتمعي بين أوساط المُهتمين بتوخِّي الحذر عند اختيار المؤسَّسة الأكاديمية, لضمان استثمار الوقت, والموارد المادية في تعليم عالي الجودة , وليس تعليمًا زائفًا.
- صوغ رؤية مقترحة؛ لتعزيز تنفيذ سبل التصدي للكيانات التعليمية الوهمية, والحد من انتشارها مستقبلًا.

أهمية الدراسة :

نبعت أهمية الدراسة- فى جانبيها : النظرى , والتطبيقى- ممَّا يأتي:

من الناحية النظرية:

تكتسب الدراسة أهميتها من أن هناك ندرة في الأدبيات الأكاديمية حول هذا الموضوع, وهذه الفجوة قد تتيح الفرصة لمزيد من الدراسات؛ فرغم أن قضية الكيانات التعليمية الوهمية قد تمَّ مُناقشتها بشكلٍ متكرَّر في مُختلف الصحف, إلا أن هناك ندرة في البحوث العلمية فيما يخصُّ تلك القضية.

من الناحية التطبيقية:

-تتعدَّد أهمية الدراسة على مستويات مختلفة؛ فطرح قضية الكيانات التعليمية الوهمية يُشكِّل خُطوة مُهمَّة؛ لدعوة القادة الجامعيّين, والتربويّين, والقانونيّين, وجهات إنفاذ القانون. وغيرهم من المهتمين, وأصحاب المصلحة على وضع سياسات, وإجراءات؛ لتقييد عمل هذه الكيانات, بحيثُ تصير مؤسسات التعليم العالي نفسها نموذجًا للتميُّز والنزاهة الأكاديمية.

-كما تتعدد الجهات التي يمكنها الاستفادة من هذه الدراسة, مثل: جهات التوظيف في المؤسسات العامة, والخاصة, وأجهزة حماية المواطنين, وجهات معادلة الشهادات.

مصطلحات الدراسة :

تعدَّدت تعريفات الكيانات التعليمية الوهمية؛ وفقًا لاختلاف مؤشرات الاستدلال عليها, وفي هذه الدراسة يُقصد بها: مؤسسات تُمارس أنشطة للتعليم العالي بشكلٍ غير قانوني؛ فتقدم تعليمًا زائفًا, يبدو كأنهُ تعليمٌ حقيقيٌّ؛ فتقلد هذه الكيانات الأنشطة التعليمية الرسمية, ولكن بوسائل, وادعاءات خادعة, حيث تعمل دون اعتماد, أو إشراف من الدولة, أو أية وكالة مهنية معترف بها, وتزعُم مَنْح شهادات أكاديمية مُعتمدة من المجلس الأعلى للجامعات عبر المواقع الإلكترونية, ومواقع التواصل الاجتماعي, وتمنح شهادات إما مُزورة, أو لا قيمة لها؛ بسبب الافتقار إلى المعايير الأكاديمية التي ترتقي إليها الكيانات التعليمية الشرعية, وغالبًا ما تنطوي على شكلٍ من أشكال الأنشطة الاحتيالية.

منهج الدراسة, وأداته:

اعتمدت الباحثة – في ضوء طبيعة المُشكلة, وتساؤلاتها- المنهج الوصفي؛ لتحليل ظاهرة الكيانات التعليمية الوهمية, وتعرُّف طبيعتها, وأهم مؤشرات الاستدلال عليها, كما اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي؛ لتعرُّف نشأة الظاهرة, وتطورها في بنية النظام التعليمي؛ بوصفها ظاهرة عالمية, والعوامل التي ساهمت في انتشارها, والتداعيات التي ترتَّبت عليها.

واعتمد- كذلك-على منهج دراسة الحالة؛ وذلك باختيار القيادت الجامعية بجامعة الإسكندرية؛ بوصفهم القائمين على إدارة المؤسسات التعليمية, والمعنيّين بضمان جودة, ونزاهة العملية التعليمية في الكيانات التعليمية الشرعية, وحمايتها ضد أيِّ مخاطر تُهدِّد مصداقيتها, وممثلي الجهات التنفيذية التي تتعاون مع الجهات الرقابية , ولجان الضبطية القضائية في التصدي للكيانات الوهمية.

ومن ثمَّ تعرُّف آرائهم إزاء العوامل التي ساهمت في انتشار, وازدهار الكيانات التعليمية الوهمية, وسُبُل التصدي لها؛ بغيَّة الحد منها مستقبلًا. وفي ضوء ذلك, اعتمدت الدراسة- استبانة(إعداد الباحثة), وذلك بعد تحكيم مفرداتها, وعرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الميدان, وتعديلها في ضوء آرائهم, ووضعها فى الصورة النهائية؛ لتطبيقها بعد الحصول على خطابات معتمدة, وموافقات أمنية , وأخلاقية؛ لتسهيل مُهمة الباحثة في تطبيق الاستبانة. (انظر الملاحق)

حدود الدراسة :

للدراسة عدد من الحدود الأساسية:

الحدود الموضوعية : قُصرت الدراسة - فى إطارها النظري -على تحليل مفهوم الكيانات التعليمية الوهمية بمؤسسات التعليم العالي, والتي تمنح شهادات على مستوى المرحلة الجامعية الأولى في التخصصات المختلفة والتي تمارس أنشطة تعليمية مشكوكًا فيها, أو غير معتمدة؛ وسواء تم ذلك خلال مواقع فعلية, أو تمارس أنشطتها التعليمية عن بُعد عبر الإنترنت؛ من خلال مؤسسة, أو مركز تدريب, أو شخص, أو أكاديمية, ..., أو غيره .

الحدود البشرية : قُصرت الدراسة الميدانية على عينة قوامها (٤٤) قياديًا من القيادات الجامعية بجامعة الإسكندرية من عُمداء الكليات, ووكلائهم؛ من كليات نظرية , وعملية , ومعاهد عليا. من واقع مجتمع أصل (٧٣) قياديًا جامعيا .

الحدود المكانية : أُجريت الدراسة الميدانية في جامعة الإسكندرية بواقع عدد (١٧) كلية ومعهد ؛ حتى تكون العينة مُمثلة تمثيلًا جيدًا, مُقسمة ما بين (٧) كلياتٍ نظرية (آداب– حقوق- تربية– ريادة أعمال- سياحة وفنادق- الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - تربية للطفولة المبكرة), و (٨) كليات عملية (هندسة- زراعة الشاطبي- التمريض-الطب- الصيدلة- طب أسنان - الفنون جميلة – زراعة سابا باشا) , (٢) من المعاهد العليا (معهد البحوث الطبية– المعهد العالى للصحة العامة)

الحدود الزمانية : طُبقت أداة الدراسة الميدانية في أعقاب انتهاء امتحانات الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ في الفترة من بداية شهر أغسطس ٢٠٢٤ , وحتى منتصف شهر سبتمبر ٢٠٢٤.

وفى ضوء ذلك تأتي مَحاور الدراسة على النحو التالي :

الإطار النظري التحليلي, ويتضمن:

أولًا - الكيانات التعليمية الوهمية (المفهوم – النشأة والتطور- أهم المؤشرات).

ثانيًا - ملامح الكيانات التعليمية الوهمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر.

ثالثا - العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.

رابعا- الآثار, و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.

خامسًا - الاتجاهات المُعاصرة لحماية الكيانات التعليمية الشرعية.

الإطار الميداني, ويتضمن:

تطبيق استبانة على عينة مُمثلة من القيادات الجامعية بجامعة الإسكندرية؛ لتعرُّف السُبُل المقترحة للتصدى للكيانات التعليمية الوهمية من وجهة نظرهم.

الإطار الإجرائي التوظيفي , ويتضمن:

مناقشة النتائج , وصوغ رؤية مقترحة لتعزيز تنفيذ سُبُل التصدي للكيانات التعليمية الوهمية بمؤسسات التعليم العالي , في ضوء الإمكانات المُتاحة , والصعوبات المُتوقعة ؛ للحد من انتشارها مستقبلا.

وفيما يلي عرضٌ تفصيلي لتلك المحاور.

الإطار النظري التحليلي:

أولًا - الكيانات التعليمية الوهمية (المفهوم – النشأة والتطور- أهم المؤشرات) .

لا يوجد تعريفٌ مُحدد للكيانات التعليمية الوهمية, ومع ذلك يُمكن عَرض لمحة عامة عن التعريفات المتاحة؛ من أجل تحديد مجموعة من العناصر التأسيسية المُتقاربة حول الظاهرة, وتعرف نشأتها, وتطورها, ووضع مجموعة معايير محددة؛ لوصفها, وتحديد أهم المؤشرات الدالة عليها, وفيما يلى عرضٌ لذلك.

١- مفهوم الكيانات التعليمية الوهمية :

مع تعدُّد التعريفات فلن يتولد إجماع حول تعريف محدد . وعليه , ليس من السهل وضع قائمة مرجعية مُباشرة؛ لتحديد تلك الكيانات, كما أنه لايوجد تعريفٌ لا جِدال فيه , يُحدد سمات وخصائص هذه الكيانات, إلا أن هناك مجموعة من الأنشطة تتراوح ما بين الاحتيال الواضح إلى المشكوك فيه, تمارسها هذه الكيانات.

ووَصَفَت اليونسكو الكيانات التعليمية الوهمية بأنها مزودات تعليم عالٍ مشكوك فيها , وعادة ما تُقدم درجات علمية, ووثائق اعتماد أخرى باهظة التكلفة, ولا تتضمَّن سوى القليل من الخبرة التعليمية الجادة. (الشبكة الدولية , ٢٠٢٢: ٤٢٦)

وتعد الموسسات الوهمية كيانًا entity يفتقر إلى الاعتماد من دولة, أو منظمة , أو هيئة اعتماد مهنية؛ تمنح درجات علمية مزيفة, أو لا قيمة لها؛ بسبب عدم وجود المعايير المفروضة على مشترى هذه الدرجات. (Jody,2006:1)

وقد يكون الكيان مؤسسة, أو مركز تدريب, أو أكاديمية, أو منظمة, أو أي مؤسسة تعليمية تعرض offers , أو تمنح confer درجة أكاديمية لشخصٍ ما, أو تُقدم ائتمان أكاديمي academic credit ينطبق على درجة ما , ويعادلها.

(Assembly Accountability and Administrative, 2012:2)

كما تُعرَّف الكيانات التعليمية الوهمية بأنها : "مؤسسات Bogus institutions تمنح درجات علمية بأقل من التكلفة المشروعة لبرنامج درجة علمية, وبمجهود أكاديمى أقل, وبما لا يتناسب مع المؤهل". (LH Martin, 2011:2)

كما عرَّفَها " كاتز" Katz بأنها: " كيانات تمنح شهادات جامعية وهميَّة fake degree, ودرجات زائفة diploma phony degree, أو درجات مُقلدة, أو مُزورة counterfeit degree, ونصوص , وسجلات أكاديمية تهدف إلى إعطاء انطباع بالإنجاز الأكاديمي, بخلاف الواقع الذي لا يُمثل سوى القليل من الدراسة, أو لا يُمثل أي دراسة على الإطلاق". في حين عرَّفها " كريمر" Cramer بأنها: " مؤسسات غير تقليدية , وغير مُعتمدة , تُقدم درجات علمية مقابل رسوم منخفضة نسبيًّا , تُشجع منح الائتمان

الأكاديمي Academic Credit على أساس الخبرة الحياتية , ولا تتطلب أي تعليم في الفصل الدراسي" , بينما عرَّفها" باهور" Bahur بأنها: " مؤسسة تعليم عالٍ غير معتمدة, ومُحتالة" (Grolleau; Mzoughi, 2008:677) ؛ فهي لا تقدم الخدمات المعلن عنها, وفي كثير من الأحيان توصف بأنها مؤسسات غير مستدامة؛ حيث تغلق مقراتها بعد تحصيل المصروفات .

وتتسم الكيانات التعليمية الوهمية بتردي بيئة التعليم؛ لضعف تحقيق مستويات مناسبة من مُتطلبات الجودة, أو لوجود فساد إداري, أو تعليمي في المؤسسة المانحة وبالتالي, فإن عناصر الوهن أحيانًا قد يكون بعلم المؤسسة المانحة, وذلك بغض الطرف عن مُمارسات قد يعتبرها القانون جريمة. (أبوعمه , ٢٠١١: ١١)

وغالبًا ما يُشار إلى الكيانات التعليمية الوهمية بما يُسمى بمصانع الدرجات degree mills, أو مطاحن الدبلومات Diploma Mills ؛ حيث يتم استخدام المصطلحين بالتبادل, رغم اختلافهما في المعنى, بمعنى آخر: "هناك ثعبانان في الحفرة ". (Alan; George, 2009:37)

ويُشير مصطلح "مصانع الدرجات" أيضًا إلى" وجود فرد, أو مؤسسة ذات معايير مشكوك فيها , تعمل عادة عبر الإنترنت, وتمنح الدرجات العلمية, أو الدبلومات مقابل الدفع , دون الحاجة إلى إثباتٍ صارم لكفاءات التعلُّم الإلزامية في المؤسسات الأصلية, وتختلف هذه المؤسسات في طريقة عملها عن بعضها البعض". (Garwe, 2015:122)

وفي عام ٢٠٠٩ اقترحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن "مطحنة الدرجات العلمية " degree mills تعني: "بيع درجات علمية حقيقية, أو دبلومات من كيانات مزيفة وهمية, في حين أن "مطحنة الدبلومات " diploma mills تعني الحصول على درجات علمية مُزيفة, أو بشكلٍ سيئ , وغير أخلاقي من كيانٍ حقيقي. (Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023: 252)

ولقد ميز كونتريراس, وجولين (٢٠٠٩) Contreras and Gollin بين مصطلحي مطحنة الدرجات degree mill, ومطحنة الدبلوم diploma mill؛ حيث عرَّفا مطحنة

الدرجات العلمية بأنها مؤسسة وهمية تمنح مؤهلات مزيفة؛ أمَّا مطحنة الدبلوم فهي مؤسسة تُقدم مؤهلات مزيفة, يُزعم أنها تم الحصول عليها من مؤسسات حقيقية, وهنا يتم استخدام المصطحات بالتبادل.

(Garwe, 2015:122)

فالكيانات الوهمية هي مؤسَّسات تمنح درجات مُزيفة fake degree, تحمل أسماء, وشعارات مُشابهة لجامعات حقيقية, ومعتمدة بالكامل, يتمُّ بيْعُها بشكلٍ مباشر, ويُمكن أن تتطلَّب بعض الأعمال, والأعباء الأكاديمية, ولكنها أقل بكثير من البرامج المُعتمدة الشرعية المماثلة. (Grolleau; Mzoughi, 2008:675)

هو كيان له بعض الأوصاف؛ وقد يكون له الصفة القانونية إلى حد ما ينتج منتجاته الخاصة أي " تمنح درجات علمية", تكون حقيقية , وقانونية في بعض الأحيان , ولكنها ليست صادرة عن مؤسسة معترف بها .

وتُعرَّف الكيانات الوهمية بأنها: " جامعات وهميَّة Fake Universities, تُمثل مواقع إلكترونية تدَّعي أنها جامعات مرموقة, أو جزء من المؤسسات الأكاديمية, وفي الواقع ليس لها أي علاقة بالجامعات الحقيقية, كما تدعي أنَّها مُعتمدة من قِبَل مؤسسة حكومية أو دولية, وتستخدم أسماء مُشابهة لجامعات مرموقة, ومعروفة.

وتقترن الكيانات الوهمية بظاهرة أخرى ملازمة, ومساندة لها, وهي مطاحن الاعتماد Accreditation Mills؛ حيثما تُقدم مطاحن الدبلومات شهادات مُزورة, ومشكوكًا فيها, تجد مطاحن الاعتماد تُقدم مُؤسسات مشكوكًا في جودة الخدمات التعليمية بها, وكلاهما تجمعهم سمات متشابهة, تُميز المؤسسات الوهمية؛ فتجد أنَّ مطاحن الاعتماد تقتصر فيها مُراجعة الاعتماد على أمور روتينية, تنحصر في تقديم المستندات, ولا تشمل أية زيارات ميدانية, أو مقابلات مع الموظفين الرئيسين من قِبَل مُنظمة الاعتماد , ويتم منح الاعتماد دون أيِّ شرطٍ دوري لاحق للمراجعة , وليس لديها سوى القليل من المتطلبات لمنح الاعتماد, مُقابل رسوم تدفعها المؤسسات.

(Council for Higher Education Accreditation, 2003:1)

وعليه , هناك من الشبكات الوهمية التي تضم الجامعات الوهمية , وهيئات الاعتماد , والحكومات , والوكالات, وخدمات تقييم الاعتماد التقليدية, وهو تقليدٌ كامل لشبكات الكليات الشرعية, والجامعات, والهياكل الإدارية التي تشكل التعليم العالي الدولي.

وقد صُنِّفت الكيانات الوهمية إلى نوعين من المؤسسات, هما على النحو التالي:

- مؤسسات هدفها بيع الدرجات العلمية, وإعطاء ألقاب وهمية.
- مؤسسات -لأسباب مختلفة- لم تحصل على الاعتراف(أو الاعتماد) , رغم كونها تُقدم برامج , وتُطبّق نفس الأساليب المُتبعة في المؤسسات المعتمدة.

(Accreditation Agency for Online Universities

https://etico.iiep.unesco.org/sites/default/files/2018-05/

وبناء على ما سبق , يُمكن تعريف الكيانات التعليمية الوهمية بمؤسسات التعليم العالي بأنها: كيانات تتبنى أسماء مُشابهة للمؤسسات التعليمية الحقيقية, وتُعلن عن برامج دراسية مجهولة المصدر والجودة؛ فتستغل الطلاب الذين يسعون للحصول على مؤهلات عُليا؛ بدفع رسوم باهظة, دون تقديم تعليم فعّال, أو تقييم أكاديمي مُناسب, ويتم الترويج لها عبر الإنترنت؛ ممَّا يُعرِّض الطلاب للخطر؛ من حيث عدم الاعتراف بشهاداتهم, أو مهاراتهم من قِبل أصحاب العمل, أو المؤسسات الأكاديمية الحقيقية؛ فهي مؤسسات تعليمية زائفة Bogus Education غير معتمدة من قبل سُلطة معلومة, ولا تَخضع لإشراف وزارة التعليم العالي .

٢- نشأة, وتطور الكيانات التعليمية الوهمية:

يُمكن تتبعُّ نشأة, وتطور الكيانات التعليمية الوهمية مع تاريخ ظهور الدرجات العلمية المُزيَّفة, ولا يُعرف على وجه التحديد متى, أو أين تمَّ بيْع أول درجة علمية وهمية أو مزيفة, والمعروف عالميًّا أنَّ الولايات المتحدة كانت مرتعًا لسوق الدرجات العلمية المُزيفة؛ بسبب تركيزها على التعليم إلى جانب اللامركزية, والسوق المفتوح الحُر في الطلب على الوظائف, ومع ذلك هناك أدلة كثيرة تُثبت أنَّ الشهادات المُزيفة تُباع في جميع أنحاء العالم,

ويُعتقد حاليًا أن مناطق أمريكا الشمالية والخليج تُعد أسواقًا قوية لذلك. والجدير بالملاحظة أنَّهُ لا يعرف كثيرًا عن تطوُّر الكيانات التعليمية الوهمية أو المشكوك فيها على مستوى التعليم الأساسي, أو الثانوي, ولكنها صناعة ازدهرت على مستوى قطاع التعليم العالي.

Eaton, Carmichael, Fake Degrees and Credential Fraud, (2023:3-4)

ووفقًا لـ Ezell and Bear فإن مصطلح Degree Mills ذُكر صراحة عند ووتون Wooton عام ١٨٨٣ الذي اشتكى من " الشهادات المُزيفة التي أُدعي أنها صدرت من جامعة غير موجودة " (Grolleau ; Mzoughi,2008:678)

ومن هنا , تم تسليط الضوء على قضية مطاحن الدرجات, والبعض عبَّر عنها بأنها " محل جلود الغنم " Sheep skin Shops كنوع من تشويه التعليم, وتقليل من قيمته؛ حيث يتم منح أوراق اعتماد مشبوهة من مؤسسات, وكيانات غير مُعتمدة.

(Carmichael, Eaton, Security Risks, Fake Degrees, 2023:229)

وحيثما كانت الدرجات الأكاديمية أمرًا شائعًا منذ عام ١٧٣٠ على الأقل . وخلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر زادت قيمتها بشكل كبير, و اتضح ذلك من خلال قانون "موريل" Morrill law ١٨٦٢ الذي نصَّ على منح الأراضي للكليات في كل ولاية , حيثُ كان الفصل العنصري يستبعد السود, ويحرمهم من الكليات المُقامة على أراضيهم ؛ ممَّا أدى إلى رواج سوق الدرجات العلمية, وانتقل مقدمو الخدمة المحتالون إلى السوق؛ لتلبية الطلب على الشهادات.

(CHEA, 2005, www.chea.org)

وفي عام ١٨٧٦ وصف جون إيتون John Eaton مفوض التعليم الأمريكي أن: " الدبلومات فضيحة, ووصمة عار على التعليم الأمريكي". وفي عام ١٩٢٤ ذكرت اللجنة الفرعية الأمريكية التابعة للجنة التعليم, والعمل أنَّ هناك ما لايقل عن ٢٥٠٠٠ طبيب محتال (أطباء يحملون شهادات طبية مُزورَّة) يُمارسون المهنة في الولايات المتحدة, ولقد أُجْرِيَت

عِدَّة محاولات لإغلاق مطاحن الدبلومات, لكن كلية الطب ذات الدرجة المُنخفضة كان لها تأثيرٌ سياسيٌّ كبيرٌ جدًا في ذلك الوقت.(Grolleau; Mzoughi, 2008:678-679)

وفي عام ١٩٤٤ تم إصدار قانون بيل The GI Bill الذي وفَّر فُرصًا تعليميةً للملايين من قُدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية, وأدى إلى طَفرة في صناعة الدرجات العلمية , ونموها, فانتشرت المشكلة على نطاقٍ واسع؛ لدرجة أنَّ الكونجرس -عند إعداد مشروع قانون مماثل من شأنه أن يفيد أن قدامى المحاربين في الحرب الكورية - أدرج بندًا يُلزم مؤسسات التعليم العالي ...., غيرها من مُقدمى الخدمات بالوفاء بمعايير مُعينة للجودة على النحو الذي تُحدّده مُنظمات الاعتماد, ولا يزال شرطُ اعتماد المؤسسات حتى يتمكَّن طلابها من الحصول على المُساعدات المالية الفيدرالية موجودًا حتى اليوم. ورغم أنَّ شرط الاعتماد كان مفيدًا للحد من الاحتيال, إلا أنه أفرز مُشكلةً مصاحبةً, وهي منظمات الاعتماد الزائفة التي يُشار إليها أحيانًا باسم" مطحنة الاعتماد".(CHEA, 2005, www.chea.org)

ومع الوقت تبنَّت بعض مؤسسات التعليم الخاص -ببساطة -عنوان" الجامعة "؛ تحدِّيًا لأي قيود قانونية, و كان بعضها يستهدف تقديم محتوى ثوري مُناهض للجامعات التقليدية , مثلما حدَث في لندن في فبراير ١٩٦٨؛ حيثما وجدت الجامعات الحُرة المناهضة للجامعات التقليدية, التي استهدفت إلغاء المؤسساتية, والتخلُّص من العلاقات الهرمية غير المُرضية بين الأساتذة, والطلاب.

(A Hunt, 2019, https://www.universityworldnews)

ومع العصر الحديث , وابتداء من عام ١٩٩١ إلى الوقت الحاضر , شهدت صناعة المؤهلات والكيانات الوهمية تطورًا ملحوظًا؛ حيثُ أدَّى التقدُّم التكنولوجي, وأسواق العمل, أو التعليم المُعولم إلى توفير البيئة المثالية لازدهار الجامعات غير الشرعية, وتاريخيًا كانت الخدمات التعليمية تقدم بشكل أساسي على المستوى المحلى؛ مما يجعل عملية الاعتماد, والتنظيم سهلة نسبيًا, والواقع أنَّ التكنولوجيا الرقمية في السوق المعولمة جعلت تصميم, وإنتاج أوراق الاعتماد المزيفة أسهل, وأرخص من أي وقت مضى؛ علاوة على ذلك, قامت

مصانع الشهادات بتطوير العديد من الإجراءات التي تهدف طمأنة المُستهلكين ؛ مثل مطاحن الاعتماد Accreditation Mills .

(Grolleau; Mzoughi, 2008:678-679)

فتصاعد القلق بشأن عمل الكيانات التعليمية الوهمية التي تستهدف تقديم خدمات تعليمية منخفضة الجودة ؛ لأجل كسب المال, لا لتعليم الأفراد ؛ فلا يوجد نظام تعليمى قادر على تحصين ذاته ضد تأثيرات الاحتيال الأكاديمي , والسوق السوداء للدرجات العلمية.

٣- مؤشرات الكيانات التعليمية الوهمية :

من خلال بعض المؤشرات العامة يمكن الكشف عن وجود الكيانات التعليمية الوهمية, والتي تتمثَّل فيما يلي:

-**سياسة القبول, والتكلفة:** غالبًا ما تكون سياسة القبول انتقائية, و تكاد تكون مُنعدمة أو دونَ شروط مُحدَّدة كالمُعتادة في الجامعات المَعروفة, أويتمَّ التنازُل عن أغلب, أو كل متطلبات القبول المُعلنة بشكل مُمنهج, وهناك ممارسة متكررة, أو مبالغة في الاستثناءات من هذه الشروط (أبو عمة , ٢٠١١: ٥٧) , وعادةً ما تكون الرسوم الدراسية على أساس كل درجة علمية, بدلًا من كل فصل دراسي, أو ربع سنوي, أو كل دورة دراسية.

Guidance for Adjudicating Bogus or Inflated Education) (Credentials, https://www.bie.edu/sites:6

-**الشهادة, أو الدرجة, أو النص:** متطلبات الدرجة تكاد تكون مُنعدمة ,أو غير مُحددة , أو قليلة؛ حيث تعتمد الدرجات العلمية على الخبرات الحياتية, أو بقليل من الدورات الدراسية , يُمكن الحصول على الدرجة العلمية في فترة زمنية قصيرة.

(Guidance for Adjudicating Bogus or Inflated Education Credentials, https://www.bie.edu/sites:6)

وتختلف هذه المؤسسات في طريقة عملها؛ فقد يطلب البعض من المرشحين المحتملين تقديم ملفاتهم, والسماح لهم باختيار المؤهل الذي يرغبون فيه, وحتى اقتراح سنة الحصول

عليه, وقد يَمنح آخرون الطلاب بعض المواد الدراسية, والواجبات دون اتباع المعايير الأكاديمية المُتعلقة بجودة التعليم, أو مدة الدراسة.(Garwe, 2015:122)

ومن هنا, تجد تباينًا في الشهادات التي تمنحها الكيانات الوهمية؛ فهناك شهادات مُزورة بإتقان يصعب التمييز بينها, وبين الوثائق الأصلية من الجامعة نفسها, وهناك شهادات مزورة بتقليد يُمكن الشك فيها أحيانًا, وشهادات تَصدر بأسماء جامعات شبيهة بجامعات معروفة, وشهادات صادرة من جامعات غير موجودة, وشهادات صادرة من شركات, أو مواقع صريحة على الإنترنت, وشهادات صادرة من مراكز, أو معاهد مُرتبطة بمؤسسات معروفة , وشهادات من مؤسسات تفتقر إلى الحد الأدنى من الممارسة الأكاديمية المُتعارف عليها, وشهادات حقيقية مَبنية على خبرات مزوَّرة . (أبو عمة , ٢٠١١: ١٠)

- **أسماء, ومواقع الكيانات** : غالبًا ما توضع red flags " أعلام حمراء" على موقع المؤسسة عبر الإنترنت في إشارة إلى أنها مؤسسة وهمية؛ فمن حيثُ الاسم , تجد أنّ اسم المؤسسة قد يُشابه اسم كلية, أو جامعة معروفة, حيث يتم - في كثير من الأحيان - تسليم االشهادات من قِبَل مؤسسات تحمل أسماء تُشبه أسماء المؤسسات المُعتمدة ذات السمعة الطيبة , على سبيل المثال, جامعة ولاية كولومبيا Columbia State University في مقابل جامعة كولومبيا Columbia University, وكذلك جامعة لويولا Loyola University في مقابل كلية لويولا Loyola College.

(Grolleau; Mzoughi, 2008:684)

وعليه, تستغل المؤسسات الوهمية سمعة, وشُهرة بعض المؤسسات الشرعية؛ لأجل جذب مزيد من الاهتمام, كما تُقدم ادعاءات كاذبة حول الانتماء إلى هيئات ذات سُمعه طيبة؛ فعلى سبيل المثال: رصدت اليونسكو بعض الكيانات التي تستخدم اسمها, وشعارها في الإعلان عن انتمائها لها. (LH Martin, 2011:2)

ومن حيث الموقع, تَعمل هذه الكيانات من غرفة واحدة في منزل خاص, أو مكتب في مبنى تجاري, يكون ختم البريد, وعنوان المرسل من أماكن مختلفة, وقد تَعمل عبر الإنترنت

من مواقع أجنبية مُختلفة غير معروفة أو خاطئة , والتواصل معها مُتاح فقط عن طريق رقم الهاتف, أو البريد الإلكتروني؛ لجذب الأشخاص.

(Guidance for Adjudicating Bogus or Inflated Education Credentials, www.bie.edu/sites:6)

فضلًا عن ذلك, لا تستخدم الكيانات التعليمية الوهمية مواقع ويب ذات نطاقات خاصة؛ مثل: " edu. " أو" uk."؛ التي تختص بالنطاق الأكاديمى, ولا يُمكن لأى كيان, أو فرد, أو مؤسسة تسجيل هذه النطاقات , إلا بترخيص من وزارة البحث العلمي, أو المنظمات المعتمدة ؛ لكنها من المحتمل أن تنتهي بـ com مثل المؤسسات التجارية التي يكون الدافع من ورائها الربح المالي. كما أن الجامعات الوهمية حديثة التسجيل, وبالتالي عدد زوارها أقل من الجامعات الحقيقية , ولا يمكنها الحصول على تصنيف صفحات مُرتفع في محرك البحث Google بشكلٍ عام , أو لديها تصنيف صفحات مُنخفض تمَّ التسجيل عليه من قبل أشخاص, ومنظمات مجهولة المصدر, فبيانات حركة مرور موقع الويب الخاص بهم غير متاحة نظرًا إلى أن عدد الزوار لديهم منخفض. Dadkhah & Bianciardi, (2016:50-51)

وغالبًا ما تحتوى على روابط مفقودة تالفة, أو ملفات لا تُفتح بشكلٍ صحيحٍ, أو تحتوى على العديد من الأخطاء الإملائية , أو النحوية , وبالتالي يُحتمل أن يكون دليلًا على الممارسة الخادعة.

(Freeman; Douglas, 2020: 8)

-**طبيعة الأنشطة التعليمية:** بعض المؤسسات تُعلن عن خدماتها -بشكل لطيف-أنَّها تُساعد في التحرير أو التدقيق اللغوي, أو دعم اللغة الإنجليزية, ويتمُّ الإعلان عنها على نطاقٍ واسع على شبكة الإنترنت, وأحيانًا جنبًا إلى جنب مع صفحات الجامعة على الفيسبوك التي تُعلن عن برامج الدرجات العلمية. (Sweeney, 2023:3)

كما تُمارس هذه الكيانات عديد من الأنشطة الاحتيالية المُتمثَّلة في إصدار درجة, أو شهادة, أو أي مستند يُحرف بشكلٍ مباشر, أو غير مباشر الجوهر, أو المادة, أو

محتوى المادة الدراسية أو حقيقة مادية أخرى تتعلّق بموضوع دورة ما, أو إنجازات الطالب التي منحت له . (Jody, 2006:4)

-**الاعتماد المؤسسي**: هذه الكيانات الوهمية غير مُعتمدة من قِبَل مُؤسسة اعتماد شرعية مُعترف بها من قِبَل وزارة التعليم, وقد تكون مُعتمدة من مؤسسات اعتماد وهمية, أو مشكوك فيها, وتفتقر إلى الترخيص من سلطة حكومية, وقد تستعيض المؤسسات الوهمية بكلمة مُعتمدة Accredited, وتستخدم كلمات, مثل: متابعة الاعتماد Pursuing Accreditation, أو مُرخَّصة Licensed, أو مُعتمدة Authorized, أو مُعترف بها Recognized , أو State Approved , أو مُستأجرة Chartered.

(Guidance for Adjudicating Bogus or Inflated Education Credentials, www.bie.edu/sites:6)

والجدير بالذكر أنَّ المؤسسات غير المعتمدة ليست كلُّها كيانات وهمية؛ فهناك بعض المؤسَّسات غير المعتمدة تُقدّم عملاً أكاديميًّا مشروعًا بشكلٍ عام, ولكن يجب عليها أن تعمل لمدة عامين على الأقل قبل أن تتمكَّن من التقدُّم بطلب الاعتماد.

(DiplomaMills: https://www.tn.gov/content/dam/tn/thec/bureau/slian.pdf)

- **أعضاء هيئة التدريس, والموظفين داخل المؤسَّسة**: تفتقر المؤسَّسة إلى وجود هيئة من درجات علمية مُتقدمة من مؤسَّسة أو جامعة مُعترف بها , كما أن المؤسسة غير مُدرجة في دليل الكليات, بالإضافة إلى أن ملفات, ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس, وبياناتهم الشخصية غير مُعلنة؛ ممَّا يدلُّ على غِياب المُساءلة المؤسَّسية, فهناك عدد قليل من الموظفين بدوامٍ كامل-إن وجدوا-وآخرون بدوام جزئي يقدمون التعليمات والخدمات الأكاديمية .

(Guidance for Adjudicating Bogus or Inflated Education Credentials, www.bie.edu/sites:6)

وقد تشبه الكيانات الوهمية الكيانات الشرعية في بعض النواحي, منها ما يلي:

(CHEA, 2005, www.chea.org)

- تُوفر العديد من الكيانات الشرعية ائتمانًا مُقابل الخبرة الحياتية accredit for life experience, ولكن مَع تقديم وثائق مُكثفة تُوضِّح مدى ارتباط خبرات الطلاب بالأهداف التعليمية للدورات التدريبية, التي يسعون للحصول على ائتمان لها , وقد تتطلَّب أوراق ذات صِلَة بمتطلبات الالتحاق بالدورة.
- بعض الكيانات الشرعية تُوفِّر فُرصًا لاستكمال مُتطلبات الحصول على درجة علمية في فترة زمنية قصيرة, ومع ذلك عادة تكون هذه الأنواع من البرامج مُخصصة للطلاب الذين أكملوا عددًا كبيرًا من الدورات الدراسية على مستوى الكلية, وربما في عددٍ من المؤسَّسات الأخرى , ولكنهم لم يجمعوا هذه الاعتمادات مع بعضها؛ لإكمال الدرجة العلمية.
- بعض المؤسسات الرسمية الشرعيَّة الضعيفة تُقدّم تعليمًا مُنخفض الجودة؛ حيث صارت سلعية بشكلٍ متزايد, لكنها لا تزال مُختلفة عن المؤسسات الوهمية في أنَّها لا تُقدِّم عن عمد بيانات اعتماد مُزيَّفة, أو احتيالية للآخرين .

(Eaton, Carmichael, Fake Degrees and Credential Fraud, 2023:9)

كما أن الكيان الشرعي يتوافر فيه ما يلي: (أبوعمه , ٢٠١١: ٣٢)

- سلامة الوضع القانوني للمؤسَّسة, وسلطتها في منح الدرجة.
- مُلاءمة مُتطلبات الالتحاق ببرنامج الحصول على الدرجة .
- مُماثلة مُتطلبات الحصول على الدرجة في الجُهد, والساعات الدراسية, والمدة الزمنية لأغلب مثيلاتها في مؤسَّسات الدولة التي تعمل فيها .
- وُجود جهة اعتماد أكاديمى للمؤسسة, أو للبرنامج المنتهي بالدرجة .
- كَوْن جهة الاعتماد الأكاديمى حقيقية تعني بالاعتماد المؤسسي , والبرامجي .
- وجُود سياسة تعليمية واضحة, وخُطط دراسية مُعلنة .
- وجُود إجراءات للترقية في مستويات البرنامج , وتقويم واضح المعالم .

- الالتزام بنوعية, ومستوى تأهيل أعضاء هيئة التدريس .
- ظهُور الجامعة, أو الكلية في قوائم دولتها.

ولقد ذكَرَ Bear and Ezell عِدَّة طُرق رئيسة يَستخدمُها أصحاب الكيانات الوهمية لِمنْح درجات علمية, تبدو حقيقية, منها مايلي:

Eaton, Carmichael, Fake Degrees and Credential Fraud, 2023:10

- استغلال سياسة المؤسسات الشرعية؛ لاستبدال الشهادات المفقودة, أو التالفة, أو المُدمرة, ويحَدث هذا حينما تكون المؤسسة غير حريصة على التحقُّق من هُوية من يَطلب الأوراق البديلة .
- نَسخ شَهادات من على شبكة الإنترنت؛ حيثُ تقوم كثير من المؤسَّسات ببعض الممارسات المُتساهلة من تصوير لحفلات التخرُّج, وتنشر معها أمْثِلة على شهادات الخريجين أو أسماء أوائل الدفعة, وغيره من مُمارسات تُعرِّض الأفراد الذين ينشرون شهاداتِهم لخطر الاحتيال في الهُوية بشكلٍ أكبر .
- سرقة الشهادات الشرعية ممَّن يحملونها؛ كسرقتها من المكاتب ,... و غيره .
- الأشخاص غير الشُّرفاء الذين يعملون في الكيانات الرسمية الشرعية يُقدمون نسخًا مُقلَّدة من الشهادات الرسمية .
- التجارة الإضافية؛ حيث تقوم بعض المؤسَّسات بعقد صفقات مع عُملاء؛ لتقديم نُسخ من شَهاداتهم الشَّرعية من مُؤسَّسة واحدة؛ للحصول على دبلوم ثانٍ من مؤسَّسة مُختلفة, فعلى سبيل المثال, يُقدم المُشتري نسخة من شهادة البكالوريوس من جامعة ستانفورد؛ من أجل شراء شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد .
- أسواق بيع الشهادات عبر الإنترنت؛حيث تعرض الشهادة بسعرٍ مُحدَّد عبر مواقع الإنترنت.

وبالتالي, تتعدَّد أشكال تزييف المؤهلات Counterfeit Qualification من خلال هذه الكيانات الوهمية : (Under the direction ,2010: 53)

- حالة المؤسَّسات, والوكالات, وأنواع أخرى من الكيانات, والتي تُعلن علنًا عن منح مؤهلات مُزورة .
- حالة الفساد في منح درجة الدكتوراه كممارسة لتعزيز تداول المؤهلات التي ليست لها قيمة سوقية .
- حالة ما يُسمَّى بالمؤسسات الثغرة "loophole institutions"؛ حيثُ تسمح تقنيات تكنولوجيا المعلومات الجديدة , والمتاحة بسهولة, وأحدث أجهزة الطباعة بتزوير المؤهلات بدرجة عالية من التطابُق, وذلك عن طريق استغلال الثغرات القانونية .

٤- الكيانات التعليمية الوهمية : ظاهرة عالمية .

لا توجد احصاءات دقيقة لعدد الجامعات الوهمية في الوقت الحالى, لكن أغلب الجهات المُصدِّرة للشهادة المزورة تعمل ضِمْن مجال عمل لا يُمكن للمَسْح القانوني أن يُطالعها, أو يوقف عملها ؛ حيثُ تعمل الكثير من هذه الجهات في مناطق الفراغ النظامي, أو في مناطق الظِّل التي تحتمل التقدير , وبالتالي يصعُب مُحاربة كل هذه الجهات, وإيقاف عملها. (أبو عمة , ٢٠١١ : ٤٣)

كما أنهُ من العَبث, والسذاجة الاعتقاد بإمكانية وجود قائمة نهائية سوداء بجميع الكيانات التعليمية الوهمية الموجودة الآن, أو تلك التي كانت موجودة في الماضي .

(Eaton, Carmichael, Fake Degrees and Credential Fraud, 2023:13)

ولكن تمَّ ذكر ذلك منذ عقود ؛ ففي تقرير صادر عام (٢٠١١), أعدَّهُ " كوهين" , و "ونش" Winch and Cogen ذكر فيه وجود أكثر من ١,٧٦٢ درجة علمية مزيفة صادرة عن مؤسسات وهمية Bogus Institutions على مستوى العالم, بالإضافة إلى

١٥٤٥ مؤسسة مشبوهة Suspicious , فضلا عن تصدُّر الولايات المتحدة قائمة الدول التي لديها مؤسسات وهمية في قائمة تضم ٨١٠ من مطاحن الدرجات Degree Mills, تليها المملكة المتحدة التي تضم ما يقرب من ٢٧١ مؤسسة وهمية . وفي أستراليا أفادت التقارير وجود ما يقرب من ٢٥٪ إلى ٣٥٪ من المرشحين إما بالغوا , أو زوروا أوراق اعتمادهم للحصول على عمل.

(Garwe, 2015:121)

وفي عام ٢٠١٣ عانى مقدمو خدمات التعليم العالي في ألمانيا من الانتحال الأكاديمي بالنسبة لشخصيات معروفة ؛ ففي جامعة "دوسلدورف" Dusseldorf تمَّ سحْب درجة الدكتوراه الممنوحة لوزير التربية, والتعليم "أنيت شافان" Annette Schavan بعد التحقيقات المُتعلقة بالسرقات الأكاديمية , وسبقه في ذلك وزير الدفاع الألماني "كارل يتودور زوغوتنبرغ" Karl-Theodor Zu Guttenberg ؛ حيث اضطرَّ إلى الاستقالة عام ٢٠١١ م ؛ لأسباب مُماثلة تتعلَّق بسرقات أكاديمية. ووجِدَتْ تجارُب مُماثلة تمَّ الإبلاغ عنها في روسيا؛ حيث وَقع العديد من المسؤولين الحكوميين, ورجال الأعمال في فخ " فضيحة شراء أطروحات علمية" Buying Thesis Scandal ؛ حيثُ تشير بعض التقديرات إلى أن ٣٠:٥٠٪ من الدرجات الأكاديمية تم شراؤها من كيانات وهمية . Mihut, et al, (2017: 27)

وتُعتبر الصين واحدة من الدول الرائدة في منح المؤهلات المُزيفة, ليس فقط داخل الصين, بل وخارجها أيضًا لغير الصينيّين في جميع أنحاء آسيا, وخارجها , وتقع أحد الشركات المتورطة في الترويج للمؤهلات الوهمية في مدينة شنتشن Shenzhen الساحلية الواقعة جنوب الصين بجوار هونج كونج , وهي متخصصة في إصدار الأوراق المالية الاحتيالية , والشهادات المزورة , كما تُعدُّ باكستان أحد الدول الرائدة في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية, فلقد قامت شركة تكنولوجيا المعلومات الباكستنية المعروفة باسم AXACT ببيْع الشهادات عبر الإنترنت لـ ٢٠٠ ألف شخص من دول الخليج , خلال فترة

دامت لمدة ٤ سنوات, وبآلاف الدولارات لكل شهادة. حيث قامت AXACT بعملية احتيال متطورة , تمكن الطلاب من التفاعل مع أساتذة مزعومين دون أن يعلموا أنهم يتعاملون مع كيانٍ وهمى. (Jimu, 2018: 116-117)

حيث استطاعت الشركة أن تُظهر موقِعْها الإلكتروني, والبوابات الإلكترونية الخاصة بها؛ بشكل بارز في عمليات البحث عبر الإنترنت, الأمر الذي جَذَب الكثير من العملاء الدوليين المحتملين, ودَفعهُم إلى التسجيل في دورات دراسية لا تتحقق أبدًا .

(Walsh, 2015 :www.nytimes.com)

ويُوجَدُ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, خيارات تعليمية ذات جودة منخفضة؛ حيث لا تزال بعض الدول العربية تعاني من الكيانات التعليمية الوهمية؛ فقد كَشفت الكويت عن ٤٠٠جامعة وهمية , تمنح درجات علمية في مجالات القانون, والتعليم, كذلك الحال في المملكة العربية السعودية؛ فهناك أُناس يحتلُّون مناصب رئيسة في القطاعين: العام, والخاص , وهم خريجي كيانات تعليمية وهمية. (Freeman; Douglas, 2020: 8)

كما ترتبط الكيانات التعليمية الوهمية- في بعض الأحيان- بالممارسة السياسية, فلقد تبين أنَّ الحصول على مؤهّل وهمي بمثابة أداة سياسية فعالة؛ حيثُ تتخلّل مؤهلات التعليم العالي المُمارسة السياسية , حيث يتكرر بشكل مستمر ظاهرة وجود مسؤول حكومي رفيع المستوى يتعرض للتحقيق في الحصول على مؤهلات وهمية. ومن هنا قد تدخل السلطة طرفًا في ذلك؛ حينما سمحت للجُناة بتقلد مناصب قيادية, ويصير لديهم من السلطة , والتأثير من دون وجه حق. (Jimu, 2018: 119)

وفي باكستان اشترط الدستور أن يحمل المرشحون للمناصب العامة شهادات جامعية, الأمر الذي أدى إلى انتشار المؤهلات الوهمية, ولذا أمرت المحكمة العليا الباكستانية بضرورة التحقُّق من درجات المرشحين المنتخبين , وفي عام ٢٠١٢ م بدلًا من أن يتم ملاحقة المخالفين , تم تعديل الدستور لإلغاء شرط الدرجة العلمية. (Mihut, et al, 2017: 27)

كما لاحَقَتْ هذه الظاهرة بشكلٍ كبير النخب في دُول الاتحاد السوفيتى السابق, وبالأخص السياسيّين, ورجال الأعمال الذين غالبًا ما يستعينون بدبلومات مُزيفة, أو مدفوعة الثمن؛ من

أجل تَعزيز مكانتهم الاجتماعية, أو استجابةً لبعض قوانين الدولة التي تُطالب المُرشحين السياسيّين بامتلاك مؤهل أكاديمي؛ ليتم قبولهم كأعضاء في البرلمان, وغيره من المناصب السياسية .

(علوان , ٢٠١٨: www.noon.post)

ثانيًا-ملامح الكيانات التعليمية الوهمية بمؤسسات التعليم العالي في مصر.

كما سبق وذُكر بأنه لا توجد قائمة ثابتة كاملة, وشاملة للكيانات التعليمية الوهمية, لأنها تظهر بسرعة, وخارجة عن نطاق السيطرة من أي حكومة في أيِّ مجتمع, كما أنّ الكثير منها يُباشر أعمالهُ عن طريق الإنترنت؛ بإتاحة برامج التعليم عن بُعد الوهمية .

ووفقًا لإحصاءات المجلس الأعلى للجامعات, وحتى العام الجامعى ٢٠٢٤ يوجد في مصر ٢٧ جامعةً حكومية , و١٩ جامعة مصرية أهلية, و١٨ معهد حكومي , و٤٧ جامعة خاصة مُعتمدة , و ١٢٠معهد خاص مُعتمد .

(المجلس الأعلى للجامعات, أكاديميات , ومعاهد تحت إشراف حكومي

(https://scu.eg/private_universities

وتُعد الكيانات التعليمية الوهمية ظاهرة قديمة, بدأت في المجتمع المصري منذُ سبعينيات القرن الماضي بجامعات تَدَّعي أنَّ لها أفرُع في مصر, وكان أغلب الطلاب يحصلون على مؤهلات وهمية من الخارج دونَ السفر للدراسة , وخاصة من دول أوروبا الشرقية . ومع الوقت, انتشرت , وزادت هذه الكيانات وبخاصة منذ أربع سنواتٍ(تحديدًا من ٢٠١٩م) , ساعد في ذلك جملةٌ من العوامل, لعلَّ من بينها انخفاض مجموع درجات الطلاب؛ نتيجة تطبيق نظام الثانوية العامة الجديد , والرغبة في الالتحاق بالجامعة.(هجرس , ٢٠٢٣: www.gomhuriaonline.com)

وبتحليل القائمة المُعلنة من قبل وزارة التعليم العالي, والبحث العلمى عن الكيانات التعليمية الوهمية في مصر, وبتصفُّح مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهذه الكيانات الوهمية, والتي بلغ عددها ٤١١ كيانًا وهميًّا تمَّ غلقِهَا إداريا في عام٢٠٢٣م .

(المركز الإعلامى لوزارة التعليم العالى , والبحث العلمي . قائمة سوداء للكيانات الوهمية المضبوطة(https://mohesr.gov.eg/ar-eg/MediaCenter/

تَبَيَّن ما يلي:

- هذه الكيانات موزعة على جميع أنحاء الجمهورية في كل محافظات مصر؛ ومعظمُها يتواجَد في المدن الكبرى, مثل: الإسكندرية , والقاهرة , والمنصورة , وبنى سويف , وسوهاج , وأسيوط , والمنيا , والزقازيق , وطنطا , وأسوان , والغردقة , وغيرها .
- تفتح هذه الكيانات أكثر من فرع في محافظات مختلفة ؛ فعلى سبيل المثال تَضُمُّ أكاديمية طيبة ٧ فروع على مستوى الجمهورية , موزعة على الشرقية "الزقازيق" , و مصر الجديدة , و الدقهلية " المنصورة", و الدقهلية " السنبلاوين", و دمياط الجديدة , و البحيرة , و الإسكندرية, وكذلك أكاديمية المستقبل للتدريب Sna تضم فروع في بنها , والقليوبية , والإسكندرية , ودمياط . وعليه , فإن وجود أكثر من فرع للكيان يشير إلى اتِّساع حيِّز الانتشار , وأنها صناعة مُربحة , وتجد رواجًا , وتشهد إقبالًا من مجتمع الطلاب .
- كما أن هناك فروعًا تُغيِّر اسمها من وقتٍ لآخر, مثل: جامعة النُّخبة بالإسكندرية , والتي كان مُسمًّاها(الجامعة المصرية الفنلندية/ جامعة تامبيرا / جامعة العامرية سابقًا), وكذلك شركة أكاديمية ومعهد هارفارد سي أس سي للعلوم والتكنولوجيا, والتي كان مُسماها أكاديمية اليوم الخامس للعلوم التكنولوجيا سابقًا , والتي تَشغَل ٦مقرات مُوزَّعة على القاهرة , والفيوم , وبورسعيد, وبنى سويف , ومقريْن بالجيزة . وغالبًا ما تبدأ هذه الكيانات نشاطها بأنها شركة للتسويق, ثم تُوسِّع نشاطها لتشمل الأنشطة التعليمية , مثل : شركة إشراقة للتسويق العقاري, والخدمات التعليمية في مدينة نصر بالقاهرة, والتي سُمِّيَت فيما بعد الجامعة السويسرية .

- هذه الكيانات تُقدم خَدمَات في مختلف التخصُّصات , ما بين التمريض, والدراسات القانونية , والاقتصادية, والسياسية, والعلوم الطبية, وإدارة الموارد البشرية, والعلوم الصحية, والهندسية , ونظم المعلومات الإدارية والحاسبات, وتكنولوجيا المعلومات, والتربية, والآداب, والدراسات النوعية, والعلوم التطبيقية, ونُظُم اللغات, والإدارة الحديثة .
- تحمل بعض الكيانات مُسمّى"مركز للتدريب, والدراسات المتنوعة", فلا تمنح شهادات مزورة , لكنها تقدم خدمات تعليمية جيدة, ولكنها غير معتمدة , وغير مرخص لها , وبعضها يعتمد تعليمًا افتراضيا عبر الإنترنت.
- تحمل بعض الكيانات مسمى جامعات أجنبية, مثل: الجامعة السويسرية, والأكاديمية الكندية الأوروبية بالجيزة, الجامعة الأمريكية المفتوحة بمدينة نصر, والأكاديمية البريطانية بالإسكندرية , وغيرها.
- النسبة العظُمى من هذه الكيانات تَطلقُ على مَقراتها مُسمى أكاديمية, وقليل منها يطلق على مَقرّه اسم معهد, أو مركز للبحث , والتدريب , والتعليم .
- بعض الكيانات الأخرى تحصل على ترخيص بأنها شركة ذات مسؤولية محدودة , وأنَّ الغرض منها هو القيام ببعض الأنشطة التسويقية العقارية, ومع ذلك تجدها تتعدَّى هذه المسؤوليات بالانخراط في أنشطة تعليمية؛ فتعلن عبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي بأن لديها برامج في تخصُّصات الخدمات الصحية, والمساحة, والخرائط, وتكنولوجيا البترول, والسياحة والفنادق والصحافة والاعلام, وتستقبل طُلَّاب حاصلين على الثانوية العامة , أو الأزهرية , أو حتى دبلوم , وتستقطب المؤسسة للتدريس بها أساتذة جامعات , وتُقيّم الطلاب من خلال اختبارات نصف العام, وآخر العام , وأنها تمنح الطلاب شهادة لإتمام البرنامج التدريبي المهني معتمدة, وموثقة.

(Jagoraegypt .facebook.com.)

- تقبل هذه الكيانات فئات الطلاب من حملة الثانوية العامة دونَ أيِّ تمييز, ودون حدٍّ أدنى من المجموع؛ فهي تتحلل من أية شروط, وفي تخصصات لا تتناسب مع تخصصاتهم في المرحلة الثانوية, كإلحاق طلاب الشعب الأدبية في الثانوية العامة بتخصصات علمية , ووجود هذه الكيانات في أماكن لا يُمكن أن تكون مقرات تعليمية, مثل: أحد الأدوار في أحد المباني السكنية, وتضمين هذه الكيانات تخصُّصات طبية , وهندسية , والتي لا يُمكن أن توجد إلّا في الجامعات الكُبرى المُعترف بها, وعدم وجود معامل,أو أماكن للتدريب العملي, وعدم التشدُّد في الأوراق, والشروط المطلوبة للالتحاق بها على عكس الكيانات الرسمية, كما أن هذه الكيانات غير مُتواجدة في قائمة المؤسسات التعليمية المُعتمدة من قِبل وزارة التعليم العالي, التي يتم نشرها على موقع الوزارة الإلكتروني , وعلى صفحات التواصُل الاجتماعي الرسمية للوزارة , وعلى الموقع الإلكترونى للمجلس الأعلى للجامعات.

(خليل, ٢٠٢٣: gate.ahram.org.eg, هجرس , ٢٠٢٣: www.gomhuriaonline.com)

- بعض الكيانات الوهمية تدَّعي أنها تعمل وِفْقَ رؤية الدولة ٢٠٣٠, وأن هناك تعاون بينها , وبين جامعات مصرية حكومية ؛ بتوقيع مُذكرة تفاهُم مع مركز الخدمة العامة للاستشارات , وذلك لأجل تنفيذ العديد من البرامج التدريبية, التي تستهدف تطوير مهارات الشباب, وإكسابهم الخبرات المطلوبة لسوق العمل (جاجورا ايجيبت للاستشارات , والتعليم gulf24.www.today) .

والبعض الآخر يدَّعي أن شهاداتِهِ مُوثقة من وِزارة الخارجية, أو أن هُناك تعاوُن مع معهد, أو كلية أجنبية؛ في محاولة لاكتساب المصداقية , وتحقيق مزيد من الشرعية ؛ لجذب المزيد من الطلاب.

- في حالة الغلق الإداري؛ تنفيذًا للتكليفات الصادرة عن وزارة التعليم العالي, والبحث العلمي ضِمن جهود لجنة الضبطية القضائية في مُداهمة الكيانات الوهمية, التي تقوم

بمزاولة العملية التعليمية دون الحصول على التراخيص اللازمة, تسعى هذه الكيانات إلى تقديم تظلمات, ورفع دعاوى قضائية, ويسعى المحافظ بكل مدينة إلى مُناقشة السُّبل القانونية؛ لتوفيق أوضاع تلك الأكاديميات والكيانات غير المرخصة, لضمان دخولها ضمن الإطار الرسمي للدولة؛ بوصفه الأساس لإقامة أي مؤسسة أو كيان, مع ضرورة إلغاء مصطلح "أكاديمية" واستبدالهِ بـ "مركز تدريبي".

(جاجورا ايجيبت للاستشارات , والتعليم gulf24.www.today)

ثالثا - العوامل المُجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية:

تتعدد العوامل التي تحد من قدرة الدول, والمجتمعات على التصدى للكيانات التعليمية الوهمية

وتساعد على انتشارها في أي مجتمع , لعل من أهمها ما يلي :

١- العوامل الثقافية:

من الواضح أن الكيانات التعليمية الوهمية تنطوي على ثقافة عاملة بين الأفراد, والكيانات, فهناك تنقُّل بين المستويات المختلفة, وضغوط اجتماعية قد تؤثِّر على التصورات حول ما ينبغى أن يكون عليه القرار العقلاني, فهناك قِيم ثقافية تُسْهم في التوجُّه نحو هذه الكيانات.

ولهذا تُعتبر نظرية "أجزين" Ajzen في السلوك المُخطط مفيدة؛ حيث افترضت النظرية أنَّ أيّ قرارٍ فردي بالانخراط في فعل , يسترشد بثلاث عوامل رئيسة:

(DeCoster, 2023:211- 215)

- **المعتقدات المعيارية**: وتتضمَّن تصوُّرات للمعايير الاجتماعية القائمة فيما يتعلق بما هو صواب, وما هو خطأ, ومعايير اجتماعية فردية ذاتية تسترشد بالمعايير الاجتماعية المتصورة .

- **المعتقدات المُسيطرة حول القُدرة على تنفيذ الفعل**: وتتضمَّن مُعتقدات التحكم فيما يتعلق بإمكانية تنفيذ الفرد للإجراء , وتصوراته حول العوامل الموجودة التي قد تُساعد, أو تعيق إكمال الإجراء .
- **النية لتنفيذ الفعل** : ويتضمن التعبير عن النية لتنفيذ الفعل " النية الأدائية ", و يأخذ شكل الإعلانات , والمُشاركة الفعلية في العمل.

كما تُوفر نظرية التصنيف التي وضعها بيكر (١٩٦٣) إطارًا لفحص القواعد التي توجه الأفعال, والتي غالبًا ما يحمكها قواعد اجتماعية, قابلة للتغيير بطبيعتها بمرور الوقت , ويُشير بيكر إلى العديد من الأفكار المُهمة, ومنها:

(DeCoster, 2023: 212-214)

- تتحمَّل المؤسسات- باعتبارها واضعة القواعد, ومنفذها- المسؤولية عن الاحتيال , والمعاقبة عليه.
- تتحمل المؤسسات المسؤولية في إحداث الاحتيال؛ من خلال اختياراتهم فيما يتمُّ تقييمه لطلابهم .
- قد تكون بعض المجموعات , أو الأفراد أكثر عرضةً للخضوع لقواعد معينة .

وقدم "بيرترام جالانت" Bertram Gallant نموذجًا من أربعة مستويات , أكثر تصميمًا للنزاهة الأكاديمية , والاحتيال الذي ينتقل من المستوى الفردي إلى المستوى المؤسسي, وتمَّ تفصيله , وتوسيعه بواسطة "إيتون" Eaton 2021 في تطبيقها لإطار عمل 4M على مستويات مختلفة , منها:

(DeCoster, 2023 :213-215)

المستوى الأول - الجزئي Micro

يركز هذا المستوى على الجهات الفاعلة الفردية؛ مثل: الطلاب, والأساتذة , وأعضاء هيئة التدريس , والإداريين , وغيرهم , وهذا المستوى هو الأكثر تناولًا في تحليل سياسات النزاهة الأكاديمية , والاحتيال , ولكن فقط على مستوى الطلاب .

المستوى الثانى - الوسيط Metaxy

يعني هذا المستوى بالتفاعلات على المستوى المتوسط البينى؛ حيث هذه الكيانات الوهمية تساعد الأفراد في الحصول على القبول في المؤسسات على المستوى الكلي؛ من خلال توفير خدمة متخصصة, مثل: الدروس الخصوصية, والخدمات غير المشروعة , مثل: الغش في الاختبارات.

المستوى الثالث - الكلى Meso

يضمُّ هذا المستوى كيانات أقل حدودًا, وأكثر عددًا مقارنة بالمستوى الذي يسبقه. يحتوى هذا المستوى الفوقي على مؤسسات تقدِّم خدمات شاملة , بالإضافة إلى توفير دورات تدريبية , وأنشطة لا منهجية , وغيرها. وترتبط هذه الكيانات بالمؤسسات على المستوى الكلي , وقد تعمل كجزء منها , كما يحتوى هذا المستوى على برامج " تجسيرية " ؛ فلكي يستكمِل الطالب برنامج معين, هناك مُتطلبات قبلية للقبول, مثل: اختبار الـ SAT , أو تويفل, أو غيره. أو إكمال دورة في اللغة,... أو غيره , وغالبًا ما تتعاقد المؤسسة مع مؤسسات خارجية ؛ لتقديم خدمة باهظة الثمن بالنسبة للمؤسسة , مثل: توظيف الطلاب في الخارج , وتوفير التدريب على اللغة الإنجليزية .

المستوى الرابع - الضخم MCRO

يشمل هذا المستوى الهيئات الإدارية على المستوى المحلي, أو مستوى الولاية ,أو المقاطعة, فما تحدده الدولة من منح دراسية , وتصنيف الجامعات , وتقييمها , واعتمادها؛ بناءً على تلبية معايير دولية محددة .

٢- العوامل النفسية:

قد يكون العامل النفسي سببًا للادعاء بالحصول على مؤهل وهمي؛ فهناك فئة من الأفراد لديهم رغبة في امتلاك كل شيء, ولا يستطيعوا العيش, إلا وقد سخَّروا كل شيء لخدمتهم, ومنفعتهم, و هؤلاء لا يسعون – في الأغلب-نحو الحصول على المؤهل بالشكل السليم, بل ولا يبالون, حتى وإن كانت بطرق ملتوية لإن الأصل عندهم هو الحصول عليه بأي طريقة (المدني , ٢٠١٤: ٥٥) فهم يلجؤون – عن عمد-إلى الكيانات الوهمية, حيث يستطيعون أن

يحصلوا على شيء في أيام قليلة, في حين يستغرق الآخرون سنواتٍ لإنجازه, وبالتالي يُعد الإغراء بأن تصبح " متخرجًا فوريًّا" instant graduate أمرًا ضروريًّا لدى البعض.(LH Martin, 2011:5)

وهناك فئة أخرى من الأفراد لديهم اضطرابات نفسية, وإحساس بالنقص, ولا يستطيعون إكمال النقص إلا بأفعال طابعها ظاهري (أو شكلي): فكثير منهم يملك المال, ولكنهم يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم أقل في مستوى الثقافة, أو الطبقة,أو الفئة من أناس في محيط دائرتهم, وبالتالي يسعون نحو الحصول على المؤهل الوهمي؛ حتى يغطُّوا ذلك النقص, ويجعلهم أمام الآخرين - من وجهة نظرهم-ذوي مكانة عالية, ومستوى مرموق . (المدنى , ٢٠١٤: ٥٥)

٣- العوامل الاجتماعية والاقتصادية :

تتعدَّدت , وتتنوَّعت العوامل الاجتماعية, والاقتصادية, التي أفضت إلى انتشار الكيانات التعليمية الوهمية , ومن بينها ما يلي:

أ- الاعتمادية: Credentialism

يعزي الباحثون انتشار الكيانات الوهمية , والمؤهلات الاحتيالية, والمُزورة بشكلٍ جزئي إلى ما يُسمى بـ "الاعتمادية"؛ حيثُ يُفضِّل أربابُ العمل المُرشحين الحاصلين على درجات علمية, وتبعًا لذلك يضطر بعضُ الأفراد إلى شراء درجات علمية مُزيفة؛ من أجل تلبية مُتطلبات صاحب العمل. وهذا يُرافق واقعًا سخيفًا, " يتظاهر فيه صاحب العمل بالحاجة إلى درجة علمية , ويتظاهر الموظف بأنه يمتلك أحدهما", وبالتالي فإن هذا يجلب الهيبة للمؤسسة التي تقوم- في وقت لاحق- بتوظيف هؤلاء الأفراد , ولكن عندما يوظف القطاع أولئك بأوراق اعتماد مزيف, فإن ذلك يُمثل تهديدًا ليس فقط للموظفين الأفراد, وأصحاب العمل, بَلْ لسمعة المؤسسة ككل reputation of the institution .

(Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023: 252)

وتُعبِّر ظاهرة الاعتماد عن أيديولوجية الانتقاء الاجتماعي, التي تتخذ من المؤهلات الأكاديمية أساسًا للترقي الاجتماعي ؛ حيثُ يُنظر فيها إلى المؤهلات الأكاديمية على أنها تُوفّر معلومات عن خبرات الفرد , أو قدراته أو سماته الضرورية ؛ لأداء المهام, أو مَنح

مكانة, أو شَغْل مناصب النخبة ؛ فينسب أصحاب العمل قيمةً أكبر للشهادة مقارنة بالمهارات نفسها. وهذا ما تنصُّ عليه نظرية رأس المال البشري؛ بأن أصحاب العمل يعتمدون على المؤهلات الأكاديمية ؛ لفحص , وتصنيف , وتقييم كفاءة , وإنتاجية الموظفين المحتملين ؛ من مُنطلق تصور مفاده : أنه كلما ارتفع مستوى المؤهل الأكاديمى , كلما زادت القدرات , والمهارات , والخبرات , والموثوقية , والتفانى. (Garwe, 2015:122-123)

وهنا لاحظ " تانكي خالانيان" Tankie Khalanyane بأن الكيانات الوهمية تُعبِّر عن الأيديولوجية التي تعكسها نسبية المؤهلات, وغموض مصطلحات, مثل: الخبرة, أو السمات اللازمة, والشروط الواجبة للصعود الاجتماعي, وبالتالى يترتب عليها نتيجة غير مقصودة في المجتمعات النامية فيما يطلق عليه "تضخم الاعتماد" Credential Inflation, أو مرض الشهاداتDiploma Disease . (Jimu ,2018: 121)

وبذلك يُعدُّ الاعتماد تعبيرًا عن عملية الانتقاء الاجتماعي؛ ترتبط فيه الميزة الطبقية, والوضع الاجتماعي بحيازة المؤهلات الأكاديمية, وغالبا ما تَستبعد المجموعات ذات المؤهلات التعليمية المجموعاتِ دون الشهادات من مزايا معينة, وعندما يطمح الأفراد في مواصلة دراساتهم؛ بذريعة تحسين الذات؛ فإنهم يُحاولون سرًّا ؛ لزيادة فرصهم في إدراجهم في مجموعة من السهل الانضمام إليها؛ حتى يتمكنوا من الحصول على حصة أكبر من الموارد والفرص الاقتصادية. وبالتالى يقترن الاستبعاد exclusion هنا باغتصابٍ usurpation للحقوق؛ فالأفراد غير المؤهلين يُشكلون وكلاءً استباقيين يسعون جاهدين لاغتصاب ما حرمهم منهُ المستحقون, بما يُفضي إلى تقليص الموارد , والمزايا التي يتمتع بها المستحقون .(Khalanyane, 2012:227-229)

ج- الحاجة إلى التعلم مدى الحياة :

لقد أضحى التعلم مدى الحياة ضرورة مُلحَّة في عصر مُتغيّر, وسريع النُّمو في مجالات العلوم , والتكنولوجيا , والهندسة؛ ولذا صار الإرتقاء الأكاديمى متطلبًا هامًّا ؛ ليكون الإنسان جزءًا من المنظومة الاقتصادية, ودون هذا تصبح خياراته محدودة؛ فقد ارتبط

الاستثمار في رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي, فكل سنة إضافية من التعليم ترفع الأرباح بنسبة ٨٪ ؛ لذلك ركز الاقتصاد العالمي انتباهه بشكلٍ كبير على مُساهمة الأفراد في قطاع التعليم , وما يمتلكونه من معرفة , ومهارات, وسمات أخرى قد تُفيد النشاط الاقتصادى . (علوان , ٢٠١٨: www.noon post)

وتبعًا لذلك , ظهرت بعض هذه الكيانات؛ لتسد ثغرات يعانى منها النظام التعليمي التقليدي, في عدم مُواكبتهِ للتوجهات الجديدة في هيكل العمالة؛ فظهرت مهن لا تجد لها صدًى لتخصصاتها في برامج التعليم الجامعي, ولذا أُنشئت بعض المراكز لتدعم تلك المهن والوظائف الحديثة؛ عن طريق إعطاء دورات تدريبية مُكثفة من ٣ إلى ٦ أو ٩ شهور؛ ليتخصص الفرد في بعض التخصصات المهنية ,سواء في التخصصات التقنية, مثل: صيانة الهاتف الجوال , ومطور ويب , ومحلل بيانات , أو في التخصصات التجارية , مثل : تسجيل المُعاملات المالية , وإدارة السجلات المالية ... , وغيرها.

وهنا تجدر الإشارة إلى القصور الذي يعتري برامج تعليم الكبار؛ باقتصارها على برامج محو الأمية , وضَعْف الاهتمام بمن يرغب بتغيير مسار تخصُّصهِ بعد التخرج بسنوات, أو يرغب بثقل معلوماته في التخصُّص , فالكثير ممَّن يرتادون تلك الكيانات الوهمية لم يجدوا بديلًا حكوميًّا شرعيًّا يُقدم لهم تلك الخدمات بتكلفة معقولة, كبرنامج مُكثف يمنح لهم شهادة معتمدة , وغير مُرتبطة بمجموع شهادة الثانوية العامة كمتطلب للالتحاق , وبدراسة مسائية أو عن بُعد تراعي مواعيد العمل الرسمية لهؤلاء .(شعبان , ٢٠٢٢, www.gateahram.org.eg)

وقد أدى ذلك إلى عدم الوضوح بين الشهادات الأولية , وشهادات التعليم المستمر؛ أي عدم الوضوح بين المؤسسات الشرعية التي تمنح المؤهلات الأكاديمية, وغيرها من المؤسسات الوهمية . والتي تجد ضغطًا متزايدًا لاستقبال طلاب أكثر تنوعًا بما في ذلك الفئة العمرية, الأمر الذي ترتب عليه تحولات ديموغرافية مختلفة في فئة الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي .

(الشبكة الدولية , ٢٠٢٢: ٣٦)

د-ازدهار المنتجات المقلدة : Counterfeit Goods

على مدى العقدين الماضيين نمت الصناعات المقلدة بنسبة ١٠٪ , وامتدت إلى كل قطاع بما فيها قطاع التعليم. ويتمُّ إنتاج مُعظم المنتجات المزيفة من أجل جَنْى إمكانات الربح المترتبة على وجود العلامة التجارية الأصلية الراسخة, مع الحفاظ على تكاليف الإنتاج في حدها الأدنى, ومراقبة الجودة بجزء صغير من المعيار, وصار المزيفون أكثرَ ذكاءً في المنافسة ؛ لإنتاج البضائع المزيفة بصورة مطابقة للأصل؛ فغالبًا ما يسعى الأفراد غير القادرين إلى اقتناء هذه المنتجات التقليدية؛ من أجل تعزيز وضعهم الاجتماعي, وامتد الأمر ليشمل الدرجات العلمية المزيفة, واستخدامها؛ لأجل الحصول على وظيفة.

(Fake degrees: the secret industry, https://www.agencycentral.co.uk/)

ه- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي:

يزداد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي؛ لما يُسهم به في تحقيق الحراك الاجتماعي للأفراد, ولما يترتب عليه من منافع شخصية, وعامة؛ فالمؤهلات العلمية تضع الأفراد في مستوى مُميَّز في المجتمع, ولديها القُدرة على تغيير العلاقات الاجتماعية, بما في ذلك العلاقات بين الجنسين؛ كما أن التعليم العالي يُوفر الفُرص للأفراد في المجتمعات الديمقراطية نحو تحقيق مزيد من الفهم للقضايا المُجتمعية, واتخاذ قرارات مستنيرة , وذلك من خلال التمكين الاجتماعى والسياسي .

وتَمنح الدرجات العلمية لحامليها العديد من المزايا, التي قد تدفعهم في المقابل إلى السعي للحصول عليها , كحقوق الملكية؛ فهي غير المتاحة لأولئك الذين لا يحملون هذه المؤهلات؛ حيث تَمنح لهم حقوق الحصول على وظيفة , ومكانة اجتماعية والحق في الحصول على عوائد من الدرجة , مثل: الزيادة في الأجر .

ومن المُفارقات أن يَزيد نسبة انتشار الكيانات الوهمية مع زيادة فرص صعود الحراك الاجتماعى , حيث يأتى الطلب على التعليم العالي مع تزايد الطلب على أوراق الاعتماد,

فينشأ المجتمع الذي ترتبط فيه الطبقة , والمكانة , والحراك الاجتماعى ارتباطًا وثيقًا بحيازة المؤهل. وعليه , فإنَّ المكانة المرتبطة بالمؤهلات العُليا هي التي تُغري الكثيرين نحو اتخاذ المسار غير التقليدى.

(Jimu, 2018: 114)

وغالبًا ما تلجأ إلى هذه الكيانات التعليمية الوهمية فئاتٌ مُحددة من الطلاب, هم على النحو التالي: (Under the direction ,2010: 14-16)

- **البالغون المحترفون في منتصف حياتهم المهنية:** وهم الموظفون الإداريون العاملون في الإدارة العامة , والقطاعات الخاصة, ويرغبون في الوصول إلى المناصب العليا في مجال تخصصهم. وغالبًا يكون خيار الالتحاق بالتعليم التقليدي غير مرغوبٍ نتيجة المرور بخبرات مؤلمة فضلًا, عن كونهم يريدون نظامًا مرنًا يلائم احتياجاتهم, ووتيرة حياتهم المهنية , ويَعترف بخبرات التعلم السابقة التي اكتسبوها.
- **الأفراد ذوو التحصيل الدراسي المُنخفض:** وهم الأفراد الذين حققوا مستوى منخفضًا من المؤهلات الدراسية , أو غير مؤهلين على الاطلاق, ولكى يتمَّ قبولهم في وظيفة معينة , يَنجذبون للكيانات الوهمية ؛ من أجل الحصول على مؤهلات.
- **الأفراد الحاصلين على مؤهلات فنية, ومهنية:** وهم الأفراد الذين يحاولون تحسين صورتهم في المجتمع, والحصول على عوائد مادية أفضل؛ فيمكن للتجاريّين أن يصيروا متخصصين في إدارة الأعمال والاقتصاد , كما يُمكن لفنيّي الأشعة , وتركيبات الأسنان أن يصيروا أخصائيّي صحة أسنان , أو أطباء أسنان , .. وغيره.
- **الحرفيون , وأصحاب المشاريع الصغيرة :** هؤلاء المهنيون المُستقلون الذين يعرفون أحيانًا باسم " الرجال العصاميّين" ؛ فغالبًا ما يصلون إلى نجاح مهني كبير؛

حيث يطمح الكثير منهم إلى تحسين صورتهم سواء داخل شركتهم , أو بين فئات المجتمع .

- **الأفراد الذين تخلفوا في امتحانات القبول لبعض البرامج :** وهم الطلاب الذين فشلوا في امتحانات قبول البرامج ذات الدرجات العلمية " طب الأسنان, الجراحة, المهن الصحية , وغيرها), أو المُرشحين الذين خذلهم النظام التقليدي في امتحان الحصول على ترخيص مُزاولة مهنة منظمة .
- **الأفراد ذوْو المهن الناشئة:** وهم الأفراد الذين ينخرطون في مُمارسة المِهَن الجديدة , والناشئة, والتي لم يتم الاعتراف بها أو تنظيمها بعد, مثل: مهن المستشار المالى , والمهن المتعلقة بالطب الطبيعي , والعلاج بالفن ,... وغيرها. هذه المهن تستغل الثغرات التشريعية, واللوائح , وتُعزز سوق المؤهلات عبر الوطنية (أو الأجنبية) ؛ بهدف الحصول على مؤهل مُعترف به في دولة أخرى , وتشمل الفئة الأخيرة من الطلاب فئة " الباحثين عن مؤهلات " , وهم الأفراد الذين يبحثون عن مؤهلات طموحة .

وبالتالي, يُنظر إلى مؤهلات التعليم العالى باعتبارها شكلًا قيمًا من أشكال الملكية الشخصية, التي تمنح مزايا متُعددة . وعليه, فإنَّ تلك العلاقة بين التعليم والأمن الوظيفي تدفع نحو الطلب على التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ؛ ممَّا ساهم في توفُّر سوق جاهزة للمؤهلات الوهمية, تتنكَّر في هيئة مؤسسات شرعية.

٤- عوامل قانونية , وتشريعية :

تستغل الكيانات الوهمية الثغرات القانونية , والتشريعية , الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان القضاء على الظاهرة .

ومن هنا يُحاول بعضُ مروجي الكيانات التعليمية الوهمية تصوير أعمالها على أنها دورات تدريبية, أو تنمية بشرية, أو لنسخ الشهادات بدعوَى أنها لغرض التدريب , لا لأغراض رسمية؛ ممَّا يجعل من الصعب مقاضاة الكيانات الوهمية, أو تعرضُّها للمساءلة

القانونية , وحتى إن تمَّ غلقها إداريًّا, وتغريم الكيان, وإيقافه عن العمل؛ فإنَّه يغادر المكان , ويعيد الاندماج تحت اسم مختلف في مكان آخر , ورغم أن الكثير من الأفراد يرون أن هذا غير قانوني ؛ إلا أنَّ مُعظمهم لا يعرفون ما الذي يبحثون عنه , ويُقبلون عليه ببساطة.

(Pang, 2022, www.belmontvision.com)

وفي كثير من الأحيان يكون من الصعب - إن لم يكن من المستحيل- تعقُّب الأفراد المسؤولين عن ارتكاب عملية الاحتيال, حتى إذا تمَّ تحديد مكانهم؛ فمن المحتمل أن تكون عُمْر الكثير من هذه المؤسسات قصير جدا؛ ممَّا يجعلُ عملية اكتشافها أكثر صعوبة؛ حيث يمكنهم البدء, وجمع مبالغ كبيرة من الطلاب , ثم التوقف عن العمل, ثم الظهور ككيان بمُسمَّى جديد في فترة قصيرة جدا . ويحدث هذا في نفس الوقت الذي يوجد فيه ضغطٌ متزايد على الأفراد للحصول على درجات علمية. وعليه , صارت الكيانات التعليمية الوهمية أكثرَ تطورًا في تجنب المشكلات القانونية, حيثُ وجدت طرقًا للتحايل, ويطلقُ عددٌ أقل إدعاءات كاذبة بطبيعة التعليم المتوفر, والفوائد التي سوف يتم جَنْيها, ومن ثمَّ يجد الأفراد صعوبةً في رفع دعاوى قضائية بسبب الإعلانات الكاذبة؛ حيث إنَّ عملها عبر الإنترنت يجعلُ عملية اكتشافها من الصعوبة بمكان.

(CHEA, 2005, www.chea.org)

كما تحتاط تلك الكيانات ببنود إخلاء المسؤولية التي تستتر خلفها, في إطار مُحاولتها للتخلُّص من المساءلة القانونية عن جريمة الاحتيال, وتُشير في مواقعها إلى أنّ الشهادات التي تمنحها تُستخدم للأغراض الاحتفالية ,أو التحفيزية, وأنها لا تتحمَّل أي مسؤلية عن الاستخدام الاحتيالي الذي يمكن أن يتم من خلالها, مع العلم أن هذا الزعم لا يُغيّر من الحقيقة شيئًا, لإن اقتناء تلك الشهادات, وطرق عرضها, لا يدعُ مجالًا للشك فيما يتعلق بالغرض الأساسي منها, وهو استخدامها لإيهام الغير بصفة حاملها العلمية, إذ تكمن المشكلة في أنَّ المستوى العالي من الحرفية, والشهادات التي تبيعها , يؤدي حتمًا بالأشخاص الذين يستخدمونها إلى أبعد من مجرد الاحتفال, والتباهي.

(أوتانى , معلا , ٢٠٢١: ١٨٨)

وعلى صعيد آخر, يتمُّ التعامل مع هذه الكيانات تحت مُسمى " الشخصية المعنوية الخاصة", وهي الشخصية القانونية التي لا تتبع الدولة, بل تتبع الأفراد , والجماعات الخاصة , وتهدف بصورة أساسية إلى تحقيق مصالح فردية خاصة , فعند الغلق الإداري, والقبض على المسؤول ؛ فهذا يعني أن الكيان لم يحل قانونًا , فمن السهل عليه استبدال كل من يُقبض عليه من العاملين, كما أن المجني عليه ليس الخصم الطبيعي الذي تعرض للنصب, في الحصول على مؤهل غير معادل أو غير معتمد , أو وهمي , بل وزارة التعليم العالي , والوزارات التي يتم الزجُّ باسمها في إعلانات هذه الكيانات, أو النقابات, أو المؤسسات التعليمية الأخرى كالجامعات , والمعاهد المُعتمدة , والمنوط بها العملية التعليمية؛ لأن من حقها أن تدافع عن تخصصها , وعملها , وسمعتها , والمهام التي شاركها فيها آخرون على خلاف القانون ؛ بسبب إهدار الأموال العامة , وإضعاف ميزانية الوزارة المختصة , والتأثير على سمعتها , ومواردها , والجودة التعليمية التي تُقّدمها .

(هجرس , ٢٠٢٣:www.gomhuriaonline.com)

٥- وامل تعليمية, وتقنية:

قد تعمل الكيانات الشرعية بما في ذلك وزارة التعليم العالي , والبحث العلمي بشكل غير مباشر على بناء الظروف السياقية التي تُسهم في انتشار هذه الكيانات الوهمية , وذلك من خلال :

أ- صعود قُوى السوق في التعليم العالي :

دخل التعليم العالي حقبة , بدأت فيها عديد من البلدان بتحويله من قطاع عام مُنظم حكومي إلى قطاع شبه عام , يستجيب للطلب, والمُنافسة . جاء هذا في وقت كان الطلب الاجتماعي على التعليم العالي استجابةً لمتطلبات الاقتصاد الجديد؛ ومع تَقلُّص الموارد العامة تتقلص في الآونة الأخيرة تراجع الإنفاق العام على التعليم العالي ؛ فقد اتَّضح - وفقًا للإحصاء الصادر عن وزارة المالية - أنَّ نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي إلى

إجمالى الإنفاق على التعليم قد تراجعت من 31.8 % إلى 30.6% للعامين الجامعيَّين ٢٠٢٢-٢٠٢٣ , ٢٠٢٣-٢٠٢٤ على التوالي , كما هو مبين بالجدول التالى .

جدول (١)

الإنفاق العام للدولةعلى التعليم طبقا (للموازنة العامة للدولة (2022/23 - 2023/24)

The State Public Expenditure on Education by State Public Budget

الوحدة : بالمليون جنية

البيان	٢٠٢٢-٢٠٢٣	٢٠٢٣-٢٠٢٤
الانفاق العام للدولة	2070 872	2990 924
الانفاق العام على التعليم	192677	229891
نسبة الانفاق العام على التعليم الى الانفاق العام(%)	9.3	7.7
الانفاق على التعليم الجامعى	61288	70287
نسبة الانفاق العام على التعليم الجامعى (%) الى اجمالى الانفاق على التعليم	31.8	30.6
نسبة أوجة الإنفاق الاخرى على التعليم الى الانفاق العام على التعليم	14.4	12.7

المصدر :وزارة المالية , مصر في ارقام ٢٠٢٤, الجهاز المركزى للتعبئة العامة , والاحصاء , التعليم .

ولذا بدأت الحكومات في الضغط على مؤسسات العليم العالي؛ للقيام بالمزيد من العمل ,مع تقديم موارد محدودة . ومع الوقت صار من الواضح ضعف استطاعة أي بلد في العالم تحمل التكلفة الباهظة للتعليم العالي, وتوفيره بشكلٍ مجاني للطلاب , والتوجُّه نحو تحمُّل المستفيدين تكلفة تعليمهم.

وتجلى ذلك فيما يلي :

- ظهور أشكال من التعليم الموزع؛ فقد سعت بعض المؤسسات إلى إنشاء وحدات منفصلة ضمن هياكلها القائمة, يقدم البعض منها برامج تعليمية وفقًا لأنظمة التعليم المختلفة , بما في ذلك التعلُّم خارج الحرم الجامعي. (الشبكة الدولية, ٢٠٢٢: ٧٦-٧٧)
- الاستعانة بمزودين خارجيّين لأنظمة التعليم؛ بما يُشير إلى تفكُّك الخدمات المقدمة في المؤسسات التقليدية فعلى سبيل المثال هناك قطاع فرعي يُشار إليه باسم سوق

أنظمة إدارة التعلّم (LMS) ؛ حيثُ تُقدم شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" مزودى أنظمة إدارة التعلم" خدماتها لمؤسسات التعليم العالي في تطبيق تكنولوجيا المعلومات, والاتصالات؛ لتوفير الخدمات التعليمية, والخدمات ذات الصلة, وتشمل: المنصات التقنية , وأنظمة القيد والتسجيل , وتوفير المحتوى, والخدمات الاستشارية والخدمات المكتبية الرقمية, وغيره. (الشبكة الدولية , ٢٠٢٢ : ٧٧)

وفي تقرير صادر عن "اليونسكو" لرصد التعليم" Global Education "GEM Monitoring لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢ أكَّد على تصاعُد دور مؤسسات التعليم الخاص في جميع السياقات على مستوى العالم؛ فتجد أن واحدًا من كل ثلاثة طلاب في مختلف أنحاء العالم يتمُّ تعليمه على يد جهة فاعلة غير حكومية في التعليم العالى, وحذَّر التقرير من ضعف الرقابة على الجهات الخاصة في مجال التعليم؛ فقد يُفضي إلى نتائج وخيمة , تتعلق بمدى تحقُّق العدالة , الجودة , والإنصاف.

(Antoninis, 2022, The government must do more to stop bogus colleges https://mg.co.za/education/)

- ظهور شركات خاصة تُنافس مؤسسات التعليم العالي في تقديم كورسات لفترة تمتدُّ ما بين ٣ إلى ٩ شهور تؤهِّلُه لوظيفة؛ من خلال ما يُسمَّى بـ short courses or career academy course؛ حيثُ تحتاج الشركات إلى عمالة سريعة , حتى وإن كانت بدون مؤهل . وهذا بدوره سيؤدي خلال الأعوام القادمة إلى تناقُص مُعدل الطلب الاجتماعي على مؤسسات التعليم العالي مقابل التوجه نحوَ التعامل مع التكنولوجيا الحديثة , فلخدمة الشركات , والصناعة أُنْشِئَت أكاديميات تُخرج الطلاب في تسع شهور, فليتحق الطالب مباشرةً بسوق العمل, مثل: شركة كورسيرا courser التي تَطْمَح إلى أن تُعتمد مقرراتها كساعات معتمدة , وهذا أمر واقع ؛ فالشركة تعرض مُحتوى تعليمي له قيمة , لكن لا يزال الحديث حول هل الطالب مؤهلٌ معرفيًّا, وقادر على مُواكبة أي تغيرات في المهنة . و في يناير ٢٠٢٤م ، أعلنت كورسيرا عن

تأسيس المؤسسة لإدارة الأعمال الدولية الاعتماد (FIBAA) وحصولها على شهادة ١٢ محترفًا , وشهادات من جوجل , وIBM الأوروبية نظام تحويل , وتجميع الرصيد (ECTS) ائتمان؛ فظهر تحوُّل نحو المُطالبة بالاعتماد الجامعي للشهادات الممنوحة من الشركات.

(Elnainay: 2024, 17)

ب- ضعف فُرص القبول بمؤسسات التعليم العالي:

قد يندفع الكثير من الطلاب إلى الالتحاق بكيانات تعليمية وهمية ؛ بسبب نقص فُرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي, والرغبة في الحصول على ميزة خاصة؛ رَغم كونهم غير مؤهلين لها. وفي ظل زيادة عدد الطلبة المُلتحقين بمرحلة التعليم الثانوي , وزيادة الإقبال عليه , ازدادت معايير الفرز, والانتقاء؛ لاصطفاء من يلتحقون بالجامعة. كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٢)
أعداد التلاميذ بمرحلة الثانوى العام

أعداد التلاميذ بمرحلة الثانوى العام	
البيان	القيمة
2011/2012	874.73
2012/2013	972.078
2013/2014	1110.318
2015/2014	1176.764
2016/2015	1219.995
2017/2016	1244.052
2018/2017	1302.215
2019/2018	1753.912
2020/2019	1819.497
2021/2020	1915.785
2022/2021	2008.664
2022/2023	2124.45

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء

حيث تزايد معدل أعداد الطلاب في مرحلة الثانوى العام خلال الأربعة أعوام الأخيرة بمعدل ١٤,٣٥٪ , وهذا ساعد على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية؛ خاصة بعد اتباع أنظمة تقييم مُختلفة على مستوى مرحلة اتمام الشهادة الثانوية العامة فيما يتعلق بأساليب تقيس مستويات عُليا من التفكير تبعها انخفاض في مستوى مجاميع الطلاب .

ومع تتبُّع توقعات مؤشر التعليم العالي (HEDI) في عام ٢٠١٢م, والتي تمتد حتى عام ٢٠٢٩م. فإن المؤسسات ذات العامليْن ستواجه انخفاضًا صارخًا في معدل الالتحاق الإجمالي (-١٣٪ منذ عام ٢٠١٢م)، في حين ستشهد المؤسسات ذات الأربع أعوام انخفاضًا أقل قليلاً، ولكن لا يزال كبيرًا (-٩٪), هذا بالإضافة إلى انخفاض الالتحاق بالجامعة على مستوى العالم اعتبارًا اعتبارًا من عام ٢٠٢٥م فصاعدًا. وتتعدد اتجاهات التأثير في ذلك, وربما يكون لارتفاع أعداد المتعلمين عبر الإنترنت, والرغبة في الالتحاق ببرامج الشهادات ذات المدى القصيرshort term certificate programs, والبحث عن أوراق اعتماد ذات العائد المادي السريع micro – credentials.

(httplss://www.mckinsey.com/industries/education/)

إنّ برامج الشهادات ذات المدى القصيرshort term certificate programs, هي دورة مكثفة قصيرة, من حيث الفترة الزمنية تلبّي هدفًا تدريبيًّا مهنيًّا محددًا؛ لرفع مستوى الوعي, والإعلام, أوالتدريب على مهارة جديدة, أو تعزيز المعرفة للراغبين في تحسين مهاراتهم في موضوع مُعيَّن , أو لتلبية احتياجات المؤسسة, أو تطوير المهارات اللازمة للترقية أو تغيير الوظيفة, أو للإثراء الشخصي, ... أو غيره . وتستهدف عدة فئات, مثل: الباحثين عن عمل, ورواد الأعمال, والموظفين, ... وغيرهم. (https://www.ipag.edu/en/blog/formation-courtes)

ويشير الاعتماد الجزئي إلى سجل نتائج التعلُّم التي يمتلكها المُتعلم , المُكتسبة بعد فترة قصيرة من التعلُّم لتزويده بالمعرفة , والمهارات, والكفاءات المُحدَّدة التي تستجيب للمتطلبات المجتمعية والشخصية , والاحتياجات الثقافية, أو سوق العمل.

(European Union, 2021 file:///E:/microcredentials)

وفي قطاع التعليم العالي بمصر, تجد انخفاض أعداد الطلاب بالجامعات الحكومية لصالح الجامعات والمعاهد الخاصة , وفيما يلي توضيح لتطور إجمالي أعداد الطلاب المُقيدين بالتعليم العالى وفقاً للمؤسسات التعليمية والنوع خلال الفترة (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٢/٢٠٢٣)

جدول (٣)
إجمالى أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالى وفقاً للمؤسسات التعليمية والنوع
خلال الفترة (٢٠١٨/٢٠١٩-٢٠٢٢/٢٠٢٣)

المؤسسة التعليمية- البيان	السنوات				
	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٩-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٢	٢٠٢٢-٢٠٢٣
الاجمالى	٣١٠٤٢٢٤	٣٣٣٨٩٢٧	٣٤٢٤١٧٤	٣٤٩٥٠٦٥	٣٦٩٣٠٤٢
الجامعات الحكومية والأزهرية	٢٢٦٣٠٥٥	٢٤٤١٦٤٥	٢٤٥٩٠٢٥	٢٤٤٩٥٧٩	٢٤٥٣٩٥٦
الجامعات الخاصة والأهلية	١٩٤٦٥٩	٢٠٧١٥٤	٢٢١٧٢٧	٢٢٨٩١١	٢٩٦٨٦٨
المعاهد العليا الخاصة	٤٣٩٩٤٦	٤٧٩١٤٤	٥١٦٨٧٩	٥٧١١٩٠	٦٦٠٦١٧
الأكاديميات	٣٣٢١٦	٢٦٠٤٧	٣١٨٦٤	٣٨١٥٢	٣٧١٤٩
المعاهد الفنية فوق المتوسطة (حكومي خاص)	١٤٧٦١٦	١٦٢٠٩٦	١٧٠٨٨٠٧	١٨١٤٢٠	١٩٩١٢٥
المعاهد المتنوعة	٢٥٧٣٢	٢٢٨٤١	٢٣٨١٠	٢٥٨١٣	٤٥٣٢٧

المصدر : النشرة السنوية الطلاب المقيدون- أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

ويتضح من الجدول (٣) الخاص بتطور أعداد الطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي وجود استقرار احصائي في اعداد الطلاب بالجامعات خلال الثلاث سنوات السابقة, رغم ارتفاع أعداد الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الثانوي؛ ممَّا يشير إلى عدم استيعاب الجامعات لكل الطلاب الراغبين في الالتحاق بها, كما أن هناك ضغط غير مباشر نحو التوجُّه إلى الكيانات الوهمية؛ لاستكمال المسار التعليمي. وبشكل عام, هناك زيادة في أعداد

المُلتحقين بمؤسسات التعليم العالي, ولكن لصالح الجامعات الخاصة , والأهلية, والمعاهد العُليا الخاصة, والأكاديميات, والمعاهد المتنوعة.

ج- تباين واختلاف أنظمة الاعتماد, والاعتراف بمؤسسات التعليم العالي:

تتباين أنظمة الاعتماد, والاعتراف بمؤسسات التعليم العالي بشكلٍ كبير في جميع أنحاء العالم, الأمر الذي يُيسر على الكيانات الوهمية إرباك, وخداع الضحايا المُرشحين, وعادة ما يكون الترخيص بالعمل, ومنح الدرجة العلمية صادر عن الدولة, ومع ذلك قد يتم منح الاعتماد من قبل القطاع الخاص, حيث تدَّعي بعض الكيانات بأنَّ لهم الحق في منح الاعتراف , والترخيص لفتح الكيانات التعليمية, وهنا تزعم الكيانات التعليمية الوهمية أنها حصلت على الترخيص منها .

(Cohen; Winch, 2011:7)

وعليه, فإن الافتقار إلى التنسيق, والتماسك في السياسات والإجراءات الوطنية, والدولية لاعتماد المؤسسات يترك الباب مفتوحًا لأنظمة الجودة المشكوك فيها, فضَعف الرقابة على نظام التعليم العالي, سمح بانتشار مؤسسات التعليم الخاص على مستوى المعاهد العليا, والمتوسطة دون المستوى المطلوب ؛ بما شجَّع الكيانات الوهمية على العمل بالمثل.

د- ضعف أنظمة التحقُّق في بعض الجامعات بقطاع الدراسات العُليا :

لا تشارك جميع الجامعات في اتخاذ نظام صارم للتحقق من أوراق الاعتماد كجزء من عملية القبول, تزداد فرص التوجه إلى الكيانات التعليمية الوهمية للحصول على مؤهلات وشهادات؛ لتقديمها إلى برامج الدراسات العليا, وبالتالي يتمُّ قبولُ الفرد ؛ بناءً على أوراق اعتماد مزيفة من مراحل التعليم السابقة. والجدير بالذكر أن الأفراد لا يشترون دائمًا الدرجات العلمية بشكلٍ مباشر, ولكنهم يشترون أحيانًا الدرجات العلمية بعد الفشل في التخرُّج من البرامج التي يرغبون فيها.

(Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023: 253)

وربما ساهمت التكنولوجيا المتقدمة والإنترنت, وغيرها من الأدوات " الطابعات الملونة , وآلات النسخ, والماسحات الضوئية " في هذا الأمر؛ حيثُ صار الحصول على شهادة ذات مظهر أصلي أو تزويرها أسهل من أي وقتٍ مضى , كما مكَّنت من الوصول- بسهولة- إلى المعلومات الأكاديمية الأصلية , والتوقيعات الإلكترونية للمسؤولين الرئيسين من المواقع الإلكترونية المؤسسية , وهذا من شأنه أن يُوفّر للمحتالين كل ما يحتاجون إليه لتصنيع, وإعادة إنتاج الشهادات التي يُمكنها اجتياز اختبار الأصالة بسهولة, وعليه قد يحدث الاحتيال في أوراق الاعتماد.

ه-تدويل التعليم العالي , وظهور أنماط من التعليم العابر للحدود الوطنية:

لقد كان للعولمة , وتحرير مؤسسات التعليم العالي, وظهور التعليم عبر الإنترنت بالغ الأثر في تهيئة بيئة مواتية لظهور المؤهلات غير الشرعية جنبًا إلى جنب مع المؤهلات الشرعية؛حيث يتنافس مقدمو خدمة التعليم العالي من المؤسسات الشرعية , والوهمية في سياق يعرف بالتعليم العالى عبر الحدود Cross- Border Higher Education (CBHE).

وهنا, قد يلجأ الأفراد إلى الالتحاق بكيانات تعليمية وهمية, تدَّعي أنها مُرخصة من وزارة الخارجية, أو أنها فروع لجامعات أجنبية. ومن هنا تكون إمكانية التحقُّق من أوراق الاعتماد الصادرة من بُلدان أخرى مُشكلة , لا سيما في الأماكن التي تأثرت فيها الأنظمة التعليمية سلبًا؛ بسبب الحروب, أو الكوارث الطبيعية, ومن ثم فإن أوراق الاعتماد الأصلية غير متوفرة , ورغم أنّ هذا الادعاء قد يكون صحيحًا في بعض الحالات؛ يكون أيضًا وسيلة الأفراد للانخراط في سلوك احتيالي عند التقدُّم في برنامج للدراسات العُليا, أو التقدم للوظائف الحكومية.

(Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023: 253)

إنَّ ظهور الكيانات الوهمية في بعض الدول النامية , يُبيّن أنّ بعض المؤسسات التعليمية قد تتعاون عن غير قصد مع مطاحن الدرجات العلمية التي تعمل خارج حدود البلاد , والتي تُمثل الجانب المظلم , والخفي من قُوى السوق التي تعمل على تخريب الاقتصاد العالمي ,

وتشويه قواعد ومعايير الشهادات المُتعلقة بالتعليم الرسمي , حيث تسعى العولمة نحو تصدير المنتج التعليمي للمؤسسة دون أن يتبع ذلك تحولًا اجتماعيًّا , وهذا يصدُق على انتشار المؤسسات التعليمية الخاصة , ومن قُبيل الصدفة أن يعكس الاقتصاد السياسي السائد العلاقات بين البلدان والفوارق , والقدرات غير المتساوية للاستفادة من المزايا المقدمة عن طريق العولمة , أو مواجهة التحديات التي تولدها ؛ بما في ذلك التحديات المتعلقة بعدم المُساواة في الحصول على فرص التعليم , واتساع الفوارق في الوصول إلى فُرص العمل في مواجهة تزايُد النشاط غير المنظم, وبالتالى تسعى الكيانات الوهمية إلى امتصاص الفوائد والموارد التى يتمتع بها المؤهلون , نظرًا لطبيعة العلاقة بين التعليم , والميزة الاقتصادية الشخصية . (Jimu ,2018: 113-111)

وعليه , ظهرت شراكات دولية غير مقبولة un savory international partnerships , وهي مشكلة شائكة , من المُرجَّح أن تتزايد تداعياتها فيما يتعلَّق بالشراكة , والتعاون بين الجامعات الشرعية في واحدة من الدول, ومقدمي الشهادات غير المُعترف بهم في بلد آخر؛ فقد نظّم عددٌ من الجامعات الشرعية برامج أكاديمية في بلدان أخرى؛ بالشراكة مع بعض المؤسسات الأجنبية الوهمية التي تسعى نحوَ جَنْي الأرباح من هذه الشراكة؛ فلن يراقب الكيان الشرعي جودة البرامج , ومحتواها , والممارسات الواقعية . ومع الوقت صارت هذه الكيانات تُشَكِّل شبكة متطورة , ومُتعددة الجنسيات من الجامعات الوهمية , والبنية التحتية الداعمة . (Alan; George, 2009:42)

و- ضعف دور الجمعيات العلمية والنقابات المهنية لمؤسسات التعليم العالي :

أي كيان تعليمى لا يوجد في فراغ , ولكن يجب أن يهتم بما يجب أن يكون , إنه كيان اجتماعي؛ يُدرك تأثيره على المجتمع الذي هو جزء منه , كما يجب أن يُدرك مطالبه المشروعة التي قد يطلبها المجتمع منه , وبعبارة أخرى يجب أن تتحمل الجامعة المسؤولية من قبل المجتمع نفسه؛ لضمان أن جودة أوراق الاعتماد التي تمنحها أصلية , ومشروعة.

حيث في العديد من البلدان لا تؤدى الجمعيات العلمية , والمهنية للتعليم العالى أي وظيفة تنظيمية أو إدارية , فعلى سبيل المثال: لا تتدخل الهيئات المهنية الوطنية, مثل: الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات AAUP " American Association of University Professors" في حالات الاحتيال, أو سوء الممارسة الفردية .

(Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023: 256)

ز-ظهور أنماط من سوء السلوك الأكاديمي (الغش في العقود – مطاحن المقالات)

تزايدت في الآونة الأخيرة حالات من عدم الأمانة الأكاديمية AD " Academic Dishonesty" وسوء السلوك الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالى الشرعية؛ ممَّا أدى إلى ضَعف الثِّقة في عمليات التعليم, وأساليب التقييم, وساهم ذلك في انتشار العديد من الكيانات التعليمية الوهمية؛ كنوع من التجرؤ على مؤسسات التعليم الشرعية التي بدورها فقدت مصداقيتها , واهتزت ثقة المجتمع فيها, نتيجة سوء السلوك الأكاديمي.

وتُقدِّم بعض مؤسسات التعليم الشرعية تعليمًا وهميًّا , ودون المستوى المطلوب ؛ خاصة في ظل نقص الموارد مع قليل من العناية , والاهتمام للبرامج , وقليل من الجهد في اجراءات التدريس , والتقييم , وغيره.

وعليه حينما يرى الأفراد أن القواعد والعمليات , والاجراءات التى تنظمهم غير عادلة فمن المرجح أن يعوضوا عن ذلك من خلال الانخراط في سلوك غير أخلاقي .

(Carmichael., Eaton, 2023. Admissions Fraud in Canadian Higher: 25)

وتتعدد أشكال سوء السلوك الأكاديمي, التي تنطوي على خيانة الأمانة الأكاديمية؛ فتتمثّل في أي عملٍ خادع ,أو غير عادل يهدف إلى تحقيق نتيجة مرغوبة أكثر في الامتحان, أو الأوراق البحثية , أو التكليفات, والمهام التعليمية, وذلك بالاستعانة بطرفٍ ثالث مدفوع الأجر؛ لإنتاج عُنصر تقييم غير خاضع للرقابة؛ يقدِّمُهُ الطلاب لاحقًا, كما لو كان العمل الخاص بهم؛ فيما يعرف بالـغش في التعاقُد Contract Cheating .(Sweeney, 2023:1)

وكان" كلارك , ولانكستر" Clark and Lancaster أول من صكَّا مصطلح الغش في العقود عام ٢٠٠٦م ؛ للإشارة إلى تقديم عمل من قِبَل الطلاب؛ للحصول على

الاعتماد الأكاديمي؛ دونَ بَذْل أي جُهد في هذا العمل؛ فهي " عملية طرح إنجاز مهمة الطالب للمناقصة "؛ حيث تشير كلمة تعاقد " Contracting" ضمنيًا إلى وجود اتفاق بين المشتري , والبائع ؛ للقيام بأعمال التكليف , وفي ذلك يرى "ووكر" و"تاونلي" Walker and Townley أنَّ الطرف الثالث قد يكون صديقًا, أو أحد أفراد العائلة, أو زميلًا, أو موظفًا , ...أو غيره. وهذا ينفي عن الغش في العقود أنَّها مشروطة بخدمة مدفوعة الأجر.((Curtis, et al, 2022: 5-6

ولا تقتصر مشكلة الغش في العقود على المهام المكتوبة فقط؛ فجميع أنواع التقييمات عرضة للغش في العقود ؛ حيث يُمكن تزويد الطالب بإجابات على الاختبارات, أو مقترحات الأطروحات, أو العروض التقديمية, أو الإحصاءات, والبيلوغرافيات المشروحة ... , وغيره, ممَّا يُمَكّن الطالب من الحصول على ائتمان أكاديمي تجاه مؤهلاتهِ التي قد لاتعكس معارفهِ , وقدراتهِ, ومهاراتهِ؛ حيث إنهُ لم يشارك لا في الدراسة, ولا في التعلُّم؛ نتيجة الاستعانة بأطراف خارجية .

(Curtis, et al, 2022: 3)

وهذا بدوره يُقوض المعايير الأكاديمية, وفُرص توظيف الخريجين, والخبرة المهنية , ومصداقية التعليم العالي, ويعزز فكرة شراء العلم بالمال , وينطوي على إجحافٍ لحقوق الطلاب المجتهدين. ويُعد استخدام الطلاب للتعاقد على الغش أخذ في الازدياد, حتى بات منظمًا مع انتشار طواحين الدرجات Essay Mills (أوتانى؛ معلا, ٢٠٢١: ٢١٥), أو ظاهرة وكلاء التعليم education agents .

وعليه, ظهر نظام بيئي معقد, به مُكونات مُختلفة , تظهر في شكل خدمات تجارية, تتميَّز بأنشطة احتيالية مختلفة في الأوساط الأكاديمية, تتداخل هذه الأنشطة, وتتقاطع ؛ ممَّا يُعزِّز نموذج الأعمال لهذه العمليات , ومن المؤكد أنهم " يعملون معًا بشكل جيد" .

(Carmichael, Eaton, Fake Degrees and Fraudulent Credentials, 2023: 270)

خاصةً في ظلِّ ما يعانيه الطلاب من ضَعف في تعلُّم المعارف, واكتساب المهارات المطلوبة للمجالات, والمهن المستقبلية التي اختاروها , بل وقد يواجهون عَقبات في مسارهم

التعليمى بسبب الحواجز اللغوية, والتحديات الأخرى المُتعلقة بالانتقال إلى بلدٍ مُختلف من أجل الدراسة , وغيره من التحديات التي تجعل الطلاب يُخاطرون باللجوء إلى مقدمي خدمات الغش في العقود لاستكمال عملهم الأكاديمي. (Seeland, et al, 2020: 56)

وبناءً على ما سبق, فقد اجتمعت عوامل مختلفة, ساهمت في زيادة الطلب الاجتماعي على الكيانات الوهمية, تمثّلت في زيادة الاعتمادية, والتعقيد المُتزايد في هيكل العمالة, وزيادة الطلب على الأفراد المُدرَّبين تدريبًا عاليًا, مع زيادة التنافس بين الطلاب؛ للالتحاق بأفضل البرامج, والمؤسسات , ... وغيرها من أنشطة سوء السلوك الأكاديمي؛ التي ساهمت في تشجيع المُمارسات الأكاديمية الاحتيالية.

رابعا: الآثار, و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.

تعددت الآثار السلبية , والتداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية, ومنها ما يلي :

١- تهديد أمن , واستقرار المجتمع :

إنَّ فكرة الحصول على مؤهل وهمي, تُمثل تهديدًا لأمن , واستقرار المجتمع, وخروجًا عن التنمية , و تثبيطًا للتطلع نحو مستقبل أفضل , خاصة وأنه لا يتمُّ رصد عدم الكفاءة في وقتٍ مبكر بما فيه الكفاية, وبالتالى يُمكن أن يمتد الضرر إلى آخرين .

فعلى سبيل المثال: بعد الحادث الذي وقع عام ١٩٧٩ في محطة "ثري مايل آيلاند" النووية , والذي تسبَّب في إطلاق غازٍ مُشع إلى الغلاف الجوي , تمَّ اكتشاف أنَّ بعض المهندسين العاملين في المحطة كانوا يحملون شهاداتٍ مُزيفة, وفي حالة أخرى, تظَاهر رجلٌ بأنه طبيب في ولاية "ماريلاند" بالولايات المتحدة الأمريكية , فزور أوراق اعتماد للحصول على رُخصة طبية , وعندما تمَّ اكتشاف عملية الاحتيال, رُفِعت دعوى قضائية جماعية ضِدَّهُ, تُمثل أكثر من ٢٠٠ مريض, هذه مُجرد أمثلة قليلة من بين آلاف الحالات لتوضيح النقطة التي مفادها: أنَّ ادعاء الفرد بامتلاك أوراق اعتماد, مُخْفيًا حقيقة عدم تأهيله, ليْس مُجرد حالة في المستندات , بل يتعدى ذلك إلى التأثير على حياة الآخرين .

(Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023: 255)

هذا إلى جانب الكيانات التعليمية الوهمية تُسهم في حصول الأفراد على مزايا غير عادلة في المهن التي تكون فيها الكفاءات, والصدق, والثقة ضرورية.

فضلًا عن ذلك, فإنَّ بعض الكيانات الوهمية يُمكن أن تُمثل تهديدًا للمجتمع, ممثلًا في مُمارسة التصيُّد الاحتيالي , حيثُ يُمكنها القيام بجمع معلومات قيمة من المتقدمين؛ من أجل القيام بسرقة الهوية في محاولة لسرقة المعلومات الحساسة للمستخدمين؛ من خلال مواقع ويب أثناء عملية القيد , والتسجيل , وعليه قد يكون الهدف من الجامعات الوهمية لمجرمي الإنترنت هو الأغراض المالية بجانب جمع المعلومات . Dadkhah & Bianciardi, (2016:49)

كما أن وجود هذه الكيانات يؤدي بشكل مباشر, وغير مباشر إلى تبديل المبادئ , والقيم ؛ في من خلال الدراسة النظامية الجامعية ,المجتمع ليكون معيار المجتمع , وشعاره المُداهنة , والنفاق الاجتماعى , والتدليس , والغش , والخداع , كما أن له تأثيرًا سلبيًّا في تشويه الطموح لدى الشباب للرُّقي؛ من خلال الدراسة النظامية الجامعية, ليتبوأ أعلى المراتب, والوظائف؛ تحقيقًا لطموحه, وأحلامه؛ فمثل هذه المؤهلات الوهمية تقتلُ عند الشباب الطموح , وتجعله يُفكر في الكسب السريع وإن بُنيَ على قليل من الغش, والخداع لأنه يرى أصحاب المؤهلات الوهمية قد حققوا نجاحات مالية كبيرة, ومكاسب اجتماعية واسعة ؛ فيعتبرهم قدوة في مسيرته العملية دون وَعْي بالانحلال الأخلاقي, والاجتماعي. (المدنى , ٢٠١٤: ٥٧-٥٨)

و يترتب على ذلك سيادة اللامعيارية, وتمزُّق , وانهيار, وتفكُّك وسائل الضبط الاجتماعي , وخاصةً الوسائل غير الرسمية في المجتمع, وفي ذلك تغيب السوية, ويضعُف تأثير المعايير في المجتمع, ويُمارس كل فرد ما يراهُ كفيلًا بتحقيق طموحاته , وأهدافه بأية وسيلة , وبالتالي تختفي الحدود التي تفصل بين الأهداف المشروعة, وغير المشروعة في المجتمع. (أميمن؛ وآخران, ٢٠٢٢: ٨١٠)

فضلا عن أنه لا أحد يعلم الأجندات التي تستند إليها هذه الكيانات من الناحية الدينية , والسياسية,... وغيرها؛ فخطرها كبير يُهدّد أمن, وسلامة المجتمع.

(هجرس, ٢٠٢٣:www.gomhuriaonline.com)

٢- انتهاك الثقة التي يضعها المجتمع في أفراده :

حينما يتظاهر أولئك الذين يحملون أوراق اعتماد زائفة بأنهم شرعيون؛ فإنهم يتمتَّعون بالهَيْبة والاحترام , والسُّلطة, والثقة , التي تأتي مع حصولهم على مكانة أكاديمية عالية, ناهيك عن راتبٍ مريح في كثير من الأحيان, دون بذل جهد كالذي بذلهُ الذين حصلوا على أوراق اعتمادهم بشكل شرعي, وبذلك فهم ينتهكون الثقة التى وضعها الآخرون فيهم, بل ثقة المجتمع ككل؛ فهم " منتهكون على المدى الطويل" –على حد تعبير–" دونالد كريسي" Donald Cressey أشهر علماء, وخبراء الاحتيال؛ حيث يُعرّف المخالفين على المدى الطويل بأنهم أولئك الذين يمتد احتيالهم على مدى فترة طويلة من الزمن يبررون خلالها سلوكهم, وقد يزعمون أن احتيالهم كان ضرورة لحياتهم . ومن ثَمَّ يمكن أن يصبح المحتالون على المدى الطويل موظفين موثوقين, مع نمط من انتهاك الثقة الذي يُصبح طبيعيًّا , وروتينيًّا بمرور الوقت. (Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023: 256)

وهنا يفقد المُواطن الثقة بالأنظمة الرسمية, والوزارت الحكومية المَعنية في هذا الأمر, وفاعليتها في تنظيم هذا الشأن (المدنى , ٢٠١٤: ٥٨)؛ فهناك أفراد يتمتعون بنفوذٍ وهمي , فيحصلون على منافع غير مُستحقة من مؤسسات الدولة .

٣- تهديد سمعة المؤسسة التعليمية (الشرعية – الوهمية), ومواردها المادية:

تُهدد الكيانات الوهمية مِصداقية النظام التعليمي, وتُقوِّض الثقة فيه, وتُصبح موثوقية النظام التعليمي بأكمله محل شك , كما أنهُ عندما يفقد الأفراد الثقة في النظام التعليمي , قد تقل احتمالية استثمار القطاعات المختلفة فيه, ويقلُّ معدل الالتحاق به , وتقل فرص الخريجين في التوظيف؛ مما يؤدى إلى تباطؤ التنمية, وخفض الإنتاجية.

(J Pitsoe, 2023, available at: https://www.universityworldnews.com)

فضلا عن ذلك , هناك الكثير من التكاليف التي تتحملها الجامعات الشرعية , وهذه التكاليف واضحة للجامعات؛ ففي بعض الأحيان تضطرُّ إلى التنافس بشكل مُباشر مع

الكيانات الوهمية للحصول على حصة في السوق ؛ من خلال: (Grolleau ; Mzoughi,2008:684-685)

- يُمكن اعتبار موارد المُستهلكين التي تُستثمر في شراء شهادات مُزيفة جزئيًّا على الأقل بمثابة خسائر في الرسوم الدراسية للمؤسسات الشرعية. رغم أن بعض التقديرات الأولية والبيانات الموثوقة حول مسألة الدرجات العلمية المزيفة , لا تزال نادرة لأسباب واضحة.
- تتكبد الجامعات الشرعية نفقات كبيرة؛ لحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها ؛ من خلال إجراء التحقيقات , وتصاعُد الدعاوى القضائية ضِدَّ المزيفين . ونادرًا ما يتمُّ تحديد ميزانية مُكافحة التزييف بشكلٍ جيد داخل للمنظمة , كما أن هذه الجامعات تتحمل تكاليف حماية؛ لتصميم درجات علمية قد يكون من الصعب تزويرها " الاستثمار في مكافحة التزوير" Anticounterfeit, ومع ذلك كان بالإمكان استثمار الأموال المخصصة في هذه التدابير ؛ لتحسين حالة البنية التحتية والخدمات وتعزيز جودة بيئة التعليم والتعلُّم.
- من المرجح أن تُولِّد الكيانات الوهمية آثارًا سلبيًا على السمعة , وتُسقط صورة سلبية على الجامعات الشرعية, وخاصةً في المؤسسات غير التقليدية, مثل: التعلُّم عن بعد, والمؤسسات الافتراضية. وفي المقابل, قد تواجه هذه المؤسسات صعوبات في الإشارة إلى جودتها, وتفقد أعداد المقبولين بها مستقبلًا.

وعندما يتم الإبلاغ عن كيان ما بأنه وهمي, ومزيف, ويمنح شهادات مزورة في وسائل الإعلام الرئيسة؛ فإن ذلك ينعكس بشكلٍ سيئ على المؤسسة , وتتهدَّدُ سمعتها. و هنا تكون الشكوك , والإساءة غير مرتبطة بالفرد فحسب؛ بل بأوراق الاعتماد التي تمنحها كذلك, فمن المُفترض أن تكون أوراق الاعتماد التي حصل عليها الطالب , قد مرَّت بمراحل متسلسلة بهدف , التأكد من جودة العمل فيما يتعلق بمدى مصداقية البرامج الدراسية , والدورات التدريبية , والزيارات الميدانية, وغيرها .

والجدير بالذكر أن التهديدات التي تتعرض لها المؤسسة ليست أكاديمية, أو تتعلق بسمعة المؤسسة فحسب, بل هناك مخاطر مادية أيضًا, ففي حالة اكتشاف مؤسسة وهمية, فإنهُ يُمكن قضاء وقت طويل في إدارة الموقف من زوايا متنوعة بما في ذلك إدارة الموارد البشرية, وتطوير برامجها الدراسية , فضلًا عن نفقات الاتصالات الداخلية , والخارجية؛ من أجل إعادة ترتيب وتوفيق أوضاعها القانونية, والإدارية , والمالية,... وغيره ؛ من أجل الحصول على الاعتراف بمؤهلاتها .

٤- هدر فُرص الرعاية الاجتماعية, والتكاليف الاقتصادية :

لا يزال تحديد آثار الكيانات التعليمية الوهمية على فُرص تمويل الرعاية الاجتماعية مجهولًا؛ لأن هناك تخفيض في عائدات الضرائب, لأنَّ العمليات تتمُّ في إطار " اقتصاد الظل " " الاقتصاد الأسود " black economy ؛ ممَّا يُنذر بتقليل الموارد . وعلى صعيد آخر, قد يتحمل الاقتصاد تكاليف زائدة؛ فتضطر حكومات البلدان التي تنتشر فيها كيانات وهمية إلى إنفاق مبالغ مُتزايدة من المال؛ لتمويل عمليات التحقيق , والإنفاذ. وعندما تكون المؤهلات وهمية على نطاقٍ واسع في بلد ما, فإنه يولِّد آثارًا سلبية , ويُشوّه سُمعة هذا البلد بأكمله ؛ حيثُ إن الدرجات المزيفة لديها القدرة على تهديد النظام التعليمي بأكمله؛ لأن الأفراد سوف يعتقدون بأن كل شهادة يُمكن أن تكون مزورة, أو ضعيفة الاعتماد؛ فالأخطاء المُحتملة التي يرتكبها البعض تدفعنا نحو التشكيك في أفعال الجميع. كما أنهُ من المُرجح أن يُنفق أصحاب العمل المزيدَ من الموارد؛ للتحقُّق من شرعية الدرجات العلمية المُقدَّمة لهم للتوظيف.(Grolleau; Mzoughi, 2008:687)

و قد تتكبد المؤسسة المزيد من النفقات الإضافية ؛ بسبب إنفاق المزيد من الوقت والمال في تعليم الأفراد الذين تمَّ تعيينهُم ؛ بناءً على أوراق اعتماد مُزورة . وبالإضافة إلى ذلك, فقد تتحمل المؤسسة نفقات إضافية على شكل عاملٍ بديل للعامل غير الأمين في حالة اكتشاف الاحتيال.

(J Pitsoe, 2023, available at: https://www.universityworldnews.com)

٥- الآثار النفسية والأكاديمية على الطلاب :

الكيانات التعليمية الوهمية ليست نشاطًا بلا ضحايا , فحينما يتكشف الطلاب أنه تمَّ خداعهم , وأنهم حصلوا على أوراق مُزيفة من كيان وهمي, يكون له من التأثير النفسي, والأكاديمي بالغ الأثر ؛ حيث يتأثر الطلاب بشكلٍ مُباشر أو غير مباشر؛ نتيجة تضليلهم بوعود المؤسسة المزعومة, ويكونون في حاجة إلى الدعم الأكاديمي, والنفسي؛ فلا يصح إلقاء اللوم عليهم أو مساءلتهم . علاوة على ذلك , لا يصح أن يتعرض الطلاب لعقوبات أكاديمية , مثل: سحب أوراق الاعتماد أو متطلبات إعادة الدورات , أو متطلبات دفع رسوم إضافية لاعتماد برامجهم , أو أي تكلفة إضافية كعبء تكاليف تصحيح الوضع القائم .

(Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023: 259)

وقد لا يكون الطلاب المُتضرّرين من الكيانات الوهمية على علم بطبيعتها , وفي بعض الأحيان قد تستغل بعض الكيانات موارد مادية كثيرة؛ لتعطي انطباعًا بأنَّ الدرجات المقدمة هي مؤهلات حقيقية , ولكنها أقل من المعايير المُتوقعة من الدرجات العلمية الشرعية

وعادة ما يُترك الطلاب دون أي ملاذ قانوني , ومن المحتمل أن يتكبدوا أي تكاليف إضافية, مثل: العار, وفقدان الصورة , وتشوية السُّمعة , كما أن حاملي الشهادات المزيفة يُلحقون ضررًا بحاملى الشهادات الشرعية؛ لأنهم مُجبرون على التنافس معهم بشكلٍ غير عادل, وفي ذات الوقت ينت هذا الضرر ضمنيًّا إلى المؤسسات الشرعية؛ بتحمُّل تكاليف إضافية؛ للعمل على تحسين السمعة, وتعزيز إنفاذ القانون على المستهلكين.

وفي عموم الأمر, يُمكن للكيانات الوهمية أن تُلحق الضرر بالاقتصاد بعدة طرق؛ فقد يؤدي إلى خفض الإنتاجية, وزيادة النفقات, وتشويه السُّمعة, وتقويض الثقة في النظام التعليمي, وخفض الدخل الضريبي.

(J Pitsoe, 2023, availableat:https://www.universityworldnews.com)

الآثار الإيجابية :

بينما ترى وجهات النظر القانونية والتعليمية أن الكيانات الوهمية لا تُولِّد سوى آثارٍ سلبية, يشيرُ التحليل الاقتصادي إلى أن الكيانات الوهمية قد يكون لها بعض الآثار المفيدة, منها على سبيل المثال ما يلي :

١- الفوائد التي تعود على الجامعات الشرعية :

في بعض الحالات قد تؤدى انتشار الكيانات الوهمية إلى زيادة الطلب على الكيانات الشرعية , وارتفاع الطلب بشكلٍ عام , فعلى سبيل المثال إذا توقع حاملوا الشهادات المزيفة بأنه سيتم فحص مؤهلاتهم , وإذا ما اكتشف تزييفها على سبيل المثال, فسوف يؤدى هذا إلى طردهم من العمل أو فضحهم, بل يمكنهم أن يقرروا استبدال شهاداتهم المزورة بشهادات شرعية . وهذا يترتب عليه المزيد من الإقبال على الكيانات الشرعية؛ نظرًا إلى الفوائد التي يتمُّ الحصول عليها نتيجة الحصول على شرعية المؤهل, وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة إيرادات المنتج من مبيعات الأصل عن طريق زيادة سعر الوحدة, وكذلك زيادة إجمالي الوحدات المباعة.

(Grolleau; Mzoughi, 2008:688)

٢- الفوائد التي تعود على المستهلكين :

يُمكن للمستهلكين ذوي القدرات العالية, من غير القادرين ماديًّا على الالتحاق بالكيانات الشرعية - لارتفاع تكلفتها, وطول مُدة دراستها, وغيرها من متطلبات الدرجة العلمية - أن يلتحقوا بالكيانات الوهمية, ويتمكنوا من الحصول على مكاسب سريعة تتعلق بتحسين الذات, والمكانة الاجتماعية, والحصول على وظيفة ذات دخل مرتفع. وعليه , يتمُّ طرح مؤهلات وهمية ذات جودة منخفضة, يُمكن تسويقها لصالح المشترين , والبائعين على حد سواء , وباعتبار أن الباحثين عن الدرجات العلمية هم وكلاء عقلانيون rational agents فإنَّهم يقرّرون ما إذا كانوا يريدون الحصول على درجة علمية شرعية أو درجة وهمية على أساس تحليل التكلفة , والعائد . ويتضمن ذلك مُقارنة التكاليف المُتوقعة بالحصول على درجة علمية مشروعة مع تكاليف شراء درجة مُزيفة؛ " أي تكلفة الشراء , والعقوبات , والعار المُحتمل ,... وما إلى ذلك , والتي يُمكن على الأقل تحقيقها نقديًّا من الناحية النظرية , واختيار الخيار الأقل تكلفة , وإذا كان من الصعب تحديد التكاليف التي يتحملها الفرد , فإنَّ الأدلة المتناقلة تشير إلى شدتِها في معظم الحالات .

(Grolleau; Mzoughi, 2008:689)

وعلى صعيد آخر, لا يُمكن تقدير مدى استفادة حاملي الشهادات المُزيفة منها؛ لأن المُحتالين لا يعترفون بسهولة , وبالتالي يصعب تتبُّعهم كما أنهُ لا توجد طريقة منهجية لدراسة مدى استفادة المحتالين الأكاديمين اقتصاديًّا , واجتماعيًّا من الترويج لأوراق اعتمادهم الوهمية .

(Eaton, Carmichael, Fake Degrees and Credential Fraud, 2023:5)

٣-الفوائد التي تعود على الاقتصاد الأوسع :

يُشكِّل وجود الكيانات الوهمية نشاطًا اقتصاديًّا في حد ذاته , وبالتالي قد يعود ببعض الفوائد على اقتصاد البلد الذي ينتشر فيه؛ من منطلق أن هذه الكيانات تُولِّد نشاطًا كبيرًا في الكثير من القطاعات, مثل: الخدمات البريدية , والإعلان , ووسائل الإعلام المشهورة التي تَعرض إعلانات عن هذه الشهادات , ولذا يُمكن اعتبار أن هذا النشاط بمثابة منفعة عامة موازية عند تقييم الأثر الصافي The Net Impact للتزييف على الاقتصاد .

(Grolleau; Mzoughi, 2008:689)

وقد تمكَّن الخبراء من تقدير قيمة هذه الصناعة العالمية , والتي بلغت قيمتها ما لايقل عن مليار دولار أمريكى , اعتبارًا من عام ٢٠١٤ , وبحلول عام ٢٠٢٢ قُدِّرت قيمة هذه المؤهلات الوهمية بأكثر من ٧ مليار دولار أمريكي في المبيعات العالمية ؛ ممَّا يُشير إلى ارتفاع الطلب على أوراق الاعتماد الوهمية بمقدار ٧ أضعاف في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٢ , كما يُشير إلى استمرار هذه الصناعة في التوسُّع .

(Eaton, Carmichael, Fake Degrees and Credential Fraud, 2023:5)

وفي تقدير للتأثير الصاف لجملة التداعيات المجتمعية سلبًا وإيجابًا يتضح أن الظروف التي تؤدي في ظلها الكيانات الوهمية إلى تعزيز الرفاهية غير محتملة, فالتكاليف الاجتماعية المفروضة على جميع أصحاب المصلحة من المرجح أن تتجاوز بكثير الفوائد الاجتماعية الناتجة عن هذا النشاط , ففي حين يمكن القول بأن المستهلكين يستفيدون من التزييف؛ لأنهم يحصلون على درجات علمية كان عليهم أن يدفعوا أكثر مُقابلها, إلا أن هذه فائدة قصيرة

المدى , يجب مُوازنتها مع التكاليف الكبيرة التي تعتبرها المؤسسة الشرعية والضرر يلحق بالأشخاص " المؤسسات أو الأفراد " الذين يتعرضون للخداع , ويتحمل الاقتصاد بأكمله تكاليف طويلة الأجل . وعلى وجة الخصوص, فإن قبول انتهاكات حقوق الملكية الفكرية يُقوِّض سيادة القانون الأساسية التي تقوم عليها معظم الاقتصادات الحديثة. (Grolleau; Mzoughi, 2008:689)

خامسًا : الاتجاهات المُعاصرة لحماية الكيانات التعليمية الشرعية.

يُعد التصدي للكيانات التعليمية الوهمية سببًا شرعيًّا بقدر ما هو محاولة لحماية قيمة المؤهلات المكتسبة من المؤسسات الشرعية, وتتعدَّد الاتجاهات المُعاصرة التي تتخذُها الجامعات في سبيل تعزيز نزاهة التعليم , وحماية المؤسسات الأكاديمية , منها ما يلى :

١- النهج الاستباقي : اتخذت بعض الدول النهج الاستباقي في التعامل مع الكيانات التعليمية الوهمية , مثل : جنوب افريقيا, ويُمثل الأساس المنطقي للنهج الاستباقي إدراكًا بالتأثير السلبي للمؤهلات المُزيفة على نظام التعليم ككل ؛ فإن لم يكن بإمكان أرباب العمل , والمؤسسات , والمواطنين أن يشعروا بالثقة في المؤهلات التي يزعم الأفراد أنهم حصلوا عليها , سوف يفقد النظام بالكامل شرعيته ؛ حتى بالنسبة إلى أولئك الذين حصلوا على مؤهلاتهم بشكل شرعي. وهذا النهج يقوم على ما يلي :(Jimu, 2018: 127-128)

- توعية الأفراد بشكلٍ كافٍ؛ لفهم مُتطلبات , ومزايا المؤسسات , وبرامج الاعتماد الأكاديمى .
- الحاجة إلى التعاون الوثيق بين الجمهور , والقطاع الخاص , والمجموعات المدنية بطرق متنوعة؛ لمُواجهة التحدي الذي تشكله الكيانات الوهمية .
- تعاوُن أصحاب العمل مع الدولة في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة إذا ما اكتشف بعض المحتالين , واتخاذ الإجراءات العقابية ضدّهُم.
- إعلان مُنظم في وسائل الإعلام المعتمدة؛ لفضْح الكيانات الوهمية.

- مُراقبة جودة جميع المؤسسات المسُجلة عن كَثَب في عمليات تدقيق أكاديمية منتظمة, تتضمَّن جودة التعليم والتدريب , ودَعْم الجهود؛ للقضاء على المُمارسات غير التقليدية , في إنتاج وإصدار المؤهلات الاكاديمية .

٢- النهج التوعوي:يعني رفع مستوى الوعي وزيادة التوعية Raise Awareness حول طبيعة المُشكلة؛ من خلال الندوات , والمؤتمرات , ووسائل التواصل الاجتماعي , والعديد من القنوات, والمنظمات الطلابية , وفعاليات الحرم الجامعي.(Kayyali, 2022:2)

وبما يُسهم في تسهيل وصول المعلومات إلى الجمهور؛ بتوفير أنظمة معلومات موثوقة , وسهلة الاستخدام في مؤسسات التعليم العالي, والاعتماد , وأدلة تشمل البرامج , والدورات, والمؤسسات المعتمدة, مع إنشاء روابط لسجل رؤساء الجامعات , ووكالات الاعتماد الموثوقة, وتوفير قواعد بيانات مَرجعية خاصة بمؤسسات التعليم العالي المعتمدة. (Hallak;Poisson ,2007: 119)

فعلى سبيل المثال , تقدم بعض الولايات، بما في ذلك أوريغون وميتشيغان، قوائمَ محددة بالمؤسسات غير المُعتمدة ومنظمات الاعتماد غير المعتمدة. وتُعد لجنة المِنح الجامعية في الهند، وحكومة المملكة المتحدة، والحكومة الأسترالية، والحكومة الفرنسية، ولجنة الجامعات الوطنية (NUC) في نيجيريا من الهيئات التي تُنبّه الجمهور إلى الجامعات الوهمية.

(الشبكة الدولية , ٢٠٢٢: ٤٣٨)

كما يستند هذا النهج إلى تنمية الجانب الأخلاقي عند الطلاب , وتثقيفهم كبعدًا وقائيًّا يُثبط من سوء السلوك الأكاديمى لديهم , ويزيد من احتمالية اتخاذ الطلاب لقرارات أخلاقية, تتعلق بعملهم الأكاديمي, و يحول دون إقبالهم على الالتحاق بالكيانات الوهمية؛ بحيث تتبع إستراتيجيات تُركز على قيم , وأخلاقيات التعليم أكثر من قواعد وسياسات التعليم , وإجراءات القبول , ...وغيره.

(Seeland, et al, 2020: 67)

٣-النهج التكميلي Acomplementary : هو تعزيز حفظ السجلات في مؤسسات التعليم العالي؛ من أجل احتواء الكيانات الوهمية في إنتاج الشهادات غير المشروعة المُقلدة لتلك التي تمنحها المؤسسات المشروعة , فعلى سبيل المثال, يجب على المؤسسات رقمنة السجلات الأكاديمية في قواعد بيانات إلكترونية ضد الدرجات المُزيفة مع إصدار شهادات رقمية بتوقيعات رقمية .

٤-النهج الرقابي: ويتطلب هذا النهج زيادة مُراقبة المنصات عبر الإنترنت Monitor on line platforms للكيانات الوهمية؛ بحثا عن أي إعلامات عن وجود نشاط احتيالي ؛ من خلال إعداد تنبيهات للكلمة الرئيسة المُتعلقة بمصانع الدبلومات , ومُراقبة مَنصات التواصل الاجتماعي للإعلانات التي تروِّج للدرجات العلمية المُزيفة , والعمل مع وكالات إنفاذ القانون؛ لإغلاق المواقع الاحتيالية. كما يفترض هذا النهج زيادة إجراءات التحقق increase verification procedures بما في ذلك استخدام برامج للتحقق من عدم الاتساق في النصوص, ومُطالبة الطلاب بتقديم نُسخ رسمية من المؤسسات السابقة, من المؤسسات السابقة. و بالإضافة إلى ذلك,ُمكن للجامعات العمل مع خدمات التحقق التابعة لجهات خارجية؛ لضمان شرعية المؤسسات.

(Kayyali , 2022:2)

فضلا عن تعزيز الرقابة على مؤسسات التعليم العالي الخاصة؛ لضمان تحقيق الجودة , والعدالة , والانصاف, وضمان تنظيم معايير المؤسسة بشفافية , فتكون هناك مبادئ توجيهية واضحة للتقييم, ومعايير شفافة, والتأكد من ضمان تنفيذها فعليًّا مع تحوُّل هذه الأنظمة تدريجيًّا إلى الآليات الإلكترونية , سواء بشكل مستقل على المستوى الوطني (على سبيل المثال : في جنوب أفريقيا , والصين , والولايات المتحدة), أو عن طريق التماس المساعدة من المنظمات المتخصصة .

(Hallak;Poisson ,2007: 117)

٥- **النهج التعويضي**: يعني توفير الوصول إلى الموارد Provide Access to Resources للأفراد المُحتمَل تعرُّضهم لخطر الوقوع ضحية لهذه الكيانات

الوهمية ؛ من خلال توفير معلومات حول كيفية التحقّق من صحَّة الدرجة العلمية, والموارد اللازمة للإبلاغ عن النشاط الاحتيالي, والخدمات الاستشارية للأفراد الذين تعرضوا للخداع من خلال الكيانات الوهمية , وبهذا يمكن للجامعات أن تساعد في حماية الأفراد من عواقب المؤهلات الوهمية , وضمان الحفاظ على الشهادة الشرعية . (Kayyali, 2022:2)

وهذا يتطلب وجود سياسات لدعم الفئات الأكثر حرمانًا من الدراسة ؛ بتحديد حصص للطلاب الأكثر عرضة للاستبعاد, وتزويدهم بالدعم المالي, مع توفير مقاعد مُخصصة للأفراد المهمشين في التعليم العالي .

(Antoninis, 2022, the government must do more to stop bogus colleges https://mg.co.za/education/)

٦- النهج التقني:

سعت بعض الدول نحو الاستعانة ببعض البرامج التقنية؛ للكشف عن الاحتيال في المؤهلات العلمية , ولدعم أنظمة التحقق بها , وهنا يتم الإشارة إلى برنامج Accredibase وهو بمثابة مورد شامل لأولئك الذين يحتاجون إلى تحديد الجامعات الوهمية , ومؤهلاتها؛ من خلال جمع معلومات مِن مجموعة كبيرة من المصادر , وكذلك التعرُّف على الشبكات التي تديرها الجامعات الوهمية , وتعرُّف الإستراتيجيات الجديدة التي يستخدمها مشغلو ومقدمو الخدمات الوهمية , وكذلك من خلال التعاون الدولي بين البُلدان المختلفة , وتهيئة إنفاذ القانون بشكلٍ فعَّال , وتبادُل المعلومات .

(Cohen; Winch, 2011:30)

ويُمثل برنامج Accredibase المورد الأول من نوعه لمساعدة المهنيّين المشاركين في التحقُّق من التعليم؛ للتخلص من الدرجات العلمية المُزوَّرة من الجامعات الوهمية , ويتمُّ تحديثهُ باستمرار باستخدام بيانات يتمُّ تجميعها من وكالات إنفاذ القانون والأبحاث المستقلة . وهناك برنامج فحص الخلفية Verifile , وهو برنامج تملكُه شركة رائدة في أوروبا, تقدم خدماتها لأصحاب العمل؛ للتحقق من مؤهلات التوظيف , والهُوية , والسجلات الجنائية ,

والتاريخ الائتماني على مستوى العالم , وأكثر الفحوصات التي يتم إجرائها ٣٠٪ منها يقع خارج نطاق المملكة المتحدة .

(Cohen; Winch, 2011:2)

وسَعت بعض الدول سعت نحو استخدام التشفير الرقمي؛ في مُحاولة لمُجابهة الكيانات الوهمية؛ من خلال تشفير مفتاح التوقيعات الرقمية , وأختام سلطات التصديق على الشهادة , ورغم أن الأمر قد يبدو معقدًا إلَّا أنَّ الفكرة بسيطة في التنفيذ ؛ حيث يتمُّ تحميل مستند pdf بمعلومات مشفرة , ومؤمَّنة باستخدام ملف مفتاح التشفير , وهي معروفة فقط لمكتب مُسجِّل الجامعة , فحينما يفتح أرباب العمل , أو وكيل الكلية للدراسات العُليا ملف الشهادة, يتصل جهاز الكمبيوتر الخاص بسلطة إصدار الشهادة, ويطلب نسخة من فك التشفير الخاص بالجامعة " مفتاح لفك المعلومات المؤمنة " , فإذا جاءت الوثيقة بالفعل من جامعة شرعية معروفة لدى جهة التصديق , سوف يتمُّ فك تشفير المعلومات الأمنية بشكل صحيح , وسيقوم جهاز الكمبيوتر الخاص بصاحب العمل بإبلاغه بأن الوثيقة أصلية . أما إذا تمَّ تغيير المستند بعد إنشائهِ الأولي, أو كان قد تمَّ إنشاؤهُ بواسطة شخص لا يَعرف مفتاح تشفير الجامعة , سيبلغه الكمبيوتر بأن المُستند لا يُمكن التحقُّق من صِحَّته . وعليه , فإنّ وجود مزيج من قاعدة بيانات جيدة للجامعات العالمية , ونظام آمن للمستندات ذاتي المصداقية , قد يشجع أصحاب العمل على إخضاع جميع وثائق الاعتماد الأكاديمي لهذا النوع من التدقيق. (Alan; George, 2009:42)

٧- **النهج التشريعي** : من خلال تنفيذ تشريعاتٍ أقوى implement stronger legislation بالإضافة إلى الخطوات التي يُمكن أن تتخذها الجامعات, يُمكن للتشريعات الأقوى أن تُساعد في مُكافحة الكيانات الوهمية , ويمكن للجامعات أن تعمل مع المُشرّعين؛ لإنشاء قوانين تُجرّم عمل الكيانات الوهمية, وتُشدِّد العقوبات على أولئك الذين يديرون هذه المؤسسات , وتُوفِّر الموارد لوكالات إنفاذ القانون للتحقيق في أمر هذه المؤسسات الاحتيالية , وإغلاقها . ومن خلال تنفيذ تشريعات أقوى تستطيع الجامعات أن تبعث برسالة واضحة, مفادها أنه لن يتم التسامُح مع

الكيانات الوهمية , ومن المُمكن أن تُساعد في ردْع الأفراد عن الالتحاق بالكيانات الوهمية . (Kayyali , 2022:2)

وعلى سبيل المثال, اتخذت العديد من الولايات, مثل: ولاية تينيسي Tennessee , وولاية مين Maine , وولاية أوريغون Oregon , ...وغيرها من الولايات بالولايات المتحدة الأمريكية , عديد من التشريعات ؛ للتصدى للكيانات التعليمية الوهمية , منها أن الشخص الذي يُصدر , أو يَبيع شهادات أكاديمية زائفة عن عَمْد؛ فإنهُ يُعرِّض نفسهُ لجُنْحة من الدرجة الأولى , في حين أنَّ الفرد الذي يستخدم أو يدَّعي عن عمد الحصول على درجة أكاديمية زائفة للحصول على عمل, أو ترقية في العمل, أو القبول في مستويات أكاديمية أرقي؛ فإنهُ يُعرِّض نفسه لجنحة من الدرجة الثالثة؛ لأنَّ ادِّعاءهُ يُخالفُ القانون .

(Assembly Accountability and Administrative ,2012:3-4)

أما فيما يتعلق بالإجراءات التي تتبعها وزارة التعليم العالي , والبحث العلمي في مصر للتصدى للكيانات التعليمية الوهمية:

أعلنت وزارة التعليم العالي , والبحث العلمي عبر الإدارة العامة للمكتب الإعلامي , والمتحدث الرسمي عن إجراءات الوزارة بالتعاون مع الهيئات الرقابية للتصدي للكيانات الوهمية , وهي على النحو التالي :

(https://mohesr.gov.eg/ar-eg/ s. ,https://www.facebook.com/MOHESREGYPT?)

- تشكيل لجنة الضبطية القضائية؛ لمتابعة , ورصد هذه الكيانات , واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها .
- التنسيق مع وزارة العدل؛ لزيادة عدد أعضاء لجان الضبطية القضائية؛ لتكثيف حملاتها ضدَّ هذه الكيانات .
- نشر قائمة سوداء للكيانات الوهمية المضبوطة , وتحديثها بشكلٍ مستمر .
- إصدار قرارات غلق العديد من الكيانات الوهمية في مُختلف المحافظات .

- إعداد قائمة بالمؤسسات التعليمية المُعتمدة من وزارة التعليم العالي, ونشْرِها على الموقع الإلكتروني.
- توجيه الطلاب, وأولياء الأمور إلى عدم الانسياق وراء هذه الكيانات الوهمية, والتحقُّق من صحة أي مؤسسة تعليمية قبل الالتحاق بها .
- الاستمرار في رَصْد الهيئات الإعلامية, والرقابية للكيانات الوهمية التي تمارس أنشطة التعليم العالي بشكلٍ غير قانوني , وتزعُم منح شهادات أكاديمية مُعتمدة من المجلس الأعلى للجامعات عبر المواقع الإلكترونية , ومواقع التواصُل الاجتماعي ؛ لإحالتها إلى لجنة الضبطية القضائية لإعمال شأنها بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية , والأجهزة المعنية بالدولة .

الإطار الميداني :

أولًا -هدف الدراسة الميدانية, وفروضها, وأهم المُعالجات الإحصائية:

١- هدف الدراسة الميدانية:

وقد هدفت الدراسة الميدانية إلى التعرُّف على سُبل التصدي للكيانات التعليمية الوهمية بمؤسسات التعليم العالي وإبرازها من منظور القيادات الجامعية بجامعة الإسكندرية، ومعرفة ما إذا كان هُناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء القيادات الجامعية تعزى لطبيعة العمل الإداري(عميد كلية – وكيل كلية)، أو عدد سنوات العمل الإداري، أو التخصص (كليات نظرية – عملية- معاهد عليا) - وذلك من خلال عمليّتين رئيستين؛ أولاهما- تطبيق استبانة، تمَّ بناؤها في ضوء الإطار النظري، والأخرى- الاستعانة بالدراسات السابقة. ثم عرض ذلك على مجموعة من الأساتذة المُتخصِّصين في التربية من أعضاء هيئة التدريس. وقد أبدى المُحكمون في هذا الصدد بعض الملاحظات بخصوص صياغة بعض الفقرات؛ من حيث إمكانية تفعيل تطبيقها، وكذلك مدى مُناسبة بعض الفقرات للمَحاوِر؛ ممَّا أسهم في تطوير الصورة الأولية للاستبانة؛ وصولًا بها إلى الصورة التي تمَّ تطبيقها، فيما يُعرف باسم (الصِّدق المنطقي).

. (أنظر مُلحق رقم ١, ٢, ٣)

٢- المُعالجات الإحصائية:

بعد تطبيق الاستبانة , وتفريغ البيانات , وجدولتِها , تمَّ إجراء المعالجات الإحصائية باستخدام برنامج **SPSS Version 25**, وذلك عند مستوى دلالة (احتمالية خطأ) ٠,٠٥, يُقابلها مُستوى ثقة (٠,٩٥) ؛ فتمت بحساب ما يلي:

- المتوسط الحسابى .Mean
- الانحراف المعيارى Stander Deviation
- إختبار (ت) لمجموعتين مختلفتين Ttestindependent Samples
- النسبةالمئوية % Percentage
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha
- معامل سبير مان بروان SpearmanBrown Coefficient
- تحليل التباين one - way anova
- مربع كاي Chi Square

٣- وصف الاستبانة:-

ولبناء الاستبانة؛ فقد اطلعت الباحثة على العديد من الدراسات العربية، والأجنبية التي تناولت موضوع الكيانات التعليمية الوهمية., مثل: دراسة Mihut,, Reisberg, (L., & de Wit, 2017) ودراسة

(Jimu, 2018) ودراسة (Freeman, & Douglas, 2020), ودراسة (Pang, 2022), ودراسة (أوتاني, العبداللات, ٢٠٢٣),

و تكونت الأداة في صورتها النهائية من (٦٤) مُفردة, يضمُّها (٤) محاور تمثِّل سبل التصدِّي للكيانات التعليمية الوهمية, وقد تمَّ توزيع المفردات على محاور الاستبانة كما يلي :

جدول (٤) عدد مفردات استبانة

المحاور	عددالمفردات
المحور الاول : العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.	١٩
المحور الثانى : الآثار, و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية	١٤
المحور الثالث : إجراءات وجهود وزارة التعليم العالى والبحث العلمي	١٣
المحور الرابع : سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية	١٨
المجموع الكلى لعدد المفردات	٦٤

٤- فرض الدراسة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مُتوسط درجات استجابات القيادات الجامعية بجامعة الإسكندرية , حولَ عوامل انتشار الكيانات التعليمية الوهمية, وسُبل التصدِّي لها, تعزى لمتغيرات التخصُّص , أو طبيعة العمل الإداري , أوعدد سنواته.

ثانيًا : توصيف عينة الدراسة , وإجراءات التطبيق :

١-عينة الدراسة

أ- العينة الأساسية:

ويُمكن في بداية الأمر، تقديم وصف كمي لعدد القيادات الجامعية بجامعة الإسكندرية؛ ابتداءً برئيس الجامعة، ثم النواب، ثم العمداء، ثم وكلاء الكُليات، ومعاهد الجامعة، إلى آخر هذه القيادات الجامعية؛ التي تصل إلى ما يقارب (٧٣) قياديًّا جامعيًّا؛ موزعين على كُليات الجامعة؛ ومعاهدها، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ هناك بعضًا من القيادات تشغل أكثر من منصب؛ فعلى سبيل المثال قد يشغل قياديًّا جامعيًّا بمفرده مَنْصِبيْ عميد الكلية، ووكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب في الوقت ذاته. مع الوضع في الاعتبار انشغار عددٍ من المناصب القيادية في بعض الكليات. (https://alexu.edu.eg/index.php/univ-leaders-1-6-2024)

عينة التطبيق:

تم اختيار عينة عشوائية ممثلة من القيادات الجامعية عمداء ووكلاء كليات , ومعاهد جامعة الإسكندرية , وفيما يلي توصيف لعينة الدراسة كما في الجدول التالي :

جدول رقم (٥)
يوضح النسبة المئوية لعينة الدراسة الأساسية من مجتمع البحث

التوصيف الاحصائي / العينة	العدد	النسبة المئوية %
عدد الأستبانات الموزعة	٦٠	٨٢,١٩
عدد الاستبانات الصحيحة الكاملة (عينة البحث)	٤٤	٦٠,٢٧
مجتمع البحث	٧٣	

ويتضح من الجدول (٥) الخاص بعينة الدراسة الأساسية من مجتمع البحث، بلوغ عدد الاستبيانات الموزعة (٦٠ استبيان بنسبة ٨٢,١٩٪)، بينما لم تتخطّ عدد الاستبيانات التى تم الرد عليها (عينة البحث) (٤٤ استبيان بنسبة ٦٠,٢٧٪)؛ وعِلّة ذلك، رفض مشاركة بعض القيادات في الاستجابة؛ بسبب العبء الإداري، وضيق الوقت، وكثرة المسؤوليات الأكاديمية.

جدول رقم (٦)
يوضح النسبة المئوية لعدد الكليات التى تم تطبيق الدراسة عليها من مجتمع البحث

التوصيف الاحصائي / الكليات		العدد	النسبة المئوية %
كليات عينة البحث	الكليات النظرية	٧	٤١,١٨
	الكليات العملية	٨	٤٧,٠٦
	المعاهد العليا	٢	١١,٧٦
	المجموع	١٧	٧٠,٨٣
باقى الكليات		٧	٢٩,١٧
مجتمع البحث		٢٤	١٠٠,٠٠

ويتضح من الجدول (٦) الخاص بالنسبة المئوية لعدد الكليات التي تم تطبيق الدراسة عليها من مجتمع البحث - بلوغ تلك الكليات (١٧ كلية بنسبة ٧٠,٨٣٪) مقسمة على النحو التالي:

(٧ كليات نظرية بنسبة ٤١,١٨٪)، و(٨ كليات عملية بنسبة ٤٧,٠٦٪)، و (٢ معاهد عليا بنسبة ١١,٧٦٪). وفي المقابل، فقد بلغ عدد الكليات التى لم يتم تطبيق الدراسة بها (٧ كليات بنسبة ٢٩,١٧٪).

الشكل البيانى رقم (١) الخاص بالنسبة المئوية لعدد الكليات التى تم تطبيق الدراسة عليها من مجتمع البحث

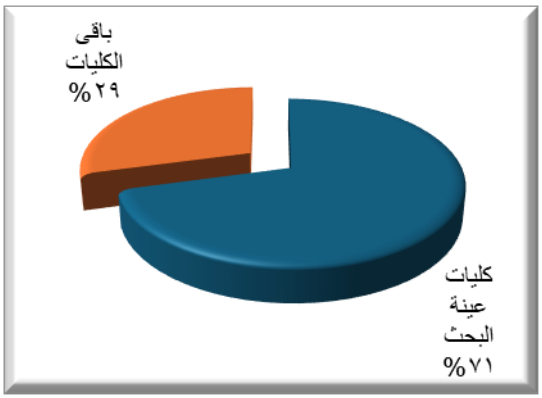

جدول رقم (٧)

يوضح النسبة المئوية لعدد القيادات الجامعية التى تم تطبيق الدراسة عليها لمجتمع البحث

القيادات / التوصيف الاحصائي		العدد	النسبة المئوية %
عميد كلية		١١	٢٥,٠٠
وكيل كلية	وكيل كلية لشؤن التعليم والطلاب	٨	٢٤,٢٤
	وكيل كلية لشؤن الدراسات العليا والبحوث	١٣	٣٩,٣٩
	وكيل كلية لشؤن خدمة المجتمع وتنمية البيئة	١٢	٣٦,٣٦
	المجموع	٣٣	٧٥,٠٠
مجتمع البحث		٤٤	١٠٠,٠٠

ويتضح من الجدول (٧) الخاص بالنسبة المئوية لعدد القيادات التي تم تطبيق الدراسة عليها لمجتمع البحث - أنّ عدد وكلاء الكليات المُطبّق عليهم الدراسة (٣٣ وكيل كلية بنسبة ٧٥,٠٠٪) مقسمة على النحو التالي: (٨ وكيل كلية لشؤون التعليم والطلاب بنسبة ٢٤,٢٤٪)، و(١٣ وكيل كلية لشؤون الدراسات العليا والبحوث بنسبة ٣٩,٣٩٪)، و(١٢

وكيل كلية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بنسبة ٣٦,٣٦٪)، في حين بلغ عدد عمداء الكليات (١١ عميد بنسبة ٢٥,٠٠٪).

مع الأخذ في الاعتبار أن بعض المناصب القيادية لا زالت شاغرة، وأنّ بعض القيادات رفضت المشاركة؛ بسبب العبء الإداري.

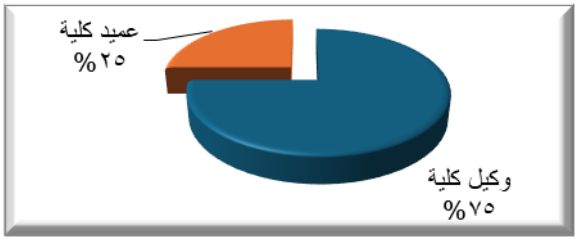

الشكل البيانى رقم (٢) الخاص بالنسبة المئوية لعدد القيادات التى تم تطبيق الدراسة عليها لمجتمع البحث

جدول رقم (٨)

يوضح النسبة المئوية لعدد القيادات الجامعية التى تم تطبيق الدراسة عليها لمجتمع البحث وفقًا لمتغيرات الدراسة

القيادات / التوصيف الاحصائي		العدد	النسبة المئوية %
نوع الكلية أو المعهد	نظرية	١٩	٤٣,٢٠
	عملية	٢٥	٥٦,٨٠
عدد سنوات العمل الإدارى	أقل من ٥ سنوات	١٠	٢٢,٧٠
	٥-١٠ سنوات	٢٩	٦٥,٩٠
	أكثر من ١٠ سنوات	٥	١١,٤٠
طبيعة العمل الإدارى	عميد كلية	١١	٢٥,٠٠
	ووكيل كلية	٣٣	٧٥,٠٠
مجتمع البحث		٤٤	١٠٠,٠٠

ثالثًا : صدق الأداة وثباتها :

١- صدق الاستبانة:-

قامت الباحثة بحساب صدق الاستبانة باستخدام الطرق الآتية:-

أ- الصدق العاملى.Factorial Validity

ولحساب الصدق العاملي للاستبانة قامت الباحثة بحساب ما يلي:-

- الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات لاستبانة الكيانات التعليمية الوهمية .
- تشبعات أبعاد الاستبانة علي العامل الناتج من التحليل العاملى.

جدول (٩) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات لاستبانة البحث

العوامل	الجذور الكامنة الأولية		الجذور المستخلصة من عملية التحليل	
	القيمة	نسبة التباين المفسر %	القيمة	نسبة التباين المفسر %
المحور الاول	٢,٥٦١	٦٤,٠٢٩٪	٢,٥٦١	٦٤,٠٢٩٪
المحور الثانى	٠,٦١٩	١٥,٤٧١٪		
المحور الثالث	٠,٤٥٧	١١,٤٢٠٪		
المحور الرابع	٠,٣٦٣	٩,٠٨٠٪		

يتضح من الجدول السابق وجود عامل واحد فقط يُفسر التباين الكلي، بعد إهمال العوامل الأخري لأن جذورها الكامنة تقل عن قيمة الواحد الصحيح وبذلك يمكن القول أن التحليل العاملي قد كشف عن وجود عامل واحد يُفسر (٦٤,٠٢٩%) من تباين أداء أفراد العينة فى الاستبانة؛ حيث أن محاور الاستبانة قد تشبعت به بصورة جوهرية.

جدول (١٠)تشبعات أبعاد الاستبانة علي العامل الوحيد الناتج من التحليل العاملى

م	الأبعاد	التشبع على العامل الوحيد
١	المحور الاول	٠,٨٤٠
٢	المحور الثانى	٠,٨٣٢
٣	المحور الثالث	٠,٧٥٢
٤	المحور الرابع	٠,٧٧٣

والتشبع المقبول والدال إحصائياً يجب ألا تقل قيمته عن (٠,٣٠)؛ وعليه يتضح من الجدول السابق أن أبعاد أظهرت تشبعات زادت قيمتها عن(٠,٣٠)علىالعامل الوحيد ولذلك فهي تشبعات دالة إحصائياً.

ومن خلال حساب صدق الاستبانة يتضح أن الاستبانة تمتع بمعامل صدق مقبول؛ مما يشير إلى إمكانية استخدامها في البحث الحالي، والوثوق بالنتائج التي سيُسفر عنها البحث.

ب- صدق الاتساق الداخلى

تم حساب صدق الأتساق الداخلى من خلال معاملات الأرتباط بين المجموع الكلى للمحور والمجموع الكلى للأستمارة .

جدول (١١) قيم معامل الأتساق الداخلى للمجموع الكلى للمحور والمجموع الكلى للأستمارة قيد البحث

المحاور		المحور الاول : العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.	المحور الثانى : الآثار, و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية	المحور الثالث : إجراءات وجهود وزارة التعليم العالى والبحث العلمي	المحور الرابع : سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية	المجموع الكلى
المحور الاول : العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.	قيمة (ر)	1	0.607**	0.558**	0.502**	0.903**
	P		0.000	0.000	0.001	0.000
المحور الثانى : الآثار, و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية	قيمة (ر)		1	0.463**	0.571**	0.802**
	P			0.002	0.000	0.000
المحور الثالث : إجراءات وجهود وزارة التعليم العالى والبحث العلمي	قيمة (ر)			1	0.413**	0.746**
	P				0.005	0.000
المحور الرابع : سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية	قيمة (ر)				1	0.714**
	P					0.000
المجموع الكلى	قيمة (ر)					1
	P					

*** قيمة (ر) معنوية عند مستوى ٠,٠٥= ٠,٢٩٧**

يتضح من جدول (١١) الخاص بمعامل الإتساق الداخلى للمجموع الكلى للمحور والمجموع الكلى للأستمارة قيد البحث ، أن قيم معامل الإتساق الداخلى تراوحت ما بين (0.714 إلى 0.903) وهذه القيم أكبر من قيم (ر) الجدولية عند مستوى ٠,٠٥= ٠,٢٩٧

ومن خلال حساب صدق الاستبانة يتضح أن الاستبانة تمتع بمعامل صدق مقبول؛ مما يشير إلى إمكانية استخدامها في البحث الحالي، والوثوق بالنتائج التي سيُسفر عنها البحث.

٢- ثبات الاستبانة:

تم حساب ثبات الاستبانة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ ويوضح الجدول التالى قيم معاملات الثبات بطريقة "ألفا كرونباخ" لكل مفردة، ومعامل الثبات للاستبانة ككل.

جدول (١٢) قيم معاملات الثبات بطريقة "ألفا كرونباخ" لكل مفردة ومعامل الثبات للاستبانة ككل

المفردة	المحور الاول	المحور الثانى	المحور الثالث	المحور الرابع
	معامل الثبات			
١	0.869	0.749	0.729	0.707
٢	0.862	0.750	0.705	0.706
٣	0.849	0.746	0.729	0.720
٤	0.850	0.734	0.712	0.698
٥	0.854	0.719	0.752	0.692
٦	0.858	0.703	0.703	0.678
٧	0.858	0.708	0.728	0.689
٨	0.854	0.746	0.725	0.707
٩	0.845	0.727	0.728	0.712
١٠	0.843	0.715	0.736	0.678
١١	0.852	0.750	0.743	0.688
١٢	0.852	0.726	0.724	0.691
١٣	0.857	0.689	0.744	0.681
١٤	0.850	0.701		0.698
١٥	0.845			0.663
١٦	0.853			0.682
١٧	0.849			0.682
١٨	0.856			0.682
١٩	0.842			
معامل ثبات الاستبانة ككل	0.912			

وإذا كان معامل الثبات بطريقة ألفا لكل سؤال من أسئلة الاختبار أقل من قيمة ألفا لمجموع أسئلة الاختبار ككل أسفل الجدول, فهذا يعني أن السؤال هام وغيابه عن الاختبار يؤثر سلباً عليه، وأما إذا كان معامل ثبات ألفا لكل سؤال أكبر من أو يساوي قيمة ألفا للاختبار ككل أسفل الجدول، فهذا يعني أن وجود السؤال يقلل أو يُضعف من ثبات الاختبار.

ومن الجدول السابق يتضح أن مفردات استبانة يقل معامل ثباتها عن قيمة معامل ثبات الاستبانة ككل وهي (٠,٩١٢) ؛ وعليه فهى مفردات مقبولة.

جدول (١٣) قيم معاملات الثبات بطريقة "ألفا كرونباخ" لكل أبعاد المحاور ومعامل الثبات للاستبانة ككل

المحاور	معامل ألفا كرونباخ للمحور
المحور الاول	٠,٨٥٩
المحور الثانى	٠,٧٤٢
المحور الثالث	٠,٧٤٤
المحور الرابع	٠,٧٠٥
الإستبانة ككل	٠,٩١٢

يتضح من الجدول (١٣) أن قيمة معامل الفا كرونباخ تراوحت ما بين (٠,٧٠٥ الى ٠,٩١٢) للمحاور والإستبانة ككل وهذه القيمة أكبر من 0.70 مما يشير إلى ثبات المحور و الإستبانة ككل.

٣- <u>تصحيح الاستبانة</u>:-

تم تصحيح الاستبانة وفقاً لتدريج ليكارت الثلاثى، ويوضح الجدول الآتي الدرجات المستحقة عند تصحيح استبانة .

جدول (١٤) الدرجات المستحقة عند تصحيح الاستبانة

الإجابة	الإجابة		
	غير موافق	محايد	موافق
درجة المفردة	١	٢	٣
النهاية العظمى للاستبانة	١٩٢		
النهاية الصغرى للاستبانة	٦٤		

الإطار الإجرائي التوظيفي , ويتضمَّن :

أولًا-عَرْض , وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

وهذا يتطلب عرض نتائج السؤال البحثي المتعلق بسُبل التصدِّى للكيانات التعليمية الوهمية من منظور القيادات الجامعية بجامعة الإسكندرية؛ وذلك من خلال تعرف استجابات أفراد العينة عن عوامل الظاهرة، وتداعيها، وسبل مواجهتها، وآليات تعزيز سبل التصدي.

جدول(١٥)التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاى لمفردات (المحور الأول : العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية) (ن =٤٤)

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
١	تؤثر بعض القيم الثقافية على تصورات الأفراد ؛ فتدفعهم نحو الالتحاق بالكيانات التعليمية الوهمية.	٦٣,٦٪	٢٢,٧٣٪	١٣,٦٤٪	*١٨,٧٣	٢,٥٠	٠,٧٣	٧٥,٠٠٪	5	موافق
٢	بعض الأفراد لديهم اضطرابات نفسية ؛ نتيجة الشعور بالنقص في عدم الحصول على مؤهل جامعى, فليتحقون بالكيانات التعليمية الوهمية ؛ من أجل تحسين صورة الذات.	٧٥,٠٠٪	١٣,٦٤٪	١١,٣٦٪	*٣٤,٤١	٢,٦٤	٠,٦٩	٨١,٨٢٪	3	موافق
٣	يضطر بعض الأفراد إلى الحصول على مؤهلات وهمية ؛ من أجل تلبية متطلبات الوظيفة .	٧٢,٧٣٪	١٥,٩١٪	١١,٣٦٪	*٣٠,٨٦	٢,٦١	٠,٦٩	٨٠,٦٨٪	4	موافق
٤	يزيد نسبة انتشار الكيانات الوهمية مع زيادة فرص الحراك الاجتماعى .	٤٣,١٨٪	٤٣,١٨٪	١٣,٦٤٪	*٧,٦٨	٢,٣٠	٠,٧٠	٦٤,٧٧٪	9	محايد
٥	تزامن انتشار الكيانات الوهمية, مع ضعف مواكبة النظام التعليمي التقليدي للتوجهات الجديدة في هيكل العمالة" ظهور تخصصات مهنية ,وتكنولوجية حديثة ".	٤٧,٧٣٪	٢٠,٤٥٪	٣١,٨٢٪	٤,٩٦	٢,١٦	٠,٨٩	٥٧,٩٥٪	12	محايد
٦	انتشرت الكيانات الوهمية كرد فعل على ضعف الاهتمام ببرامج التعلم مدى الحياة, والتعلم المستمر, والتنمية المهنية	٤٣,١٨٪	٣٦,٣٦٪	٢٠,٤٥٪	٣,٥٩	٢,٢٣	٠,٧٧	٦١,٣٦٪	11	محايد
٧	يقترن وجود الكيانات الوهمية مع ضعف فرص القبول بالمؤسسات الشرعية أمام بعض الفئات الطلابية .	٦٣,٦٤٪	١٨,١٨٪	١٨,١٨٪	*١٨,١٨	٢,٤٥	٠,٧٩	٧٢,٧٣٪	6	موافق
٨	تستغل الكيانات الوهمية الثغرات القانونية , والتشريعية ؛ بما يضمن استمرارها .	٧٥,٠٠٪	١٨,١٨٪	٦,٨٢٪	*٣٥,٢٣	٢,٦٨	٠,٦٠	٨٤,٠٩٪	2	موافق
٩	ساعد ظهور أشكال من التعليم الموزع ؛ كإنشاء وحدات منفصلة ضمن هياكل المؤسسات الشرعية على انتشار الكيانات الوهمية.	٣٦,٣٦٪	٤٣,١٨٪	٢٠,٤٥٪	٣,٥٩	٢,١٦	٠,٧٥	٥٧,٩٥٪	12	محايد
١٠	الاستعانة بمزودين خارجيين بأنظمة التعليم ؛ أدى إلى تفكك الخدمات المقدمة في المؤسسات الشرعية.	٣١,٨٢٪	٤٣,١٨٪	٢٥,٠٠٪	٢,٢٣	٢,٠٧	٠,٧٦	٥٣,٤١٪	14	محايد
١١	تزامن انتشار الكيانات الوهمية مع اتباع أنظمة تقييم مختلفة على مستوى مرحلة اتمام الشهادة الثانوية العامة , والتي تبعها انخفاض في مستوى مجاميع الطلاب .	٥٢,٢٧٪	٢٧,٢٧٪	٢٠,٤٥٪	*٧,٤١	٢,٣٢	٠,٨٠	٦٥,٩١٪	8	محايد
١٢	استغلت الكيانات الوهمية زيادة الطلب الاجتماعي على برامج الشهادات ذات المدى القصير, والبحث عن أوراق اعتماد ذات العائد المادى السريع .	٨٦,٣٦٪	٦,٨٢٪	٦,٨٢٪	*٥٥,٦٨	٢,٨٠	٠,٥٥	٨٩,٧٧٪	1	موافق
١٣	تزايد وجود الكيانات الوهمية مع ظهور التكنولوجيا المتقدمة والإنترنت, والتي يسرت الوصول إلى المعلومات الأكاديمية الأصلية , والتوقيعات الإلكترونية للمسؤلين الرئيسين من المواقع الإلكترونية المؤسسية.	٧٥,٠٠٪	١٨,١٨٪	٦,٨٢٪	*٣٥,٢٣	٢,٦٨	٠,٦٠	٨٤,٠٩٪	2	موافق

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
١٤	تباين أنظمة الاعتماد, والاعتراف بمؤسسات التعليم العالى في جميع أنحاء العالم؛ يسر على الكيانات الوهمية إرباك , وخداع الطلاب الملتحقين.	٦١,٣٦٪	٢٠,٤٥٪	١٨,١٨٪	١٥,٥٩*	٢,٤٣	٠,٧٩	٧١,٥٩٪	7	موافق
١٥	ضعف أنظمة التحقق في بعض الجامعات بقطاع الدراسات العليا , يزيد من فرص التوجه نحو الحصول على مؤهلات وهمية على مستوى المرحلة الجامعية الأولى .	٤٥,٤٥٪	٢٠,٤٥٪	٣٤,٠٩٪	٤,١٤*	٢,١١	٠,٨٩	٥٥,٦٨٪	13	محايد
١٦	بعض المؤسسات الشرعية تتعاون عن غير قصد مع مطاحن الدرجات العلمية degree mills – شراكة دولية غير مقبولة- التى تعمل خارج حدود البلاد , كأحد صيغ تدويل التعليم العالى.	٣٤,٠٩٪	٣٦,٣٦٪	٢٩,٥٥٪	٠,٣٢	٢,٠٥	٠,٨١	٥٢,٢٧٪	15	محايد
١٧	تستغل بعض الكيانات الوهمية التعاون القائم بينها وبين المؤسسات الشرعية بتنفيذ البرامج التدريبية التي تستهدف تطوير مهارات الشباب وإكسابهم الخبرات المطلوبة لسوق العمل .	٥٠,٠٠٪	٢٧,٢٧٪	٢٢,٧٣٪	٥,٦٤	٢,٢٧	٠,٨٢	٦٣,٦٤٪	10	محايد
١٨	ضعف الدور الرقابي للجمعيات العلمية , والنقابات المهنية لمؤسسات التعليم العالى في حماية المؤهلات الشرعية .	٦١,٣٦٪	٢٢,٧٣٪	١٥,٩١٪	١٥,٨٦*	٢,٤٥	٠,٧٦	٧٢,٧٣٪	6	موافق
١٩	ظهور أنماط من سوء السلوك الأكاديمى بمؤسسات التعليم العالى الشرعية ؛ دفع بانتشارالعديد من الكيانات التعليمية الوهمية ؛ كنوع من التجرؤ على مؤسسات التعليم الشرعية التي بدورها فقدت مصداقيتها .	٣٤,٠٩٪	٢٥,٠٠٪	٤٠,٩١٪	١,٦٨	١,٩٣	٠,٨٧	٤٦,٥٩٪	16	محايد

قيمة مربع كاى الجدولية معنوية عند مستوى ٠,٠٥ عند درجة حرية ٢(٥,٩٩) ، عند درجة حرية ١(٣,٨٤)

ويتضح من الجدول رقم (١٥) الخاص بالدلالات الإحصائية الخاصة بنسبة التكرار، ومربع كاي، ونسبة الموافقة لعبارات المحور الأول: العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية لعينة البحث - وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى معظم العبارات؛ حيث كانت قيمة (مربع كاي) المحسوبة أكبر من قيمة (مربع كاي) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) عند درجة حرية ٢(٥,٩٩) ، عند درجة حرية ١(٣,٨٤)، وتراوحت نسب الموافقة لجميع العبارات ما بين (٤٦,٥٩٪ إلى ٨٩,٧٧٪) ، وكان اتجاه الاستجابة للعبارات رقم (١-٢-٣-٧-٨-١٢-١٣-١٤-١٨) (موافق) ، وللعبارات (٤-٥-٦-٩-١٠-١١-١٥-١٦-١٧-١٩) (محايد)

حيث احتلت عبارة **"استغلت الكيانات الوهمية زيادة الطلب الاجتماعي على برامج الشهادات ذات المدى القصير، والبحث عن أوراق اعتماد ذات العائد المادي السريع"** أعلى نسبة موافقة؛ إذ بلغت ٨٩,٧٧٪، تلاها في الترتيب العبارتين: **"تستغل الكيانات الوهمية الثغرات القانونية، والتشريعية؛ بما يضمن استمرارها" ، " تزايد وجود الكيانات الوهمية مع ظهور التكنولوجيا المتقدمة والإنترنت، والتي يسرت الوصول إلى المعلومات الأكاديمية الأصلية، والتوقيعات الإلكترونية للمسؤولين الرئيسين من المواقع الإلكترونية المؤسسية" -** بنسبة موافقة بلغت ٨٤,٠٩٪ ؛ مما يشير إلى أن أهمية دور العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والتشريعية، والتقنية في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.

وهذا يتفق ونتائج **دراسة (Jimu, 2018)** التي أكدت أن الطلب الاجتماعي على الكيانات الوهمية يزداد مع زيادة فرص صعود الحراك الاجتماعي؛ نتيجة العائد المادي المقترن بالحصول على الشهادة , كما أكدت أن الإنترنت قد فتح آفاقًا من النشاط الوهمي للكيانات التعليمية .

وكذلك أكدت نتائج **دراسة (أوتاني , معلا , ٢٠٢١)** أن الكيانات الوهمية تستغل بنود إخلاء المسؤولية كأحد الثغرات التشريعية في إطار محاولتها للتخلص من المساءلة القانونية، مع ضرورة تبني آليات قانونية تقوم على تجريم ممارسات الجامعات الوهمية بنصوص صريحة.

بينما حظيت العبارة **" ظهور أنماط من سوء السلوك الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي الشرعية ؛ دفع بانتشار العديد من الكيانات التعليمية الوهمية؛ كنوع من التجرؤ على مؤسسات التعليم الشرعية التي بدورها فقدت مصداقيتها " -** على أقل نسبة موافقة؛ حيث بلغت ٤٦,٥٩٪؛ مما يشير إلى ضعف دور العوامل الأكاديمية ذات الصلة بالكيانات الشرعية في انتشار الكيانات الوهمية.

جدول(١٦)التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاى لمفردات (المحور الثاني : الآثار, و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية) (ن =٤٤)

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
١	يمثل الحصول على مؤهل وهمي تهديدًا لأمن ,واستقرار المجتمع, وخروجًا على التنمية.	٪٩٧,٧٣	٪٠,٠٠	٪٢,٢٧	٤٠,٠٩ *	٢,٩٥	٠,٣٠	٪٩٧,٧٣	2	موافق
٢	وجود هذه الكيانات يؤدى إلى تبديل المبادئ, والقيم ليكون معيار المجتمع, وشعاره المداهنة , والنفاق الاجتماعى , والاحتيال , والخداع.	٪٩٣,١٨	٪٤,٥٥	٪٢,٢٧	٧٠,٩٦ *	٢,٩١	٠,٣٦	٪٩٥,٤٥	3	موافق
٣	انتشار هذه الكيانات يؤدى إلى انتهاك الثقة التي يضعها المجتمع في الحاصلين على المؤهلات الأكاديمية .	١٠٠,٠٠ %	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	—	٣,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠ %	1	موافق
٤	ينتج عن الكيانات الوهمية آثارًا سلبيًا على السمعة المؤسسية, وتسقط صورة سلبية على الجامعات الشرعية .	٪٨٨,٦٤	٪٦,٨٢	٪٤,٥٥	٦٠,٥٩ *	٢,٨٤	٠,٤٨	٪٩٢,٠٥	5	موافق
٥	يمكن اعتبار رسوم الالتحاق بالكيانات الوهمية- جزئيًا على الأقل-بمثابة خسائر في	٪٨٨,٦٤	٪٩,٠٩	٪٢,٢٧	٦٠,٨٦ *	٢,٨٦	٠,٤١	٪٩٣,١٨	4	موافق

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
	الموارد المادية للمؤسسات الشرعية.									
٦	تندرج الكيانات التعليمية الوهمية تحت إطار" اقتصاد الظل" " الأقتصاد الأسود"وهذا ينذر بتقليل الموارد لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية ؛نتيجة خفض الدخل الضريبي.	٦٨,١٨٪	٢٧,٢٧ %	٤,٥٥٪	٢٧,٤٦ *	٢,٦٤	٠,٥٧	٨١,٨٢٪	7	موافق
٧	تتحمل الجهات المعنية" التوظيف– دراسات عليا- معادلة شهادات" تكاليف زائدة ؛ لتمويل عمليات التحقيق لضمان شرعية الدرجات العلميةالمقدمة لها.	٧٠,٤٥٪	١٥,٩١ %	١٣,٦٤ %	٢٧,٣٢ *	٢,٥٧	٠,٧٣	٧٨,٤١٪	8	موافق
٨	يتكبد أرباب العمل المزيد من النفقات الإضافية" الوقت, والمال" في تعليم الأفراد الذين تمتوظيفهم بناء على أوراق اعتماد وهمية.	٨١,٨٢٪	١١,٣٦ %	٦,٨٢٪	٤٦,٦٨ *	٢,٧٥	٠,٥٨	٨٧,٥٠٪	6	موافق
٩	يتأثر الطلاب الملتحقين بالكيانات الوهمية نفسيًا ؛ نتيجة	٧٧,٢٧٪	٢٠,٤٥ %	٢,٢٧٪	٤٠,٤١ *	٢,٧٥	٠,٤٩	٨٧,٥٠٪	6	موافق

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
	تضليلهم بالوعود الزائفة, فهمفي حاجة إلى الدعم الأكاديمى , والعاطفي.									
١٠	يلحق حاملى المؤهلات الوهمية ضررًا بحاملى المؤهلات الشرعية ؛ لأنهم مجبرون على التنافس معهم بشكل غير عادل في الحصول على مزاياغير مستحقة.	٨٤,٠٩٪	٦,٨٢٪	٩,٠٩٪	٥١,٠٥ *	٢,٧٥	٠,٦١	٨٧,٥٠٪	6	موافق
١١	في بعض الحالات قد تؤدى انتشار الكيانات الوهمية إلى زيادة الطلب على الكيانات الشرعية, تقديرًا للفوائد التي سوف يتم الحصول عليها نتيجة الحصول على مؤهل شرعي.	٥٠,٠٠٪	٢٩,٥٥ %	٢٠,٤٥ %	٦,٠٥*	٢,٣٠	٠,٧٩	٦٤,٧٧٪	9	محايد
١٢	يتيح الالتحاق بالكيانات الوهمية مكاسب سريعة تتعلق بتحسين الذات , والمكانة الاجتماعية , والحصول على وظيفة ذات دخل مرتفع.	٥٤,٥٥٪	١٣,٦٤ %	٣١,٨٢ %	١١,٠٩ *	٢,٢٣	٠,٩١	٦١,٣٦٪	10	محايد
١٣	يشكل وجود الكيانات الوهمية نشاطًا	٣٨,٦٤٪	٢٩,٥٥ %	٣١,٨٢ %	٠,٥٩	٢,٠٧	٠,٨٥	٥٣,٤١٪	12	محايد

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
	اقتصاديًا قد يعود ببعض الفوائد في الكثير من القطاعات مثل: الخدمات البريدية , والإعلان , ووسائل الإعلام المشهورة التي تعرض إعلان عن هذه الشهادات.									
١٤	تؤثر الكيانات الوهمية في تسريع بعض اتجاهات التعليم العالى المعاصرة المتعلقة باختصار وقت التعلم أو الاعتراف بخبرات التعلم السابقة والمهارات الحياتية , أو زيادة فرص التعلم عبر الإنترنت	٪٣٨,٦٤	٣٨,٦٤ %	٢٢,٧٣ %	٢,٢٣	٢,١٦	٠,٧٨	٪٥٧,٩٥	11	محايد

***قيمة مربع كاى الجدولية معنوية عند مستوى ٠,٠٥ عند درجة حرية ٢(٥,٩٩) ، عند درجة حرية ١(٣,٨٤)**

ويتضح من الجدول رقم (١٦) الخاص بالدلالات الإحصائية الخاصة، والنسبة المئوية للتكرار، ومربع كاي، ونسبة الموافقة لعبارات المحور الثاني : الآثار والتداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية لعينة البحث - وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى معظم العبارات؛ حيث كانت قيمة (مربع كاي) المحسوبة أكبر من قيمة (مربع كاي) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) عند درجة حرية ٢(٥,٩٩)، عند درجة حرية ١(٣,٨٤)، وتراوحت نسب الموافقة لجميع العبارات ما بين (٥٣,٤١٪ إلى

١٠٠,٠٪) ، وكان اتجاه الاستجابة للعبارات رقم (١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠) (موافق) ، وللعبارات (١١-١٢-١٣-١٤) (محايد).

واحتلت عبارة " **انتشار هذه الكيانات يؤدى إلى انتهاك الثقة التي يضعها المجتمع في الحاصلين على المؤهلات الأكاديمية** " أعلى نسبة موافقة بلغت ١٠٠٪ , تلاها في الترتيب عبارة " **يمثل الحصول على مؤهل وهمي تهديدًا لأمن واستقرار المجتمع, وخروجًا على التنمية** " بنسبة موافقة بلغت **٩٧,٧٣٪** ؛ مما يشير إلى خطورة الظاهرة وتهديدها لبنية , واستقرار المجتمع، وهذا يتفق ودراسة **(Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023)** التي أكدت أن الأفراد الذين يحملون أوراق اعتماد زائفة، لا ينتهكون الثقة التي وضعها الآخرون فيهم، بل ينتهكون ثقة المجتمع ككل .

وكذلك نتائج دراسة **(Dadkhah & Bianciardi,2016)** التي أكدت أن الكيانات الوهمية لها تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي, ومن الضروري تنمية الوعي بآثارها السلبية .

في حين احتلت عبارة **" يشكل وجود الكيانات الوهمية نشاطًا اقتصاديًا قد يعود ببعض الفوائد في الكثير من القطاعات مثل: الخدمات البريدية، والإعلان، ووسائل الإعلام المشهورة التي تعرض إعلان عن هذه الشهادات.** " أقل نسبة موافقة بلغت**٥٣,٤١٪** ؛ مما يشير إلى ضعف تأثير الكيانات التعليمية الوهمية في هذا الجانب المتعلق بالفوائد الاقتصادية، وهذا **يتناقض** ونتائج **دراسة (Grolleau, & Mzoughi,2008)** التي اعتبرت الكيانات التعليمية الوهمية بمثابة منفعة عامة موازية عند تقييم آثارها الصافي على الاقتصاد بعامة .

جدول(١٧)التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاى لمفردات (المحور الثالث : إجراءات وجهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) (ن =٤٤)

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
١	تتسم الإجراءات التي تتبعها وزارة التعليم العالى والبحث العلمي في التعامل مع الكيانات التعليمية الوهمية بالفعالية.	٤٧,٧٣٪	٤٣,١٨٪	٩,٠٩٪	١١,٧٧*	٢,٣٩	٠,٦٥	٦٩,٣٢٪	7	موافق
٢	تم احترام القوانين واللوائح من قبل الكيانات الوهمية عقب غلقها إداريا .	٢٩,٥٥٪	٤٠,٩١٪	٢٩,٥٥٪	١,١٤	٢,٠٠	٠,٧٨	٥٠,٠٠٪	12	محايد
٣	تتسم الإجراءات المتبعة للتصدى للكيانات الوهمية بالنزاهة والشفافية والعدالة .	٥٤,٥٥٪	٣٨,٦٤٪	٦,٨٢٪	١٥,٥٩*	٢,٤٨	٠,٦٣	٧٣,٨٦٪	5	موافق
٤	لايزال بعض هذه الكيانات محصنة نسبيًا لإنها من حيث التنظيم لا تزال تعمل تحت إطار كونها جزءًا من شركات ناشئة أو شركات تسويقية وعقارية.	٤٥,٤٥٪	٤٧,٧٣٪	٦,٨٢٪	١٣,٩٦*	٢,٣٩	٠,٦٢	٦٩,٣٢٪	7	موافق
٥	لايزال هناك نقص في المعلومات المتاحة للجمهور حول هذه الكيانات التعليمية الوهمية .	٧٩,٥٥٪	١١,٣٦٪	٩,٠٩٪	٤٢,٣٢*	٢,٧٠	٠,٦٣	٨٥,٢٣٪	2	موافق
٦	قامت بعض الكيانات الوهمية بالاعتراض على قرارات وزارة العدل , ورفع دعاوى قضائية.	٢٥,٠٠٪	٦٨,١٨٪	٦,٨٢٪	٢٦,٢٣*	٢,١٨	٠,٥٤	٥٩,٠٩٪	9	محايد
٧	استطاعت بعض الكيانات الوهمية التحايل على القانون , وباشرت عملها من جديد في أماكن أخرى .	٥٤,٥٥٪	٤٠,٩١٪	٤,٥٥٪	١٧,٦٤*	٢,٥٠	٠,٥٩	٧٥,٠٠٪	4	موافق
٨	ساهمت حملات النشر الاعلامى والدعائي ضد الكيانات الوهمية في الحد من زيادة الطلب الاجتماعي عليها.	٥٠,٠٠٪	٤٠,٩١٪	٩,٠٩٪	١٢,١٨*	٢,٤١	٠,٦٦	٧٠,٤٥٪	6	موافق

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
٩	يتناسب عدد حملات الغلق الإدارى للكيانات الوهمية مع الانتشار الكمى والتوزيع الجغرافي لهذه الكيانات على مستوى الجمهورية.	٢٩,٥٥٪	٤٥,٤٥٪	٢٥,٠٠٪	٣,٠٥	٢,٠٥	٠,٧٥	٥٢,٢٧٪	11	محايد
١٠	تم اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل الآثار السلبية للكيانات التعليمية الوهمية على البيئة والمجتمع .	٣٤,٠٩٪	٤٣,١٨٪	٢٢,٧٣٪	٢,٧٧	٢,١١	٠,٧٥	٥٥,٦٨٪	10	محايد
١١	تسعى جهات إنفاذ القانون بالتنسيق مع وزارة العدل , والتعليم العالى والبحث العلمي في استخدام أساليب وتقنيات جديدة أو مبتكرة في تتبع عمل هذه الكيانات عبر الإنترنت.	٥٤,٥٥٪	٤٣,١٨٪	٢,٢٧٪	١٩,٩٦*	٢,٥٢	٠,٥٥	٧٦,١٤٪	3	موافق
١٢	هناك كيانات وهمية لديها من النفوذ ؛ بما يمكنها من الاستمرار تحت مظلة أنشطة أخرىغير تعليمية .	٤٧,٧٣٪	٣٨,٦٤٪	١٣,٦٤٪	٨,٢٣*	٢,٣٤	٠,٧١	٦٧,٠٥٪	8	موافق
١٣	لا يزال هناك مجالات تحتاج إلى تحسين لتعزيز جهود التصدي للكيانات التعليمية الوهمية.	٨٨,٦٤٪	١١,٣٦٪	٠,٠٠٪	٢٦,٢٧*	٢,٨٩	٠,٣٢	٩٤,٣٢٪	1	موافق

***قيمة مربع كاى الجدولية معنوية عند مستوى ٠,٠٥ عند درجة حرية ٢(٥,٩٩) ، عند درجة حرية ١(٣,٨٤)**

يتضح من الجدول رقم (١٧) الخاص بالدلالات الإحصائية الخاصة، والنسبة المئوية للتكرار، ومربع كاي، ونسبة الموافقة لعبارات المحور الثالث: إجراءات وجهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعينة البحث - وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى معظم العبارات؛ حيث كانت قيمة (مربع كاي) المحسوبة أكبر من قيمة (مربع كاي) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) عند درجة حرية ٢(٥,٩٩) ، عند درجة حرية ١(٣,٨٤) ،

وتراوحت نسب الموافقة لجميع العبارات ما بين (٥٠,٠٠٪ إلى ٩٤,٣٢٪) ، وكان اتجاه الاستجابة للعبارات رقم (١-٣-٤-٥-٧-٨-١١-١٢-١٣) (موافق) ، وللعبارات (٢-٦-٩-١٠) (محايد).

حيث حظيت العبارة" **لا يزال هناك مجالات تحتاج إلى تحسين لتعزيز جهود التصدي للكيانات التعليمية الوهمية"** بأعلى نسبة موافقة بلغت **٩٤,٣٢٪**, تلاها في الترتيب العبارة **" لايزال هناك نقص في المعلومات المتاحة للجمهور حول هذه الكيانات التعليمية الوهمية "** بنسبة موافقة بلغت **٨٥,٢٣٪**, مما يشير إلى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لا يزال أمامها مجالات يعتريها أوجه ضعف أو فتور. ويمكن بذل المزيد من الجهود بشأنها؛ لأجل التصدي للكيانات التعليمية الوهمية، خاصة بشأن نقص المعلومات المتاحة للجمهور للتصدى للكيانات الوهمية. بينما احتلت العبارة**" تم احترام القوانين واللوائح من قبل الكيانات الوهمية عقب غلقها إداريا"** بأقل نسبة موافقة بلغت **٥٠,٠٠٪** , وهذا يتسق في الاستجابات مع عبارات المحور الأول، في أن الثغرات التشريعية كانت من العوامل التي ساعدت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية، الأمر الذي يستدعي ضرورة تفعيل هيئات إنفاذ القانون .

جدول(١٨)التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح بالأوزان ومربع كاى لمفردات (المحور الرابع : سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية) (ن =٤٤)

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
١	تعزيز الوعي بالكيانات التعليمية الوهمية , وفهم أسبابها وتأثيراتها على المجتمع, من خلال حملات إعلامية وتثقيفية وبرامج تعليمية.	١٠٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	٠,٠٠٪	—	٣,٠٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠٪	1	موافق
٢	وضع سياسة رسمية واضحة وصارمة تستند إلى قواعد دستورية , وتشريعية بشأن التعامل مع الكيانات الوهمية	٩٥,٤٥٪	٢,٢٧٪	٢,٢٧٪	*٧٦,٤١	٢,٩٣	٠,٣٣	٩٦,٥٩٪	4	موافق
٣	تعزيز التعاون بين وزارة	٩٥,٤٥٪	٢,٢٧٪	٢,٢٧٪	*٧٦,٤١	٢,٩٣	٠,٣٣	٩٦,٥٩٪	4	موافق

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
	العدل , ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى , وهيئات إنفاذ القانون والهيئات الرقابية للعمل معًا في التصدي للكيانات الوهمية وتنفيذ العقوبات المناسبة للمخالفين									
٤	تغيير السلوك والتحول الثقافي من خلال التثقيف والتوعية وتعزيز القيم الإيجابية بين أفراد المجتمع .	٪٩٥,٤٥	٪٢,٢٧	٪٢,٢٧	*٧٦,٤١	٢,٩٣	٠,٣٣	٪٩٦,٥٩	4	موافق
٥	الارتقاء بمستوى التعليم والتعلم وفرص التدريب الممنوحة ,بما يمثل ضغطًا على الكيانات الوهمية في صعوبة تقليد , ومحاكاة الكيانات الشرعية.	٪٩٥,٤٥	٪٢,٢٧	٪٢,٢٧	*٧٦,٤١	٢,٩٣	٠,٣٣	٪٩٦,٥٩	4	موافق
٦	تقديم الدعم المادى , والأكاديمى للفئات المرشحة للالتحاق بالكيانات الوهمية .	٪٤٥,٤٥	٪١٨,١٨	٪٣٦,٣٦	٥,٠٩	٢,٠٩	٠,٩١	٪٥٤,٥٥	13	محايد
٧	تنظيم عمل مؤسسات التعليم العالى الخاص التى لا تتبع ممارسات الاعتماد القياسية .	٪٧٩,٥٥	٪١٥,٩١	٪٤,٥٥	*٤٣,١٤	٢,٧٥	٠,٥٣	٪٨٧,٥٠	11	موافق
٨	اعتماد مزيد من المعايير الصارمة في سياسات توظيف الخريجين باعتماد المقابلات القائمة على الكفاءة كآلية لضمان صحة المؤهلات الأكاديمية .	٪٨٦,٣٦	٪٩,٠٩	٪٤,٥٥	*٥٥,٨٢	٢,٨٢	٠,٥٠	٪٩٠,٩١	8	موافق
٩	تقنين عمل شركات الاستشارات التعليمية , ومراكز التدريب التي تؤدى إلى عدم تكافؤ الفرص بين الطلاب.	٪٦٣,٦٤	٪٢٧,٢٧	٪٩,٠٩	*٢٠,٣٦	٢,٥٥	٠,٦٦	٪٧٧,٢٧	12	موافق
١٠	التركيز على تقليل الفجوات	٪٧٧,٢٧	٪٢٠,٤٥	٪٢,٢٧	*٤٠,٤١	٢,٧٥	٠,٤٩	٪٨٧,٥٠	11	موافق

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
	في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى الشرعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة والمناطق الجغرافية المتباينة.									
١١	تأمين التمويل المستدام للبرامج والمشاريع المتعلقة بحماية الكيانات الشرعية .	٨٨,٦٤٪	٦,٨٢٪	٤,٥٥٪	٦٠,٥٩*	٢,٨٤	٠,٤٨	٩٢,٠٥٪	7	موافق
١٢	إنشاء معايير دولية آمنة لإنتاج وثائق أكاديمية أمنة , ومصادقة ذاتيًا -self authenticating.	٩٥,٤٥٪	٤,٥٥٪	٠,٠٠٪	٣٦,٣٦*	٢,٩٥	٠,٢١	٩٧,٧٣٪	3	موافق
١٣	البحث عن طرق بديلة للتمييز بين المؤسسات , لضمان استمرارها في أن تكون الوجهة الأفضل من حيث القدرة علي استقطاب الطلاب.	٩٠,٩١٪	٦,٨٢٪	٢,٢٧٪	٦٥,٧٧*	٢,٨٩	٠,٣٩	٩٤,٣٢٪	6	موافق
١٤	توعية أساتذة الجامعة بعدم التعاون مع هذه الكيانات الوهمية سواء على مستوى التدريس, أو الإدارة, أو الاشراف , أو مشروعات التخرج.	٩٧,٧٣٪	٢,٢٧٪	٠,٠٠٪	٤٠,٠٩*	٢,٩٨	٠,١٥	٩٨,٨٦٪	2	موافق
١٥	إعادة النظر في المؤهلات الممنوحة من شركات محددة كجزء من المتطلبات للقبول في البرامج الأكاديمية أو كوحدات دراسية معترف بها المؤسسات الشرعية.	٨١,٨٢٪	١٥,٩١٪	٢,٢٧٪	٤٧,٧٧*	٢,٨٠	٠,٤٦	٨٩,٧٧٪	9	موافق
١٦	تحتاج المؤسسات الشرعية إلى إعادة التكيف مع المتغيرات المعاصرة ؛ لتوفير احتياجات قاعدة طلابية أكثر تنوعًا .	٧٩,٥٥٪	١٨,١٨٪	١ ٢,٢٧٪	٤٣,٩٦*	٢,٧٧	٠,٤٨	٨٨,٦٤٪	10	موافق
١٧	تقييم الإجراءات المتخذة بانتظام لتحديد مدى	٩٠,٩١٪	٩,٠٩٪	٠,٠٠٪	٢٩,٤٦*	٢,٩١	٠,٢٩	٩٥,٤٥٪	5	موافق

م	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	مربع كاى	المتوسط المرجح بالأوزان	الانحراف المعيارى	نسبة الموافقة %	الترتيب	اتجاه الاستجابة
		التكرار %	التكرار %	التكرار %						
	فعاليتها وتعديلها وفقًا للتطورات والاحتياجات الجديدة.									
١٨	تعزيز الشفافية والمساءلة بحيث يكون هناك نظام شفاف للإعلان عن النتائج والتقدم المحرز في التصدي للكيانات التعليمية الوهمية، مع تحميل المسؤولية للجهات المعنية عن الأداء.	٩٣,١٨٪	٦,٨٢٪	٠,٠٠٪	*٣٢,٨٢	٢,٩٣	٠,٢٥	٩٦,٥٩٪	4	موافق

***قيمة مربع كاى الجدولية معنوية عند مستوى ٠,٠٥ عند درجة حرية ٢(٥,٩٩) ، عند درجة حرية ١(٣,٨٤)**

يتضح من الجدول رقم (١٨) الخاص بالدلالات الإحصائية الخاصة، والنسبة المئوية للتكرار، ومربع كاي، ونسبة الموافقة لعبارات المحور الرابع : سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية لعينة البحث - وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى معظم العبارات؛ حيث كانت قيمة (مربع كاي) المحسوبة أكبر من قيمة (مربع كاي) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) عند درجة حرية ٢(٥,٩٩) ، عند درجة حرية ١(٣,٨٤) ، وتراوحت نسب الموافقة لجميع العبارات ما بين (٥٤,٥٥٪ إلى ١٠٠,٠٪) ، وكان اتجاه الاستجابة للعبارات رقم (١-٢-٣-٤-٥-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨) (موافق)، وللعبارة رقم (٦) (محايد).

حيث حظيت عبارة" **تعزيز الوعي بالكيانات التعليمية الوهمية، وفهم أسبابها وتأثيراتها على المجتمع؛ من خلال حملات إعلامية وتثقيفية وبرامج تعليمية "** بأعلى نسبة موافقة بلغت ١٠٠٪، تلاها في الترتيب عبارة **"توعية أساتذة الجامعة بعدم التعاون مع هذه الكيانات الوهمية سواء على مستوى التدريس, أو الإدارة، أو الاشراف، أو مشروعات التخرج"** بنسبة موافقة بلغت ٩٨,٨٦٪ ؛ مما يشير إلى أهمية هذين الجانبين في التصدي للكيانات التعليمية الوهمية.

وهذا يشير إلى ضرورة الأخذ بالنهج الاستباقي الذي أكّدته **دراسة (Jimu, 2018)** ، وكذلك النهج التوعي الذي أكّدته **دراسة (Kayyali , 2022)** في التصدي للكيانات التعليمية الوهمية؛ بما يسهم في تسهيل وصول المعلومات إلى الجمهور، وتوعية الأفراد بشكل كاف .

وكذلك **دراسة(Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023)**، التي أوصت بضرورة بناء الوعي بأهمية التحقق من أوراق اعتماد أي مؤسسة تعليمية، في ظل انتشار الخدمات الوهمية؛ لضمان جودة العملية التعليمية . ويتسق هذا أيضًا ونتائج المحور السابق؛ من جهة أنه لازالت جهود الوزارة في مجال التوعية بهذه الكيانات تحتاج إلى مزيد من التحسين.

في حين احتلّت العبارة " **تقديم الدعم المادي، والأكاديمي للفئات المرشحة للالتحاق بالكيانات الوهمية"** بأقل نسبة موافقة بلغت ٥٤,٥٥٪ ؛ مما يشير إلى ضعف تضامن العينة من القيادات الجامعية، مع الطلاب الملتحقين بالكيانات الوهمية، وأنهم يتحملون المسؤولية عن التحاقهم بهذه الكيانات. وهذا **يتناقض** وتوصيات **دراسة(Eaton; Carmichael, Are You for Real, 2023)** ؛ التي أكدت ضرورة تقديم الدعم الأكاديمي والنفسي للطلاب الذين خُدِعوا بالكيانات الوهمية والتحقوا بها, وكذلك **يتناقض** ونتائج **دراسة (Antoninis, 2022)** التي أكدت ضرورة اتباع النهج التعويضي؛ كأحد الاتجاهات المعاصرة في حماية الكيانات الشرعية، والحد من الكيانات الوهمية

المقارنة بين أبعاد والمحاور قيد البحث طبقا لنوع الكلية:

جدول (١٩)

يوضح الدلالات الإحصائية الخاصة بالمحاور والمجموع الكلي للمحاور قيد البحث ن = ٤٤

الدلالات الإحصائية / المحاور	كلية عملية ن =٢٥		كلية نظرية ن = ١٩		الفرق بين المتوسطين	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	سَ	±ع	سَ	±ع			
المحور الاول : العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.	43.16	7.72	47.05	7.16	3.89	1.71	0.09
المحور الثانى : الآثار و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية	36.28	3.94	37.42	4.30	1.14	0.91	0.37
المحور الثالث : إجراءات وجهود وزارة التعليم العالى والبحث العلمي	30.52	4.29	31.53	3.92	1.01	0.80	0.43
المحور الرابع : سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية	50.52	3.38	51.05	3.12	0.53	0.54	0.60
المجموع الكلى	160.48	15.64	167.05	15.07	6.57	1.40	0.17

*** قيمة (ت) الجدولية معنوية عند مستوى ٠,٠٥ = 2.02**

يتضح من الجدول (١٩) الخاص بالدلالات الإحصائية الخاصة بالمحاور والمجموع الكلى للمحاور طبقاً لنوع الكلية لعينة البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فى جميع المتغيرات، حيث تراوحت قيمة (ت) المحسوبة فيها ما بين (٠,٥٤ إلى ١,٧١) وهذه القيم أقل من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = (٢,٠٢) وبمستوى دلالة أكبر من ٠,٠٥.

المقارنة بين أبعاد والمحاور قيد البحث طبقا لطبيعة العمل الإدارى

جدول (٢٠)

يوضح الدلالات الإحصائية الخاصة بالمحاور والمجموع الكلي للمحاور قيد البحث ن = ٤٤

الدلالات الإحصائية / المحاور	عميد كلية ن =١١		وكيل كلية ن = ٣٣		الفرق بين المتوسطين	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	سَ	±ع	سَ	±ع			
المحور الاول: العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.	44.55	7.29	44.94	7.87	0.39	0.15	0.88
المحورالثانى: الآثار, و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية	37.00	3.92	36.70	4.20	0.30	0.21	0.83
المحور الثالث : إجراءات وجهود وزارة التعليم العالى والبحث العلمي	30.73	4.20	31.03	4.16	0.30	0.21	0.84
المحور الرابع: سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية	50.91	3.99	50.70	3.03	0.21	0.19	0.85
المجموع الكلى	163.18	15.48	163.36	15.84	0.18	0.03	0.97

*** قيمة (ت) الجدولية معنوية عند مستوى ٠,٠٥ = 2.02**

يتضح من الجدول (٢٠) الخاص بالدلالات الإحصائية الخاصة بالمحاور والمجموع الكلى للمحاور طبقاً لطبيعة العمل الإدارى لعينة البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فى جميع المتغيرات ، حيث تراوحت قيمة (ت) المحسوبة فيها ما بين (٠,٠٣ إلى ٠,٢١) وهذه القيم أقل من قيمة (ت) الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) = (٢,٠٢) وبمستوى دلالة أكبر من ٠,٠٥ .

المقارنة بين أبعاد والمحاور قيد البحث طبقا لعدد سنوات العمل الإدارى

جدول (٢١)

يوضح التوصيف الإحصائي الخاص بالمحاور والمجموع الكلي للمحاور قيد البحث ن = ٤٤

المحاور	عدد سنوات العمل الإدارى	العينة	المتوسط	الانحراف المعيارى	أقل قيمة	أكبر قيمة
المحور الاول : العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.	أقل من ٥ سنوات	10	46.60	5.13	40.00	55.00
	من ٥-١٠ سنوات	29	44.07	8.85	28.00	57.00
	أكثر من ١٥ سنة	5	45.80	2.95	41.00	48.00
	المجموع	44	44.84	7.65	28.00	57.00
المحور الثانى : الآثار, و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية	أقل من ٥ سنوات	10	36.40	4.33	30.00	42.00
	من ٥-١٠ سنوات	29	36.62	4.14	29.00	42.00
	أكثر من ١٥ سنة	5	38.40	3.78	33.00	42.00
	المجموع	44	36.77	4.09	29.00	42.00
المحور الثالث : إجراءات وجهود وزارة التعليم العالى والبحث العلمي	أقل من ٥ سنوات	10	30.20	3.97	25.00	36.00
	من ٥-١٠ سنوات	29	31.45	4.40	24.00	39.00
	أكثر من ١٥ سنة	5	29.60	2.51	26.00	33.00
	المجموع	44	30.95	4.12	24.00	39.00
المحور الرابع : سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية	أقل من ٥ سنوات	10	49.80	3.65	43.00	54.00
	من ٥-١٠ سنوات	29	51.07	3.13	40.00	54.00
	أكثر من ١٥ سنة	5	50.80	3.42	46.00	54.00
	المجموع	44	50.75	3.24	40.00	54.00
المجموع الكلى	أقل من ٥ سنوات	10	163.00	14.03	142.00	184.00
	من ٥-١٠ سنوات	29	163.21	17.19	130.00	192.00
	أكثر من ١٥ سنة	5	164.60	9.69	155.00	176.00
	المجموع	44	163.32	15.57	130.00	192.00

جدول (٢٢)

يوضح الدلالات الإحصائية الخاصة بالمحاور والمجموع الكلى للمحاور طبقاً لعدد سنوات العمل الإدارى لعينة البحث ن = ٤٤

الدلالات الإحصائية / المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المحور الاول : العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.	بين المجموعات	52.82	2	26.41	0.44	0.65
	داخل المجموعات	2463.06	41	60.07		
	المجموع	2515.89	43			
المحور الثانى: الآثار, و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية	بين المجموعات	15.30	2	7.65	0.45	0.64
	داخل المجموعات	704.43	41	17.18		
	المجموع	719.73	43			
المحور الثالث : إجراءات وجهود وزارة التعليم العالى والبحث العلمي	بين المجموعات	21.94	2	10.97	0.64	0.53
	داخل المجموعات	707.97	41	17.27		
	المجموع	729.91	43			
المحور الرابع : سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية	بين المجموعات	11.99	2	5.99	0.56	0.58
	داخل المجموعات	440.26	41	10.74		
	المجموع	452.25	43			
المجموع الكلى	بين المجموعات	9.59	2	4.79	0.02	0.98
	داخل المجموعات	10419.96	41	254.15		
	المجموع	10429.55	43			

*** قيمة (ف) الجدولية معنوى عند مستوى ٠,٠٥**

يتضح من جدول (٢٢) الخاص بالمحاور والمجموع الكلى للمحاور طبقاً لعدد سنوات العمل الإدارى لعينة البحث عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٥ فى جميع المتغيرات حيث كانت قيمة ف المحسوبة أقل من قيمة ف الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ وقيمة مستوى المعنوية أكبر من ٠,٠٥ .

جدول رقم (٢٣)

التوصيف الإحصائى للمحاور قيد البحث لدى عينة الدراسة الأساسية ن =٤٤

المحاور	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	معامل الألتواء	عدد العبارات	المتوسط المرجح	نسبة الموافقة%	الترتيب	اتجاه الإستجابة
المحور الاول : العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية.	28.00	57.00	44.84	7.65	-0.18	19	2.36	%68.00	٤	موافق
المحور الثانى : الآثار و التداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية	29.00	42.00	36.77	4.09	-0.25	14	2.63	%81.33	٢	موافق
المحور الثالث : إجراءات وجهود وزارة التعليم العالى والبحث العلمي	24.00	39.00	30.95	4.12	0.65	13	2.38	%69.06	٣	موافق
المحور الرابع: سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية	40.00	54.00	50.75	3.24	-0.23	18	2.82	%90.97	١	موافق
المجموع الكلى	130.00	192.00	163.32	15.57	0.23	64	2.55	%77.59		موافق

يتضح من الجدول رقم (٢٣) - الخاص بالتوصيف الإحصائي للمحاور قيد البحث لدى عينة الدراسة الأساسية - أن قيم معامل الالتواء لجميع المتغيرات جاءت قريبة من الصفر؛ حيث انحصرت قيم معامل الالتواء ما بين (-0.25) إلى (٠,٦٥)، **كما تراوحت نسبة الموافقة ما بين (٦٨,٠٠٪ ، ٩٠,٩٧٪) وكان أقل نسبة موافقة للمحور الاول: العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية بنسبة ٦٨,٠٠٪، وكان أعلى نسبة موافقة للمحور الرابع : سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية بنسبة ٩٠,٩٧٪، كما يتضح أن اتجاه الاستجابة لجميع المحاور، والمجموع الكلى للاستبيان (موافق).**

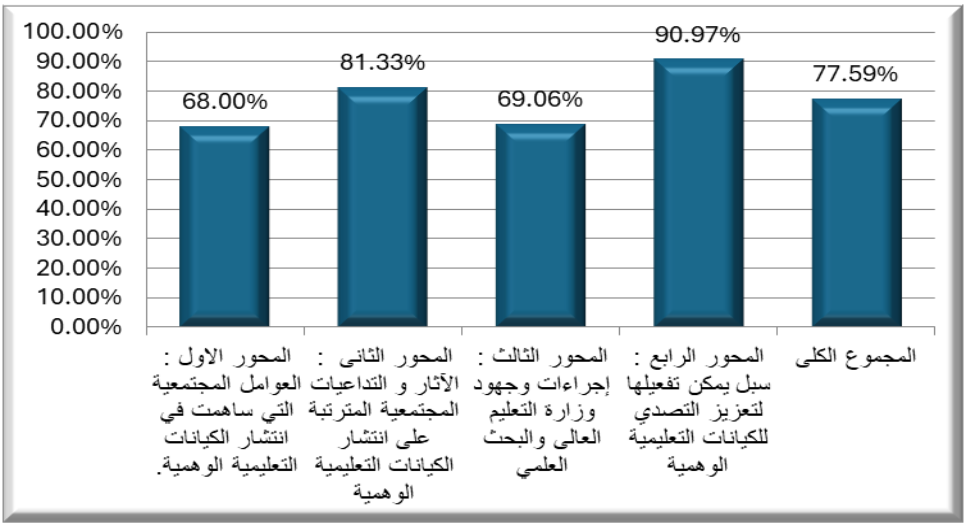

الشكل البيانى رقم (٣) الخاص بنسب الموافقة للمحاور والمجموع الكلى

ملخص عام لنتائج الدراسة الميدانية :

- **فيما يتعلق بالمحور الأول : العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية :**

من وجهة نظر عينة البحث، احتلت العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والتشريعية، والتقنية الأولوية في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية - نسبة موافقة تتراوح مابين ٨٤,٠٩-٨٩,٧٧٪ ؛ تلك العوامل ذات الصلة بالرغبة في الحصول على أوراق اعتماد ذات عائد مادي سريع، وظهور التكنولوجيا الحديثة، واستغلال الثغرات القانونية، والتشريعية .

في حين تراجعت دور العوامل ذات الصلة بالكيانات الشرعية؛ حيث تراواحت نسبة الموافقة ما بين ٤٦,٥٩-٥٢,٢١٪ كتلك المتعلقة بضعف مواكبة النظام التعليمي التقليدي للتوجهات الجديدة في هيكل العمالة، أو ظهور أشكال من التعليم الموزع؛ كإنشاء وحدات منفصلة ضمن هياكل المؤسسات الشرعية، أو ضعف أنظمة التحقق في بعض الجامعات بقطاع الدراسات العليا، أو الشراكة الدولية غير المقبولة، أو ظهور أنماط من سوء السلوك الأكاديمي بمؤسسات التعليم الشرعية، الذي قد يدفع بانتشار الكيانات الوهمية كنوع من التجرؤ على الكيانات الشرعية .

- **فيما يتعلق بالمحور الثاني : الآثار والتداعيات المجتمعية المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية :**

من وجهة نظر عينة البحث، احتلت الآثار السلبية للكيانات التعليمية الوهمية الأولوية في الترتيب، وحظيت بنسبة موافقة تتراوح بين ٩٢,٠٥-١٠٠٪ ؛ حيث تجلت الآثار ذات الصلة بتهديد أمن المجتمع واستقراره، والخروج على التنمية، وانتهاك الثقة التي يضعها المجتمع في الحاصلين على المؤهلات الأكاديمية؛ في حين تراجعت الآثار الإيجابية للكيانات التعليمية الوهمية من وجهة نظر عينة الدراسة فحظيت بنسبة موافقة تتراوح ما بين ٥٣,٤١-٥٧,٩٥٪ ؛ تلك المتعلقة بالعائد على الاقتصاد، أو تسريع بعض اتجاهات التعليم المعاصرة المتعلقة باختصار وقت التعلم، والاعتراف بخبرات التعلم السابقة، والمهارات الحياتية .

- **فيما يتعلق بالمحور الثالث : إجراءات، وجهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للتصدي للكيانات التعليمية الوهمية .**

من وجهة نظر عينة البحث، لا يزال أمام وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي مجالات يعتريها أوجه ضعف أو قصور، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود بشأنها؛ خاصة على مستوى بناء الوعي المجتمعي بشأن الظاهرة؛ فقد وافقت العينة بنسبة تتراوح ما بين ٨٥,٢٣-٩٤,٣٢٪، مما يُشير إلى نقص المعلومات المتاحة للجمهور حول الكيانات التعليمية الوهمية، كما أنه لا يزال هناك العديد من المجالات التي تحتاج إلى تحسين؛ لتعزيز جهود وزراة التعليم العالي والبحث العلمي؛ للتصدى للكيانات الوهمية .

- **فيما يتعلق بالمحور الرابع: سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية:**

من وجهة نظر عينة البحث، احتل **النهج الاستباقي والتوعوي** الأولوية في التصدي للكيانات التعليمية الوهمية بنسبة موافقة تتراوح بين ٩٧,٧٣- ١٠٠٪ ؛ خاصة فيما يتعلق بضرورة تعزيز الوعي بالكيانات الوهمية وفهم أسبابها، وتأثيراتها على المجتمع، وكذلك تعزيز وعي أساتذة الجامعة؛ بعدم التعاون مع هذه الكيانات الوهمية سواء على مستوى التدريس، أو الإدارة، أو مشروعات التخرج، أو غير ذلك . في حين لم تدعم العينة **النهج التعويضي؛** فلم يحظَ إلا بنسبة موافقة بلغت ٥٤,٥٥٪ سواء فيما يتعلق بوجود سياسات لدعم الفئات الأكثر حرمانًا من الدراسة، أو تقديم الدعم المادي والأكاديمي للفئات المرشحة للالتحاق بالكيانات الوهمية .

- **على مستوى محاور الاستبانه بعامة :**

تراوحت نسبة الموافقة ما بين (٦٨,٠٠٪ ، ٩٠,٩٧٪) وكان أقل نسبة موافقة للمحور الأول : العوامل المجتمعية التي ساهمت في انتشار الكيانات التعليمية الوهمية بنسبة ٦٨,٠٠٪ . وكان أعلى نسبة موافقة للمحور الرابع : سبل يمكن تفعيلها لتعزيز التصدي للكيانات التعليمية الوهمية بنسبة ٩٠,٩٧٪، كما يتضح أن اتجاه الاستجابة لجميع المحاور، والمجموع الكلي للاستبيان (موافق).

– المقارنة بين أبعاد والمحاور قيد البحث طبقا لنوع الكلية، وعدد سنوات العمل الإداري، وطبيعة العمل الإداري :

تبيَّنَ لعيّنةِ البحث طبقاً لنوع الكلية، وطبيعة العمل الإداري، وعدد سنواته - عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) فى جميع المتغيرات، وهذا قد يرجع إلى تشابه الخبرات التي تتكون في العمل الإداري للقيادات الجامعية، تحت مظلة قانون واحد هو قانون تنظيم الجامعات , وتشابه الفضاءات الجامعية التي تشكل آراء تكاد تكون متقاربة إزاء القضايا التعليمية، رغم اختلاف طبيعة التخصصات، والمسميات الوظيفية.

ثانيًا- رؤية مُقترحة؛ لتعزيز تنفيذ سُبل التصدي للكيانات التعليمية الوهمية بمؤسسات التعليم العالي:

يتعلق هذا المحور بالإجابة عن السؤال البحثي: ما الرؤية المقترحة لتعزيز تنفيذ سُبل التصدي للكيانات التعليمية الوهمية؟

في ضوء ما كشفت عنه الدراسة النظرية والميدانية من نتائج ذات صلة بطبيعة الظاهرة، وعواملها وتداعياتها، وسبل التصدي لها من منظور القيادات الجامعية بجامعة الإسكندرية - يلزم صوغ رؤية مقترحة تستهدف تعزيز تنفيذ سُبل التصدي للكيانات التعليمية الوهمية؛ انطلاقًا من فلسفة، ومرتكزات، وأهداف، وإجراءات محققة لهذه الأهداف، بالإضافة إلى ضمانات يجب أخذها في الاعتبار؛ لنجاح الرؤية، وسُبل التغلب على أهم الصعوبات، والمعوقات المحتملة .

فلسفة الرؤية المُقترحة :

تُمثل مؤسسات التعليم العالي أعمدة رئيسة في بناء مجتمعات مُستقرة عن طريق إعداد خريجين مُؤهلين بالمعرفة , والمهارات, والقيم, والأخلاقيات, والانفتاح الثقافي, والبحث , والابتكار؛ للمساهمة في التنمية المستدامة للمجتمعات ؛ من خلال كيانات تعليمية شرعية, تتمتَّع بالتنظيم, والجودة و الشفافية , والمُساءلة ؛ ممَّا يُعزز الثقة العامة في

نوعية التعليم المُقدَّم. ولكن مع وجود كيانات تعليمية وهمية غير شرعية بمؤسسات التعليم العالي, تقوَّضَت تلك الثقة. وفي ضوء ذلك تنطلق فلسفة الرؤية المقترحة مما يلي :

- تُعد الكيانات التعليمية الوهمية أحد مظاهر الاحتيال الأكاديمي , وهي- كصناعة- ليست منفصلة , بل تتشابك , وتتربط مع صناعات أخرى, مثل: الغش في العقود, ومؤسسات الاعتماد الوهمية , والدرجات العلمية الوهمية , والدبلومات المزيفة .
- تجاهل الكيانات التعليمية الوهمية يعني تقويض قدرة المجتمع على تلبية مُتطلبات وجود تعليم عالي الجودة , وتمتُّع الطلاب بتجربة تعليمية مُثمرة , وفعَّالة , كما يُقلل من فرصهم في الوصول إلى التنمية الشخصية , والمهنية.
- الكيانات التعليمية الوهمية ظاهرة تتحدَّى نظام التعليم العالي؛ و تُهدد أمن , واستقرار المجتمع, يستدعي التصدي لها وجود تنسيق بين الجامعة, ومُختلف الجهات الرقابية , والتشريعية , مع ضرورة الإقرار بضَعف قدرة الجانب القانوني وحدهُ على مكافحتها , والقضاء عليها .

ب-أُسُس الرؤية المُقترحة , ومبادئها:

تستند الرؤية المُقترحة إلى مجموعة من الأسس , والركائز , والتي من بينها ما يلي :

- الكيانات التعليمية الوهمية هي مُشكلة خطيرة , يواجهُها المجتمع في العصر الحالي، وتشمل أنواع مختلفة من الأعمال الاحتيالية, التي تستهدف الطلاب, والمتعلمين؛ لأجل الربح والنفع المادى .
- مُبادرة واحدة لن تقضي على الكيانات التعليمية الوهمية؛ فلا يوجد حل سهل, عابر لنطاق الحدود للجامعات الوهمية ؛ فمتابعة الكيانات التعليمية الوهمية يمثل تحدى ؛ حيث يتمتع مشغلوها بالذكاء , والمرونة, وينتقلون بين المواقع الافتراضية, والمادية.
- لابُدَّ من الجمع بين العديد من الإستراتيجيات, مع ضرورة اتباع نهج تعاوني, وتبادُل للمعلومات في جميع أنحاء العالم حول كيفية التصدي لهذه الكيانات.

- الكيانات التعليمية الشرعية بحاجة إلى إيجاد طرق بديلة؛ لتصير أكثر فعالية في توفير احتياجات قاعدة طلابية أكثر تنوعًا , والتي من المرجح أن تشمل تطوير, وتحسين طرائق التعلُّم المختلفة, والتكيُّف مع الصناعة ؛ لجذب نطاق أوسع من الطلاب.
- التعليم الوهمي ليس قاصرًا على الكيانات الوهمية فحسب, فالجامعات الشرعية مُعرضة هي الأخرى للخطر أيضًا.

- إثارة الوعي المجتمعي بالمخاطر المترتبة على انتشار الكيانات التعليمية الوهمية .
- توضيح التهديدات المتزايدة من وجود الكيانات التعليمية الوهمية, وتثقيف الآخرين بالمشاركة , والدعوة المستمرة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيّين بالأخلاقيات , والنزاهة في التعليم .

- تطوير إطار واسع للتعاون بين أصحاب المصالح من القيادات الجامعية, ومؤسسات التوظيف من القطاعين : الحكومي , والخاص , وسلطات إنفاذ القانون ؛ بما يسهم في تطوير قاعدة معرفية قوية , من شأنها أن تُحدث تغييرًا فعالًا ؛ للتصدِّي للكيانات التعليمية الوهمية .

-تعزيز تنفيذ السُّبل المقترحة من القيادات الجامعية في التصدي للكيانات التعليمية الوهمية , والحد من انتشارها مستقبلا .

- توفير مجموعة من الآليات والتدابير ؛ بما يكفل التعامل الكيانات التعليمية الوهمية .

د-ضمانات, أو متطلبات تنفيذ الرؤية المقترحة :

هناك مجموعة من المتطلبات- تختلف باختلاف الاحتياجات, والتحديات, وبتطور الظاهرة وسياقها- يُفترض توافرها على مستويات مختلفة؛ لضمان تعزيز تنفيذ سُبل التصدي للكيانات التعليمية الوهمية بمؤسسات التعليم العالي, والتي منها ما يأتي:

- **التوعية والتثقيف المُستمر**: يجب تعزيز الوعي بظاهرة الكيانات التعليمية الوهمية, وفَهم أسبابها , وتأثيراتها السلبية على المجتمع .
- **التشريع والسياسات, وفعالية التطبيق**: يجب وضع قوانين , وسياسات واضحة وفعّالة تستهدف التصدي للكيانات التعليمية الوهمية , وتَحدُّ من انتشارها مستقبلا؛ بالإضافة إلى تنفيذ العقوبات المناسبة للمخالفين بدقة دون تحيُّز.
- **التدخُّل المُبكر**: يجب التدخل المبكر؛ لمنع انتشار الكيانات التعليمية الوهمية؛ من خلال البرامج والخدمات المناسبة.
- **التمكين الاقتصادي والاجتماعي**: يُمكن إتاحة الفُرص الاقتصادية للفئات الضعيفة, والمحرومة, والمُعرَّضة للتوجه نحو الالتحاق بالكيانات التعليمية الوهمية؛ كفرصة بديلة عن تلك التي فقدتها في الالتحاق بالكيانات الشرعية.
- **تحسين جودة التعليم , وتعزيز فُرص الوصول الشامل:** يُمكن تعزيز الجودة في عمليات التعلُّم , والتدريس؛ من خلال تطوير المناهج, وتوفير التدريب المستمر للمعلمين , واستخدام أساليب تعليمية مبتكرة وفعالة, مع ضمان حق الجميع في الحصول على تعليم حقيقي , غير وهمي, يتمتع بالمصداقية , والشرعية، وذي جودة عالية . هذا بالإضافة إلى التركيز على تقليل الفجوات في الوصول إلى التعليم بين الفئات الاجتماعية المختلفة , والمناطق الجغرافية المُتباينة.
- **بناء الشراكات**: يجب تعزيز التعاون بين وزارة التعليم العالي, والبحث العلمي, والجمعيَّات العلمية , والمِهَنية , والنقابية, والرقابية , والقطاع الخاص؛ للعمل معًا في مكافحة الظاهرة, والتنسيق, وتبادل المعرفة والخبرات؛ لتعزيز الجهود المشتركة.
- **تعزيز الشفافية والمُساءلة** :يجب أن يكون هناك نظام شفاف؛ للإبلاغ عن النتائج , والتقدم المُحرَز في التصدي للكيانات التعليمية الوهمية ، مع تحميل المسؤولية للجهات المعنية بالأداء.

- **التقييم, والمُراقبة المستمرة** : يجب أن يُجْرَى تقييم, وتحليل دوري للنتائج المُتحققة بانتظام؛ لضمان فعالية الإجراءات , وتحديد مدى فعاليتها , واجراء التعديلات اللازمة وفقًا للتطورات والاحتياجات الجديدة.
- **تعزيز البحث والتقييم**: يجب إجراء البحوث, والتقييمات المستمرة؛ لفهم تطور الظاهرة , وفعالية الإجراءات المُتخذة ؛ لمواجهتها، وتعديل الإستراتيجيات؛ وفقًا للنتائج والتحليلات.

وبتضافُر تلك المُتطلبَّات يُمكِن تعزيز تنفيذ السبل المتخذة للتصدى للكيانات التعليمية الوهمية بفعالية واستدامة.

د-إجراءات التنفيذ :

يُمكن تنفيذ مجموعة من الإجراءات, من شأنها أن تحدَّ من انتشار الكيانات التعليمية الوهمية, وتعمل على تنفيذها عدة مستويات مختلفة , منها :

- **على مستوى وزارة التعليم العالي , والبحث العلمي :**
- تحديد الخصائص الأساسية , والمشتركة للكيانات التعليمية الوهمية, ونشر الوعي بها على مستوى المجتمع.
- نشر الوعي المجتمعي على مستوى الجمهور , والطلاب , وأولياء الأمور بالأضرار الناجمة عن الكيانات التعليمية الوهمية .
- وضع سياسة رسمية واضحة صارمة, تستند إلى قواعد دستورية , وتشريعية بشأن التعامل مع الكيانات الوهمية , فالتعليم قضية أمن قومي , ولا يصحُّ أن يكون مجالًا للتسوية , وإعادة توفيق للأوضاع .
- تطوير الإجراءات التنظيمية الفعالة, والفحص, والكشف عن الأنشطة الاحتيالية داخل المؤسسات التعليمية .
- البحث في إجراءات التعليم , والتركيز على قيم, وأخلاقيات التعليم , أكثر من التركيز على قواعد , وسياسات , وإجراءات القبول , وعمليات التقييم .

- تشديد العقوبات المفروضة على أولئك الذين يُقدمون أوراق اعتماد وهمية , مثل: السجن أو الغرامة المالية . وهذا من شأنه أنْ ينقل رسالة واضحة حول خطورة الجريمة , ويمثل رادعًا لأي شخص آخر.
- مَنع الوصول إلى عناوين URL الخاصة بمواقع الويب الخاصة بالكيانات الوهمية , وحَظْر صفحات التواصل الاجتماعى الخاصة بهذه الكيانات .
- بِناء الوعي المجتمعي بضرورة التحقق من أوراق اعتماد أي مؤسسة تعليمية.
- التواصُل, وتبادل المعلومات مع المؤسسات على المستوى الإقليمي , والوطني , والعالمي في التعليم العالي , وكذلك مع الخُبراء فيما يتعلَّق بالتحقُّق من الاعتماد .
- تطوير, وتحديث خُطط الاتصال أثناء الأزمات ؛ لتشمل إرشادات حول كيفية التعامُل مع الكيانات الوهمية , خاصةً وأن الكثير منها يلجأ إلى أساليب مُختلفة؛ للتحايُل على القانون.
- الارتقاء بمستوى الجودة الحالية , وزيادة الكفاءة في مؤسسات التعليم العالي , والقضاء على كافة أشكال سوء السلوك الأكاديمي.
- تنظيم عمل المؤسسات الخاصة, التي لا تتبع مُمارسات الاعتماد القياسية .
- تقنين عمل شركات الاستشارات التعليمية , ومراكز التدريب التي تؤدي إلى عدم المساواة في القبول , والمَخاوِف المُتعلقة بالنزاهة الأكاديمية .
- إنشاء موقع يختص بمعلومات تفصيلية عن الكيانات الوهمية , وكيفية تجنُّبها , ومُشاركة المعلومات , وبناء الوعي حول الجهود المبذولة من قبل الوزارة في مُكافحة هذه الكيانات الوهمية .
- إنشاء قاعدة بيانات للكيانات الشرعية المعتمدة, الراسخة, ذات السمعة الطيبة؛ بحيث تكون شاملة , ودقيقة , ومُحدَّثة ؛ فدليل الجامعة قد يخدم كبداية جيدة , لكنها غير كاملة .
- تحسين تنفيذ القوانين التي تجرم عمل الكيانات الوهمية .

- إنشاء معايير دولية ؛ لإنتاج وثائق أكاديمية آمنة , ومُصادقَة ذاتيًا self authenticating
- توفيق أوضاع الكيانات الجادة ؛ بالتعاون مع الوزارة , والمجلس الأعلى للجامعات؛ لتقديم خدمات تعليمية مُعتمدة , لا وهمية.

على مستوى الجامعة , وقياداتها :

- تبنّي الكيانات التعليمية الشرعية لإستراتيجيات جديدة, تستجيب للتغيير, والتركيز على تنمية المهارات, بما في ذلك التعلُّم الذاتي، وريادة الأعمال, بدلاً من نقل المعرفة , مع التركيز بشكلٍ أكبر على التعلُّم مدى الحياة , و اعتماد نماذج تعلُّم أكثر ديناميكية ومرونة
- الارتقاء بمستوى التعليم ,والتعلم وفُرص التدريب الممنوحة , بما يُمثِّل ضغطًا على الكيانات الوهمية في تقليد, ومُحاكاة الكيانات الشرعية.
- إنشاء خطوط اتصال سريعة بأقسام ترخيص مؤسسات التعليم العالي؛ للرد على أي مخاوف حول المؤسسات الوهمية قبل القيد , والتسجيل بها .
- توعية الطلاب بأَنَّ الالتحاق بهذه الكيانات يُعد أمرًا غير مقبول, ويُمكن أن يكون له عواقب وخيمة.
- توعية أساتذة الجامعة بعدم التعاوُن مع هذه الكيانات الوهمية, سواء على مستوى التدريس أو الإدارة أو الإشراف , أو مشروعات التخرُّج , ... وغيره
- تطوير وتحديث قواعد السلوك المؤسسي الخاص بالمؤسسات؛ بما يشمل تطوير, ومتابعة عمليات ضمان الجودة الداخلية للدورات, والبرامج, والمناهج ؛ بوضع الضوابط والتوازنات لضمان الجودة التعليمية .
- أن تكون مؤسسات التعليم العالي مُبدعة؛ لحماية نزاهة عملية التقييم , وذلك بتنويع أساليبهُ بين لعب الأدوار, والتأمُّل , والمُناقشة , وسرد القصص , ...وغيرها ؛ لضمان حدوث تعلُّمًا حقيقيًّا , لا وهميًّا.

- أن تبحث القيادات الجامعية عن طُرقٍ بديلة ؛ للتمييز بين مؤسساتها , وضمان الاستمرار في أن تكون الوجهة الأفضل من حيث القدرة على استقطاب الطلاب .
- تطوير وتحديث عمليات التدقيق, والتحقيق في ادعاءات احتيال أوراق اعتماد الكيانات الوهمية وشراكتها لمؤسسات شرعية, والاستعانة ببرامج فحص شاملة لتحديد الكيانات الوهمية , والتخلُّص من المؤهلات المُزوَّرة.
- نشر حملات طُلابية حول الخصوصية الرقمية ؛ للحماية من الاستخدام غير المشروع للمعلومات, خاصةً أنهُ مع تطور الطابعات والتكنولوجيا صار من السهل على الكيانات الوهمية تكرار الشهادات المُزَّيفة .

على مستوى أرباب العمل :

- التحقُّق من أوراق اعتماد المتقدمين لشغل الوظائف؛ وهذا يُمثل واجبًا أخلاقيًّا , ومهنيًّا تبذله أي مؤسسة حريصة على ضمان استمرارية تميُّزها في سوق العمل ؛ من خلال تعيين خدمات متخصصة في التحقُّق من المؤهلات الجامعية, مع مُراعاة تسلسل المؤهلات , والمُدة الزمنية اللازمة للحصول على المؤهل العلمي , وخُضوع جميع المُرشحين لفحوصات الخلفية والتحقُّق, وهذا من شأنِه أن يؤدى إلى ردع بعض المتقدمين للوظائف.
- اعتماد المزيد من المعايير الصارمة في سياسات توظيف الخريجين ؛ كاعتماد المقابلات القائمة على الكفاءة , كآلية ضمان صحة المؤهلات الأكاديمية.
- الحاجة إلى دمج التعلُّم التجريبي, والتجارب الشاملة الأخرى إلى جانب الشهادات , والمؤهلات الأكاديمية؛ كأحد مُتطلبات التوظيف في مؤسسة ما.
- نشر ممارسات التوظيف المشكوك فيها, المرتبطة بادعاءات الكيانات الوهمية؛ لتمثل رادِعًا لكل من يرغب في الالتحاق بها .

على مستوى الجهات الرقابية , والتشريعية , والمجتمعية :

- توسيع دائرة عمل لجنة الضبطية القضائية ؛ بناءً على التقارير الواردة إليها من هيئة الرقابة الإدارية , وكافة أجهزة الدولة المعنية , ولجنة الرصد الإعلامي بالإدارة العامة للمكتب الإعلامي, والمتحدث الرسمي للوزارة؛ لمواصلة مُلاحقة الكيانات الوهمية.
- تغليظ العقوبة؛ بتحويل المسؤلين عن الكيانات الوهمية إلى النيابة العامة؛ لحماية الأفراد من عمليات النصب, والاحتيال الأكاديمي بمنح شهادات غير معتمدة.
- الارتقاء بالوعي المجتمعي ؛ من خلال تنمية وعي أولياء الأمور, والطلاب بالمؤسسات المُصرح لها بتقديم خدمات التعليم العالي في مصر؛ بحيث تتضافر جميع جهود أعضاء المجتمع للقضاء على الكيانات الوهمية , وذلك بتفعيل الحق العام بجانب الحق الخاص في تلك القضايا ؛ لما لها من آثار سلبية على المجتمع .
- تشديد الرقابة المحلية على متابعة التراخيص , والتصاريح المُتعلقة بهذه الكيانات , فأغلبهم شركات تسويق , ودعاية , لا علاقة لهم بالأنشطة التعليمية .
- تشجيع الشركات والمؤسسات الأخرى على اتخاذ خطوات لتجنب الانخراط في ممارسات تعليمية مشكوك في جودتها .

- حثّ الجهات الرقابية على ضمان عدم وصول المساعدات المالية المُموَّلة من القطاع العام, أو الشركات الخاصة إلى الطلاب المُقيدين بالكيانات التعليمية الوهمية.
- تكثيف الجهود الدعائية؛ للكشف عن الكيانات الوهمية, ومقاضاتها , ومتابعة الإجراءات القانونية حِيالها .
- تعزيز الحماية القانونية؛ باقتصار استخدام مُصطلحات التعليم العالي,مثل: الكلية , والجامعة , المعهد , وغيره على الكيانات الرسمية فقط.

ه-صعوبات تنفيذ الرؤية المقترحة , وسُبُل التغلب عليها:

- نقص المعلومات المُتاحة للجمهور حول الكيانات التعليمية الوهمية ؛ فمن الصعب تقدير تأثيرها الكامل؛ لأنها نشاط غير قانوني , كما أن هناك نقصًا واضحًا في الدراسات والبيانات الدقيقة , والآثار المترتبة على هذا النشاط المشبوه ؛ ممَّا يتطلب وضع تقدير كاف عن هذه الصناعة , وإثارة الوعي المجتمعي بها , مع تحقيق تعاون أكبر بين مُختلف أصحاب المصلحة داخل , وخارج البلدان لاحتواء وهمية الكيانات مع الاستفادة من مواقع الويب التي تُقدم تنبيهات وقوائم بالمؤسسات والوكالات المزيفة , ونصائح حول كيفية التعرُّف عليها , وتعقُّبها.
- وجود شركات , ومواقع إلكترونية تُهيّئ فرصة عمل, دون التقيُّد بالحصول على مؤهل جامعى , الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في قوانين عمل هذه الشركات؛ بما يُقيد شرعية التوظيف فيها , فما زال بعضُ هذه الكيانات محصنًا نسبيًّا , لأنها من حيث التنظيم, لا تزال تعمل تحت إطار كونها جزءًا من شركات ناشئة , والتي مكنتها ليس من الوجود في مختلف أنحاء العالم فحسب, بل والانتشار في صناعة عالمية .
- ضَعف امتلاك الطلاب للخبرات السليمة, التي تُيسِّر لهم التعرُّف على الكيانات الوهمية غير المعتمدة , وبالتالي لا تزال تشهد الكيانات التعليمية الوهمية تشهدُ إقبالًا من الطلاب؛ مما يتطلب تنمية الوعي ؛ حتى لا يكونوا عقبة أمام القضاء عليها ؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة مُخاطبة الجهات الأكاديمية , والإدارية المعنية ذات الصلة , وتوضيح مَخاطر , وآثار عدم التوعية بهذه القضايا الحيوية , مع ضرورة عقد إدارة الجامعة لندوات , ومُحاضرات توعوية .
- ضَعف التمويل المُخصص لقطاع التعليم العالي؛ فتضطرُّ بعض الجامعات الحكومية نحو تَعظيم مواردها؛ من خلال فتح قنوات للشراكة مع مراكز تدريب؛ عن طريق وحدات التدريب الموجودة بالكليات؛ فتسعى نحو عقد اتفاق تعاوُن مع الجامعة , على أثرها تمنح مراكز التدريب في هذه الجامعات الشهادة للمتدربين ؛ إلا أنهُ قد

يحدث التحايُل من قبل الكيانات الخاصة؛ بحيث تمنح شهادات مِهَنية , وتستغلُّ شعار الجامعة , وغيره الأمر الذي يتطلب توفير مصادر بديلة؛ لتمويل الجامعة مع ضمان استدامتها .

- بعض الجامعات قد تعترف بشهادات مُحددة من الصناعة؛ كجزء من المتطلبات للقبول في برامجها الأكاديمية أو كوحدات دراسية مُعترف بها في البرامج الأكاديمية؛ فعلى سبيل المثال، قد تعتمد بعض برامج الهندسة على شهادات مُعينة من شركات تقنية؛ لتعويض جزءٍ من المقررات الأكاديمية. وفي العلوم الحاسوبية، قد تُقدم شهادات معترف بها بواسطة الشركات؛ كبديل للخبرة العملية . و مع ذلك، يتغير الاعتماد الجامعي للشهادات الصناعية من جامعة إلى أخرى وفقًا لسياسات كل جامعة, وبرنامج دراسي, ولذا لا بُدَّ مِن التحقق مباشرةً من متطلبات القبول والاعتماد في الجامعة , ومدى اعترافها بالشهادات الصناعية .

ومن أجل الحفاظ على المصداقية داخليًّا , وخارجيًّا للمؤسسات الشرعية , والتصدي للكيانات التعليمية الوهمية , توصي الدراسة بما يلي :

- تغيير السلوك والتحُّول الثقافي ؛ من خلال التثقيف, والتوعية, وتعزيز القيم الإيجابية بين أفراد المجتمع بشأن قيمة التعليم , وأهميته , ودوره في تنمية المجتمع.
- وضع سياسة رسمية واضحة ,وصارمة , تستند إلى قواعد دستورية , وتشريعية بشأن التعامل مع الكيانات التعليمية الوهمية.
- تعزيز التعاون بين وزارة العدل , ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى , وهيئات إنفاذ القانون,
والهيئات الرقابية؛ للعمل معًا في التصدي للكيانات الوهمية.

- أن تعمل الحكومات , والجهات المعنية على تطبيق قوانين صارمة؛ لمكافحة الكيانات التعليمية الوهمية.
- تطوير , وتحديث خُطط ؛ لتقييم المخاطر الداخلية المُترتَّبَة على هذه الكيانات الوهمية على مستوى مؤسسات التعليم العالي .
- التعاوُن مع الجامعات الأخرى على المستوى المحلي , والعالمي لإنشاء مُنتدى عام ينشُر الوعي بخطورة الكيانات التعليمية الوهمية, وتهديداتها , ويُوفِّر معلومات شفافة وموثوقة حول المؤسسات التعليمية المُعترف بها رسميًّا.
- العناية بإجراءات التحقُّق من شهادات الاعتماد والتقييمات قبل التسجيل في أي برنامج تعليمي, أو دورة دراسية.
- تقييد قبول الشهادات الممنوحة من شركات صناعية من قبل المؤسسات الأكاديمية والجامعات؛ بحيث يكون هناك اعتماد جامعي لبعض الشهادات المهنية التي تمنحها الشركات الصناعية، وذلك على أساس معايير معينة, وتقدير الجامعات لهذه الشهادات, ومدى تطابقها مع متطلبات البرامج الأكاديمية.

المراجع

أولا - المراجع العربية :

١- أبو عمه , عبد الرحمن بن محمد (٢٠١١). الشهادات المزورة والوهمية والواهنة والاعتمادات الصورية في التعليم العالى , المملكة العربية السعودية , وزارة التعليم العالى , مركز البحوث والدراسات في التعليم العالى .

٢- أبو نحل ,جمال عبد لناصر محمد عبدالله .(٢٠٢٢). اتساع مظَاهِر تزوير الشهادات، والمُسميات: مستشار، سفير، دكتور, ١٧-١٠-٢٠٢٢. https://www.s-palestine.net/ar/post/168975

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء, اجمالى عدد الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية , الخاصة

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء , النشرة السنوية الطلاب المقيدون- أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣

https://www.capmas.gov.eg/Pages/StatisticsOracle.aspx?

٥- الرشيدى , شقران . (٢٠١٩) . الرويلي لـ"سبق": "هلكوني" أصحاب الشهادات الوهمية يشترونها بـ٥٠ ألفًا و"يحتلون" الوظائف.. وهكذا أكشفهم. صحيفة سبق الإلكترونية .٢٢-٦-٢٠١٩.

https://sabq.org/saudia/dialogue/lypyfn

٦- المركز الإعلامى لوزارة التعليم العالى , والبحث العلمي . قائمة سوداء للكيانات الوهمية المضبوطة

https://mohesr.gov.eg/ar-eg/MediaCenter/Pages/New

المجلس الأعلى للجامعات, أكاديميات , ومعاهد تحت إشراف حكومي .

https://scu.eg/private_universities_categories/academies-and-institutes-/under-government-supervision

٧- المدني، محمود بن حمزة. (٢٠١٤). شهادة الدكتوراة الوهمية وأبعادها القانونية.القضائية، ع ٩، ٤٣ – ٩٦.

٨- أميمن، عثمان علي سالم، الكوت، سليمة رمضان، و هويدي، فاطمة نوري. (٢٠٢٢). مظاهر عدم الاهتمام بالعمل الأكاديمي والتجاوز عن الغش والسلوك الفعلي للغش وعلاقتها بالأنوميا: دراسة إمبيريقية على عينة من طلبة جامعة المرقب.مجلة التربوي، ع ٢١ ، ٨٠٦ - ٨٤٢ .

٩- أوتاني، صفاء، و العبداللات، حسن عبدالحليم. (٢٠٢٣). الجامعات الوهمية: المفهوم واستراتيجيات. المواجهة, مجلة جامعة الإمارات للبحوث القانونية، مج ٣٧ , ع ٩٤ ، ٩٣ - ١٧٥ .

١٠-أوتاني، صفاء، و معلا , وائل. (٢٠٢١). التعاقد على الغش الأكاديمى – المفهوم ,وضرورات التجريم .مجلة الشريعة والقانون ، مج ٣٥ , ع ٨٦ ، ١٤١-٢٢٩ الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالى . (٢٠٢٢). دبلوم ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالى . ترجمة : مصطفى كيالى .

١١-جاجورا ايجيبت للاستشارات والتعليم تفجر مفاجأة عن توفيق أوضاع الاكاديميات الخاصة, ١-١- ٢٠٢٣

https://gulf24.today/Post/details/

١٢-خليل , بسمة .(٢٠٢٣) الكيانات الوهمية ... فخ الحصول على شهادة جامعية . الأهرام اليومي . ٢١-١٢-٢٠٢٣.
https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/925711.aspx

١٣-شعبان, شيماء .(٢٠٢٢). «بيزنس الشهادات».. عصابات الكيانات الوهمية تسرق أحلام الشباب.

https://gate.ahram.org.eg/News/3870524.aspx. ٨-١٢-٢٠٢٢

١٤-علوان , نور. (٢٠١٨).جامعات وهمية وشهادات مزورة ... متى أصبح العلم سلعة تباع , وتشترى ؟ . ١٣-٦-٢٠١٨./www.noonpost.com/23708

١٥-عمداء ووكلاء كليات ومعاهد جامعة الإسكندرية

https://alexu.edu.eg/index.php/univ-leaders -

١٦-موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمى .اجراءات وزارة التعليم العالى والبحث العلمى بالتعاون مع الهيئات الرقابية للتصدى للكيانات الوهمية
https://www.facebook.com/MOHESREGYPT?_rdc=1&_rdr

١٧-هجرس , وليد .(٢٠٢٣). الكيانات التعليمية الوهمية .. تحت المقصلة . الجمهورية أون لاين . السبت ١٢ ديسمبر .
https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria//1381575.html

١٨-وزارة المالية , مصر في ارقام ٢٠٢٤, الجهاز المركزى للتعبئة العامة , والاحصاء , التعليم .

ثانيًا- المراجع الأجنبية :

19- Accreditation Agency for Online Universities (IAAOU), which are actually two. FIFTY EXAMPLES OF BOGUS INSTITUTIONS AND ACCREDITATION AGENCIES. 33. 45 La Stampa. https://etico.iiep.unesco.org/sites/default/files/2018-05/chapter4.pdf

20- A Hunt ,Stephen.(2019)There is a bigger problem than bogus or fake universities .18-5-2019
https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20190514134050816

21- Alan Contreras & George Gollin. (2009) .The Real and the Fake Degree
and Diploma Mills, Change . The Magazine of Higher Learning, 41:2, 36-43, DOI: 10.3200/CHNG.41.2.36-43

22- Antoninis ,Manos.(2022). The government must do more to stop bogus colleges from operating.Mail and Guardian.8-3-2022. https://mg.co.za/education/2022-03-28-the-government-must-do-more-to-stop-bogus-colleges-from-operating/

23- Assembly Accountability and Administrative Review Committee,national conference of state legislature .(May 2012).Diploma Mill Legislation Definitions and Regulations, https://aaar.assembly.ca.gov/sites/aaar.assembly.ca.gov/files/reports

24- Barrie, Ibrahim. (2022).Bad Education: The Politics of Fake Degrees in Sierra Leone. http://democracyinafrica.org/bad-education-the-politics-of-fake-degrees-in-sierra-leone/

25- Ben Cohen, Eyal; Winch, Rachel.(2011). Diploma and Accreditation Mills:New Trends in Credential Abuse. Verifile Limited and Accredibase (UK).
Bedford Qualification, Award and Recognition Fraud in Higher Education in Zimbabwe. Critical Studies in Education. 5. 119-135. 10.5296/jse.v5i2.7456.

26- Carmichael, J.J., Eaton, S.E. (2023). Fake Degrees and Fraudulent Credentials in Higher Education: Conclusions and Future Directions. In: Eaton, S.E., Carmichael, J.J., Pethrick, H. (eds) Fake Degrees and Fraudulent Credentials in Higher Education. Ethics and Integrity in Educational Contexts, vol 5.269-285 Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-21796-8_1

27- Carmichael, J.J., Eaton, S.E. (2023). Admissions Fraud in Canadian Higher Education. In: Eaton, S.E., Carmichael, J.J., Pethrick, H. (eds)

Fake Degrees and Fraudulent Credentials in Higher Education. Ethics and Integrity in Educational Contexts, vol 5 .23-48 Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-21796-8_2

28- Carmichael, J.J., Eaton, S.E. (2023). Security Risks, Fake Degrees, and Other Fraud: A Topic Modelling Approach. In: Eaton, S.E., Carmichael, J.J., Pethrick, H. (eds) Fake Degrees and Fraudulent Credentials in Higher Education . Ethics and Integrity in Educational Contexts, vol 5. 227-250.Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-21796-8_11

29- CHEA (2005). Degree Mills; An Old problem and a New threat, https://www.chea.org/degree-mills-old-problem-new-threat

30- Council for Higher Education Accreditation.Important Questions about "Diploma Mills"and "Accreditation Mills".May2003. https://www.chea.org/sites/default/files/other-content/Fact-Sheet-Diploma-Mills-and-Accreditation-Mills.pdf

31- Curtis, G.J., Clare, J., Rundle, K., Eaton, S.E., Stoesz, B.M., Seeland, J. (2022). Contract Cheating: An Introduction to the Problem. In: Eaton, S.E., Curtis, G.J., Stoesz, B.M., Clare, J., Rundle, K., Seeland, J. (eds) Contract Cheating in Higher Education. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-12680-2_1

32- Dadkhah, Mehdi & Bianciardi, Giorgio. (2016). Fake Universities as an Emerging Issue. International Journal of Web-Based Learning and Teaching Technologies. 11. 49-52. 10.4018/IJWLTT.2016100104

33- DeCoster, B. (2023). There is No Culture? A Framework for Addressing Admissions Fraud. In: Eaton, S.E., Carmichael, J.J., Pethrick, H. (eds) Fake Degrees and Fraudulent Credentials in Higher Education . Ethics and Integrity in Educational Contexts, vol 5.209-226. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-21796-8_10

34- Diploma Mills Availableat:https://www.tn.gov/content/dam/tn/thec/bureau/student_aid_and_compliance/dpsa/DiplomaMills.pdf.

35- Eaton, S.E., Carmichael, J.J. (2023). Are You for Real? Lessons for the Academy about Professors with Fake or Fraudulent Degrees. In: Eaton, S.E., Carmichael, J.J., Pethrick, H. (eds) Fake Degrees and Fraudulent Credentials in Higher Education. Ethics and Integrity in Educational Contexts, vol 5 .251-267 Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-21796-8_12

36- Eaton, S.E., Carmichael, J.J. (2023). Fake Degrees and Credential Fraud, Contract Cheating, and Paper Mills: Overview and Historical

Perspectives. In: Eaton, S.E., Carmichael, J.J., Pethrick, H. (eds) Fake Degrees and Fraudulent Credentials in Higher Education. Ethics and Integrity in Educational Contexts, vol 5.1-22. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-21796-8_1

37- Elnainay,Mustafa(2024). Future of Higher Education and Research in the AI Era.scientific research and digital transformation : challenges and opportunities seminar . Monday 13 may 2024.Bibliotheca Alexandrina, pdf,1-26.

38- European Union, 2021 file:///E:/microcredentials%20brochure%20updated%20(1).pdf

39- Fake degrees: the secret industry damaging so many employers https://www.agencycentral.co.uk/articles/fake-degrees-the-secret-industry-damaging-so-many-employers/

40- Freeman, S., Karkouti, I. M., & Douglas, T. (2020). Avoiding fake degrees from diploma mills: Recommendations for educators and academic administrators. The Journal of Adventist Education, 82(1), 4-11.

41- Grolleau, G., Lakhal, T., & Mzoughi, N. (2008). An Introduction to the Economics of Fake Degrees. Journal of Economic Issues, 42(3), 673–693. http://www.jstor.org/stable/25511352

42- Guidance for Adjudicating Bogus or Inflated Education Credentials, https://www.bie.edu/sites/default/files/documents/Guidance

43- Hallak, J.and Poisson, M. (2007). Academic Fraud, Accreditation and Quality Assurance. Learning from the past and Challenges for the Future. Higher Education in the World, pp.109-122. https://etico.iiep.unesco.org/en/academic-fraud-quality-assurance-learning-past-and-challenges-future

44- Jimu, I. (2018). Fake Qualifications and the Challenge of regulating Higher Education in Southern Africa. Modern Africa: Politics, History and Society,6(1), 107–134. https://doi.org/10.26806/modafr.v6i1.236

45- Jody Feder, American Law Division.(2006). Diploma Mills: A Legal Overview (CRS Report for Congress), March 3 ,2006.

46- J Pitsoe, Victor ,The economic impact of fake qualifications in South Africa 25 May 2023 https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20230522201335537

47- Kayyali ,Mustafa .(2022). University Rankings as a tool to fight Diploma Mills. International Journal of Management, Sciences, Innovation, and Technology. Vol.3, Issue.3, pp.01-02. Available at: https://ijmsit.com/volume-3-issue-3/

48- Khalanyane, Tankie. (2012). Social Closure in Lesotho: Forms and Manifestations. Education. 2. 227-230. 10.5923/j.edu.20120207.02.

49- LH Martin/INQAAHE. (2011). Degree Mills and Accreditation Mills .Retrieved from:
https://www.inqaahe.org/sites/default/files/1317635312_5-3-degree-mills-and-accreditation-mills.pdf

50- Mihut, G., Unangst, L., Reisberg, L., & de Wit, H. (2017). Politicians, Fake Degrees, and Plagiarism. In The World View: Selected blogs published by Inside Higher Education, 2010-2016 (pp. 27–28). Boston College Center for

51- Pang, David, Apr 6, 2022, College the easy way: How to get a fake degree, and how it stacks up against the real thing
Availableat:https://www.belmontvision.com/post/college-the-easy-way-how-to-get-a-fake-degree-and-how-it-stacks-up-against

52- Seeland, J., Stoesz, B. M., & Vogt, L. (2020). Preventing online shopping for completed assessments: Protecting students by blocking access to contract cheating websites on institutional networks. Canadian Perspectives on Academic Integrity, 3(1), 55–69. https://doi.org/10.11575/cpai.v3i1.70256

53- Sweeney ,Simon.(2023).Who wrote this? Essay mills and assessment Considerations regarding contract cheating and AI in higher education.
The International Journal of Management Education,Vol.21, Issue 2, pp.1-7
https://doi.org/10.1016/j.ijme.2023.100818.

54- Under the direction of Dr. E. Stephen Hunt USNEI, The Phenomenon And
Evolution of Diploma Mills, CIMEA against the mills,
http://www.cimea.it/files/fileusers/3337_CIMEA_Against_the_mills_2010.pdf

55- Walsh, D. 2015. “Fake Diplomas, Real Cash: Pakistani Company Axact Reaps Millions.” New York Times, May 17 .
https://www.nytimes.com/2015/05/18/world/asia/fake-diplomas-real-cash-pakistani-company-axact-reaps-millions-columbiana-barkley.html

56- https://www.mckinsey.com/industries/education/our-insights/higher-education-enrollment-inevitable-decline-or-online-opportunity
57- https://www.ipag.edu/en/blog/formation-courtes